# ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الأولـى
العدد «28»
الخميس
13 نوفمبر 2025م

https://decembernews.com


# احتكار الذهب لصالح مصرف تركي لسداد مديونيات مسيرات إستراتيجية

## مطالبة أمريكية بتوقيع الهدنة وتهديدات بتصنيف الدعم السريع مجموعة إرهابية

**فضيحة مدوية لسلطة بورتسودان:**

## دوافع «أسرية» وراء إصدار وكيل الخارجية السابق قراراً بطرد موظفين دوليين


حوار 7
زياد فضل السيد: دعمنا غرف الطوارئ وقدمنا الدعم المجتمعي لعدد من الولايات

رأي 10
في ذكرى رحيل كمال الجزولي
د.محمد الواثق الجريفاوي

رأي 10
الطريق إلى وقف الحرب: هل تكفي جهود الرباعية؟!
نهلة فاروق أبوعيسى

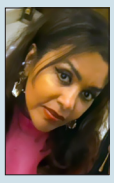

كتابات 11
كيف أضاع السودان فرصته مع الكومنولث؟
إبراهيم برسي

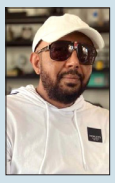

وثائق 12
عملية «نيـــون» خمســـة: وثيقة المخرجات

متابعات 13
هل يمكن لوطنٍ مثقل بالجراح أن يتصالح مع نفسه؟
صفاء الزين

# مصرف «زراعـــات كاتليـــم» التـــركي يحتكـــر تصديـــر الذهـــب لمـــدة شهـــرين

**بورتسودان: (ديسمبر)**

أبلغ مصدر مصرفي مطلع صحيفة (ديسمبر) أن المصرف الزراعي التركي «زراعات كاتليم» كان المستفيد الرئيسي من قرار بنك السودان المركزي باحتكار تصدير الذهب. وأضاف المصدر أن الفترة ما بين 15 سبتمبر الماضي؛ تاريخ صدور القرار، و5 نوفمبر الجاري؛ تاريخ صدور قرار إنهاء احتكار بنك السودان لصادرات الذهب، تم تصدير ما قيمته 500 مليون دولار من الذهب.

وكشف المصدر، الذي طلب حجب اسمه، أن جل هذه الكمية من الذهب تم تصديرها إلى تركيا عن طريق فرع مصرف «زراعات كاتليم»، الذي تم افتتاحه في بورتسودان في 25 أغسطس الماضي ويوجد مقره في حي المطار، مبيناً أن قيمة الذهب المصدر خصصت لتسديد ديون خاصة بشراء مسيّرات إستراتيجية خاصة بالقوات المسلحة السودانية بقيمة 700 مليون دولار، ما يعني أن قرار التصدير إلى تركيا لم يكن في إطار تنويع وجهات تصدير الذهب السوداني الذي ظل محتكراً لوقت طويل للسوق الإماراتي.

ومن المعروف أن قرار بنك السودان المركزي باحتكار صادرات الذهب جاء في إطار حزمة إجراءات قيل في حينها إن هدفها كبح جماح تدهور سعر العملة الوطنية (الجنيه) في مقابل العملات الأجنبية، وفي مقدمتها الدولار، وضمان سيطرة بنك السودان على حصائل صادرات الذهب.

وواجه القرار مقاومة شرسة من قبل الشركات الخاصة العاملة في تصدير الذهب والتي يتبع معظمها لقيادات النظام السابق ومقربين من أعضاء في مجلس السيادة والحركات المسلحة المشاركة في سلطة بورتسودان، ودفعت هذه الضغوط القائد العام للقوات المسلحة، الفريق عبد الفتاح البرهان، إلى إصدار قرار الإطاحة بنائب محافظ البنك المركزي، ومن ثم الإطاحة بمحافظ البنك المركزي وتسمية آمنة ميرغني كمحافظ جديد. وكان قرار فك احتكار صادرات الذهب من أول القرارات التي اتخذتها.

وأظهرت بيانات هيئة الإحصاء التركية للعام 2023، بأن أنقرة أنفقت منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2023 ما يقرب من 197,2 مليار دولار على واردات الذهب، في حين بلغت صادراتها خلال الفترة نفسها 72,2 مليار دولار، مما يجعل صافي واردات الذهب 125 مليار دولار.

وشهد العام 2023م استيراد تركيا للذهب بشكل رئيسي من كل من سويسرا (16,8 مليار دولار)، الإمارات العربية المتحدة (9,61 مليار دولار)، هونغ كونغ (566 مليون دولار)، غانا (492 مليون دولار)، والمملكة المتحدة (325 مليون دولار). وكانت أسرع مصادر واردات الذهب نموًا في تركيا بين عامي 2022 و2023 هي الإمارات العربية المتحدة (6,35 مليار دولار)، سويسرا (3,89 مليار دولار)، وهونغ كونغ (506 مليون دولار).

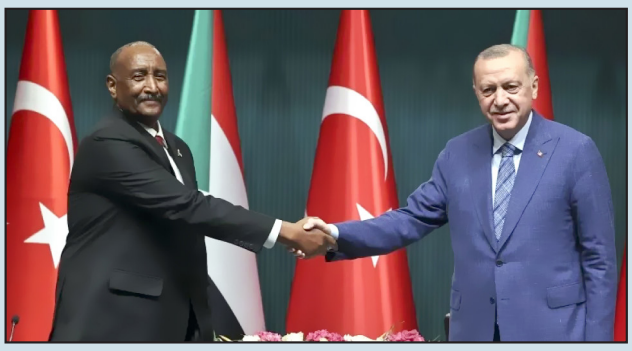

البرهان و اردوغان - صورة ارشيفية

# البرهان يقر بخطأ طرد الموظفين الدوليين ويتمسك به

**بورتسودان: (ديسمبر)**

كشفت مصادر دبلوماسية تفاصيل ما أسمته «فضيحة دبلوماسية غير مسبوقة داخل دهاليز سلطة بورتسودان» بعد الكشف عن تفاصيل إضافية لقرار طرد مدير مكتب برنامج الغذاء العالمي ومديرة العمليات مؤخراً بواسطة وكيل وزارة الخارجية السابق السفير حسن الأمين باتخاذ ذلك القرار لدوافع أسرية جراء خلافات زوجته وابنته العاملتين في إدارة البرنامج مع الموظفين اللذين صدر في حقهما قرار الإبعاد.

ورصدت مصادر دبلوماسية في بورتسودان تناقضاً بين التصريحات التي أدلى بها وكيل وزارة الخارجية المكلف، معاوية عثمان خالد، وحقيقة ما دار في لقاء قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان وتوم فليتشر، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، في بورتسودان صبيحة يوم أمس الأول الثلاثاء. ورد البرهان على طلب المسؤول الأممي بإعادة مدير مكتب «برنامج الغذاء العالمي» للعمل في بورتسودان بالرفض، متعللاً بأن القرار سيادي وصادر عن مؤسسة رسمية بالرغم من إقراره بخطأ القرار، وطلب من ضيفه الإسراع بتعيين مدير جديد للمكتب ووعد باستعجال إجراءات قبوله.

وفي سياق متصل كشفت مصادر لـ(ديسمبر) رفيعة المستوى طلبت حجب أسمائها، الكشف عن وجود دوافع «أسرية» وراء قرار الوكيل السابق السفير حسين الأمين باستبعاد المسؤولين الأمميين، خصوصاً أن القرار تم بدون علم رئيس حكومة بورتسودان، كامل إدريس، ووزير خارجيته، محيي الدين سالم الذي كان غائباً في واشنطن.

وتتداول الأوساط الدبلوماسية في بورتسودان معلومات عن أن الزوجة الثانية للسفير حسين الأمين وابنته تعملان في مكتب ضمن فريق برنامج الغذاء العالمي في السودان ودخلتا في خلافات عملية مع المسؤولين الدوليين اللذين تم إبعادهما، حيث استغل وكيل الوزارة السابق تداعيات سيطرة الدعم السريع على الفاشر وأصدر قراراً بإبعاد الموظفين الدوليين فوراً من البلاد.

واتضح أن مديرة العمليات في البرنامج، والتي تم طردها مع المدير، لم تكن موجودة أساساً في مدينة بورتسودان عند استيلاء الدعم السريع على مدينة الفاشر ما يثير شكوكاً حول صحة الرواية باحتفالها مع مدير مكتب برنامج الغذاء العالمي في السودان بهذا الحدث.

ولم يتسبب قرار طرد مدير مكتب برنامج الغذاء العالمي ومديرة العمليات في البرنامج في شرخ بين حكومة بورتسودان والمنظمة الأممية فحسب، بل تسبب أيضاً في الإطاحة بوكيل وزارة الخارجية السابق السفير حسن الأمين.

وطبقاً لتلك المصادر فإن رئيس الوزراء بسلطة بورتسودان كامل إدريس استشاط غضباً بسبب عدم مشاورته في القرار الذي اعتبره إهانة شخصية لأنه يتعلق بمجاله الحيوي؛ المنظمات الدولية، وتواصل مع وزير الخارجية الذي نفى علمه المسبق بهذا القرار.

واتخذ إدريس قراراً بإعفاء السفير حسين الأمين من مهامه كوكيل وتكليف السفير معاوية عثمان خالد. كما رفض تمديد فترة خدمة السفير حسين الأمين وقرر إحالته للتقاعد بنهاية شهر ديسمبر، وطلب منه إخلاء المنزل المخصص له في بورتسودان.

وأشارت تلك المصادر لوجود الكثير من الاستفسارات وعلامات الاستفهام ارتبطت بالوكيل السابق المقال، إذ ظل يحظى دائماً بدعم من عسكريين في ما يعرف باسم «المجلس السيادي» رغم خلافاته مع عدد من الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة منذ اندلاع الحرب، مع الإشارة لعمله بجانب مساعد قائد الجيش الفريق أول ركن ياسر العطا في سفارة السودان في جيبوتي عندما كان الأخير ملحقاً عسكرياً هناك.

## تنويه واعتذار واجب

تعتذر أسرة تحرير صحيفة (ديسمبر) للقراء الكرام عن الخطأ التحريري الذي حدث في (مرايا) العدد السابق بتكرار عنوان إحدى المواد مرتين في (المرايا). وتشكر القراء على التنبيه والملاحظة، وهو ما يؤكد الدقة والحرص على قراءة كل محتويات الصحيفة. نكرر اعتذارنا عن هذا الخطأ غير المقصود، وسنعمل بشكل جاد لضمان عدم تكراره مستقبلاً.

# تأكيد وفاة (29) سودانياً في حادث غرق مركب للمهاجرين

**عواصم: (ديسمبر)**

أعلن أمس الأربعاء رسمياً عن مصرع (42) شخصاً من المهاجرين من بينهم (29) سودانياً في حادث غرق قارب مطاطي في الثالث من هذا الشهر قبالة السواحل الليبية، في ما تم إنقاذ سبعة أشخاص بعدما أمضوا أياماً في البحر. وقالت الوكالة المتحدة للهجرة يوم أمس الأربعاء إن السلطات الليبية شرعت اعتباراً منذ يوم السبت الماضي في تنفيذ عملية بحث وإنقاذ بعد غرق قارب مطاطي في الثالث من هذا الشهر كان يقل (49) شخصاً بينهم امرأتان. وطبقاً للبيان فإن عمليات البحث سمحت بإنقاذ سبعة أشخاص أمضوا كل هذه الأيام في البحر.

وقال الناجون إن المركب أبحر من زوارة في شمال غرب ليبيا فجر الثالث من نوفمبر، وبعد ستّ ساعات أدت أمواج عاتية إلى عطل في المحرّك وانقلاب القارب. وطبقاً لأولئك الناجين فإن من بين المفقودين (29) سودانياً وثمانية صوماليين وثلاثة من الكاميرون ونيجيريين.

**طـالـع ص (3)** لـ(ديسمبر) كلمة

**لا بديل عن خيار الهدنة**

## مستشار الرئيس الأمريكي يعلن عن تقديم «نص قوي» للهدنة

**واشنطن: (وكالات)**

أعلن مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والإفريقية مسعد بولس عن تقديم نص قوي للهدنة في السودان، وحثّ أطراف النزاع في السودان على الموافقة الفورية على الهدنة الإنسانية المقترحة وتنفيذها.

وقال بولس إن معاناة المدنيين وصلت إلى مستويات كارثية «حيث يفتقر الملايين إلى الغذاء والماء والرعاية الطبية»، وأضاف: «كل يوم من القتال المستمر يكلف المزيد من الأرواح البريئة. يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها، ووقف الأعمال العدائية، والسماح بالوصول الإنساني بشكل كامل وآمن ودون عوائق».

واعتبر أن الهدنة لن تنقذ الأرواح فحسب، ولكن ينبغي أن تكون خطوة حيوية نحو حوار مستمر وسلام دائم.. تم تقديم نص قوي لمثل هذه الهدنة، على أمل أن يلتزم الجانبان بسرعة، وبدون مواقف سياسية أو عسكرية ستكلف المزيد من الأرواح». واختتم حديثه بالقول: «لا يمكن لشعب السودان الانتظار أكثر من ذلك. حان الوقت للعمل».

## روبيو: الدعم السريع يوافق دون الالتزام أبداً

**عواصم: (ديسمبر)**

دعا وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو مساء أمس الأربعاء إلى تحرك دولي لقطع إمدادات الأسلحة عن قوات الدعم السريع، التي حملها مسؤولية التصعيد الدامي للنزاع في السودان، ملوحاً بإمكانية اللجوء لخيار تصنيف الدعم السريع كمجموعة إرهابية إذا ما كان ذلك يساعد في حلّ الأزمة، طبقاً لقوله.

ونقل عن روبيو قوله إن المشكلة الجوهرية تتمثل في «موافقة الدعم السريع على أمور دون الالتزام بها أبداً ولا يستطيع تنفيذها.. بالتالي، نجد أنفسنا اليوم أمام كارثة حقيقية.. لا بدّ من اتخاذ خطوات لوقف تدفّق الأسلحة والدعم الذي تتلقاه قوات الدعم السريع، فيما تواصل تقدّمها على الأرض.. قوات الدعم السريع لا تنوي الالتزام بالهدنة رغم أنها أعلنت الموافقة عليها.. إذا كان إدراج الدعم السريع على لوائح الإرهاب سيساعد على حل الأزمة فنحن مستعدون لفعل ذلك».

**تفاصيل ص (3)**

## أزمة بسبب منح المدير السابق لبنك النيلين معاشاً

**عواصم: (ديسمبر)**

أظهر تقرير استقصائي تنشره (ديسمبر) في هذا العدد استمرار ملف الفساد والتجاوزات لمدير بنك النيلين السابق والمقال عثمان آدم بإصدار الإدارة القانونية للبنك فتوىً منحته معاشاً، رغم عدم الاستيفاء القانوني لهذا الإجراء، ووجود فتوى سابقة من الإدارة القانونية في العام 2021م رفضت الاستجابة لطلبه بعد تعيينه مديراً للبنك.

وأصدر مدير الإدارة القانونية المستشار العام التجاني الشريف هارون فتوى قانونية أقر فيها منح المدير السابق للبنك عثمان آدم معاشاً رغم عدم استيفاء الشروط وصدور فتوى قانونية سابقة في العام 2021م أوضحت عدم جواز حصوله على المعاش بسبب عدم إكمال سنوات خدمته بالبنك مدة (25) عاماً كما ينص القانون على ذلك. وكشف التقرير عن استناد مدير الإدارة القانونية في قراره على مجموعة معلومات غير حقيقية، أولها أن عثمان آدم تم تعيينه في البنك عام 1980، وفي الحقيقة أن العام المذكور هو عام تخرجه من الجامعة، والتحق بالبنك في 1983م، وتم هذا التعديل بغرض إكسابه سنوات إضافية، وبعد الخطأ الثاني الذي وقعت فيه فتوى منح المدير العام السابق معاشاً مرتبطاً بما ورد في تلك الفتوى بأن عثمان آدم تقاعد وفق لائحة 1984، وفي الحقيقة أنه تقدم باستقالته وفقاً للائحة 1992م، وبعد تقديمه للاستقالة تمت تسوية مستحقاته.

**تغطية شاملة ص (4).**

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
أخبار
الخميس
13 نوفمبر 2025م
https://decembernews.com

# مشروع قرار جديد أمام مجلس حقوق الإنسان بشأن الانتهاكات في الفاشر

**جنيف: (ديسمبر)**

من المنتظر أن يعقد مجلس حقوق الإنسان جلسة خاصة يوم الجمعة 14 نوفمبر 2025 بشأن الأوضاع في مدينة الفاشر وما حولها، في ظل الصراع الدائر في السودان منذ 15 أبريل 2023. وكانت بريطانيا قد طلبت، بدعم من عدد من دول الاتحاد الأوروبي، وبموافقة 23 دولة عضواً في المجلس، عقد هذه الجلسة الخاصة لمناقشة الانتهاكات الواسعة التي يتعرض لها المدنيون في مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، وما حولها بعد سيطرة قوات الدعم السريع على المدينة في 26 أكتوبر الماضي.

وقبل انعقاد الجلسة، تداولت الدول الأعضاء في المجلس مقترح مشروع قرار سيطرح للتداول ومن ثم للتصويت في حال عجز المجلس عن إجازته بالإجماع. وحصلت (ديسمبر) على نسخة من مشروع القرار الذي يدين بشدة قوات الدعم السريع بسبب العنف، بما في ذلك عمليات القتل بدوافع عرقية، والتعذيب، والعنف الجنسي، والاعتقالات التعسفية، والإعدامات الإيجازية في الفاشر وحولها.

ويعبر مشروع القرار عن قلق مجلس حقوق الإنسان العميق بشأن مصير أكثر من 200 ألف شخص محاصرين في الفاشر (بما في ذلك 130 ألف طفل) و70 ألف نازح، يواجهون نقصًا في المياه النظيفة والغذاء والرعاية الطبية، وتزايد تعرضهم لسوء التغذية والأمراض. ويلفت مشروع القرار الانتباه إلى ظروف المجاعة المؤكدة في الفاشر وكادوقلي اعتبارًا من 3 نوفمبر 2025، مما يؤثر على 21,2 مليون شخص، منهم 375 ألفًا يعانون من ظروف شبيهة بالمجاعة، معظمهم في دارفور.

وينتظر أن يدين مشروع القرار الهجمات على عمال الإغاثة واختطافهم، وكذلك الهجمات على العاملين في مجال الصحة والمستشفيات والبنية التحتية الصحية، بما في ذلك الأنباء عن مقتل أكثر من 460 مريضًا وعاملًا في المستشفى السعودي للولادة في الفاشر.

قصر الأمم في جنيف

ويندد مشروع القرار بالتدخل الخارجي الذي يغذي الصراع، ويدعو لاحترام وحدة السودان وسلامة أراضيه، ويحث جميع الأطراف والجهات الفاعلة الخارجية على وقف الدعم المادي للفصائل المتحاربة، وتطبيق حظر الأسلحة الحالي في دارفور.

ويدعو مشروع القرار المقدم أمام جلسة مجلس حقوق الإنسان جميع الأطراف لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق، بما في ذلك التوسيع السريع لعمليات التسليم عبر الحدود وعبر خطوط النزاع، وإدانة حرمان المساعدات. كما ويعيد التأكيد على إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان، ومطالبة الأطراف بضمان حماية المدنيين، بما في ذلك السماح للمدنيين الراغبين في الانتقال داخل الفاشر أو بعيدًا عنها إلى مناطق أكثر أمانًا، بما في ذلك بلدتي الطويلة ومليط.

ويطالب مشروع القرار بوقف فوري وكامل لإطلاق النار دون شروط مسبقة، وإنشاء آلية مستقلة لمراقبة وقف إطلاق النار، وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية الحيوية، وحل سلمي للصراع عن طريق التفاوض على أساس حوار شامل يملكه ويقوده السودانيون، بمشاركة نشطة من الفاعلين المدنيين السودانيين، بما في ذلك النساء.

ويجدد مشروع القرار التأكيد على مركزية المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والدعوة إلى تحقيقات عاجلة ومستقلة وذات مصداقية لإنهاء الإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين من خلال عمليات عدالة جنائية قوية وذات مصداقية، مع الإشارة إلى الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد.

ويطالب مشروع القرار بعثة تقصي الحقائق بإجراء تحقيق عاجل في الانتهاكات الأخيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المزعوم ارتكابها في الفاشر وحولها، وتحديد المسؤولين، وتقديم تحديثات وتقرير إلى مجلس حقوق الإنسان.

# فولكر بيريتس: الحرب لن تتوقف ما لم يتوقف الدعم الخارجي

**عواصم: (ديسمبر)**

نوه فولكر بيريتس، الرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة لدعم الانتقال في السودان، إلى أن «ما يحدث الآن هو ما سبق حذرت منه الأمم المتحدة». وأضاف في حديث لإذاعة دويتشلاند فونك «أن قوات الدعم السريع ترتكب أشد جرائم الحرب مرة أخرى». وحذر المسؤول الأممي السابق من «أن الاشتباكات لن تتوقف طالما أن قوات الدعم السريع، وكذلك الجيش، تتلقى دعمًا من الخارج، وتتمكن من تمويل الحرب من خلال تصدير الذهب».

فولكر بيريتس

وشدد فولكر بيريتس على أنه إن «لم تُستنفد هذه الموارد ويشعر الطرفان بعدم قدرتهما على مواصلة الحرب، فسيكون من الصعب تحقيق وقف إطلاق النار. وانتقد الخبير في شؤون السودان «عدم لعب الولايات المتحدة وأوروبا أي دور يُذكر في الصراع»، ودعا إلى تكثيف الضغط الدولي على الأطراف المتحاربة في البلاد» لأن كلا الجانبين لا يزالان يتمتعان بدعم سياسي ومادي كبير، وأن كلا الطرفين شعر بقدرته على مواصلة الحرب، وربما حتى الانتصار، نظرًا لوفرة الأسلحة والوقود.

وكان فولكر بيريتس قد تولى رئاسة بعثة الأمم المتحدة لدعم الانتقال في السودان في فبراير 2021، وبقي في موقعه حتى صدور قرار من حكومة بورتسودان في سبتمبر 2023 باعتباره شخصاً غير مرغوب فيه بعد 5 أشهر من اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع. وتعرضت مهمته لانتكاسة أولى بعد أن أطاح الجيش وقوات الدعم السريع بانقلاب مشترك بالحكومة الانتقالية في 25 أكتوبر 2021، لكن اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 مثّل قاصمة الظهر لمهمة البعثة الأممية.

# إدانة ناشط سياسي بسبب هتافه ضد الفريق البرهان

**كسلا: ( ديسمبر)**

قضت محكمة كسلا، برئاسة مولانا عثمان محمد بحر، حكماً قضائياً في يوم الخميس 6 نوفمبر 2025 ضد الناشط السياسي خالد إدريس، على خلفية تعرضه بالإساءة للقائد العام للقوات المسلحة، الفريق عبدالفتاح البرهان، في لقاء جماهيري بمنطقة «هداليا»، في محلية شرق الدلتا بولاية كسلا، في شهر مايو الماضي. وقضت المحكمة عليه بالسجن أربع سنوات وتغريمه 10 ملايين جنيه.

وجاء الحكم بناءً على شكوى رسمية قُيدت ضد خالد إدريس، تتعلق بتصريحات أطلقها أثناء مخاطبة جماهيرية، واعتبرتها المحكمة موجّهة ضد رأس الدولة، ما أدى إلى إدانته بموجب المواد القانونية ذات الصلة.

ووقعت الحادثة أثناء مخاطبة الفريق عبدالفتاح البرهان لجماهير شرق السودان في شهر مايو الماضي في إطار جولاته التفقدية، حينما أطلق الناشط شعارات احتجاجية وسط الحضور، قبل أن يتم توقيفه من قبل الأجهزة الأمنية، وتحويله لاحقًا إلى المحاكمة بتوصية من النيابة العامة.

ووصفت الأستاذة شيماء تاج السر المحامية قرار المحكمة بأنه معيب قانونياً لعدم وجود مواد في القانون السوداني

عبد الفتاح البرهان

تنص على، أو تعرّف الإساءة إلى قيادة الدولة، بالتجريم أو العقوبة، خصوصاً أن جاء الحكم بناء على خلفية شكوى تقدم بها الجيش.

وأضافت الأستاذة شيماء تاج السر أن الشكوى في القانون السوداني هي طلب مقدم من المجني عليه أو من يمثله إلى جهة مختصة لتحريك الدعوى الجنائية ضد شخص معين. عليه يجب أن تقدم الشكوى من البرهان شخصياً أو تقدم بواسطة وكيل عنه، لا أن يقوم بها الجيش من تلقاء نفسه، واعتبرت أن ما قامت به محكمة كسلا هو إسكات للأصوات المعارضة، وليس قراراً قانونياً.

# توقف كامل للمطابخ الجماعية في معسكر كرياندونقو

مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم

معسكر كرياندنقو للاجئين في يوغندا

**كمبالا: (ديسمبر)**

وجّه مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم نداءً إنسانياً عاجلاً لإغاثة اللاجئين السودانيين بمعسكر كرياندونقو، شمال أوغندا. وعبرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر في بيان اطلعت عليه (ديسمبر) عن الأسى البالغ ومشاعر تضامن إنساني صادق بسبب الأوضاع الإنسانية المتدهورة في معسكر كرياندونقو شمال أوغندا، عقب الإعلان المؤلم عن توقف خمسة عشر مطبخًا خيريًا كانت تقدّم وجباتها اليومية لآلاف الأسر من اللاجئين السودانيين، وذلك نتيجة نفاد الغذاء وتوقف الدعم الإنساني منذ عدة أشهر.

ونوه البيان إلى أن هذه المطابخ مثلت طوق نجاة لعددٍ كبيرٍ من الأطفال والنساء وكبار السن الذين لا يملكون مصدرًا آخر للطعام، ومع توقفها التام أصبح خطر الجوع يهدد حياة الآلاف.

ودعت اللجنة التنفيذية، وانطلاقًا من مسؤولياتها الأخلاقية والوطنية والإنسانية، جميع خريجي وخريجات جامعة الخرطوم في الداخل والخارج، والخيرين وأهل العطاء من أبناء السودان وغيرهم، والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المجال الإنساني والإغاثي، للتدخل العاجل وتقديم المساعدات الضرورية لإعادة تشغيل مطابخ الإغاثة بمعسكر كرياندونقو، ودعم الجهود المحلية المبذولة من قبل اللجنة العليا للمطابخ.

وشدد البيان على أن استمرار هذه المطابخ يعني استمرار الحياة نفسها في كرياندونقو، ومن واجب الجميع أن نكون عونًا وسندًا لإخواننا في محنتهم، من أجل إنسان السودان ومن أجل إنقاذ الحياة.

# توقعات باستمرار تدهور الأمن الغذائي إلى منتصف العام القادم

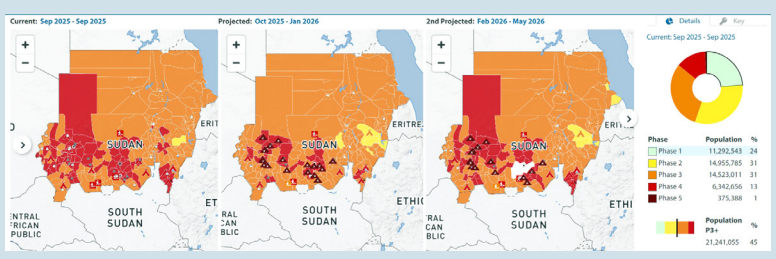


**عواصم: (ديسمبر)**

كشفت مصفوفة «التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي IPC» عن أنها صنفت في شهر سبتمبر 2025، مدينة الفاشر (شمال دارفور) ومدينة كادوقلي المحاصرة (جنوب كردفان) ضمن مستوى المجاعة من المرحلة 5 بناءً على أدلة معقولة. وتوقعت المصفوفة، في تقرير نشرته بتاريخ 3 نوفمبر عن مستويات الأمن الغذائي في السودان، أن تستمر هذه الظروف حتى يناير 2026. وتوقع التقرير أن تكون الظروف في مدينة الدلنج المحاصرة (جنوب كردفان) مشابهة لتلك التي في مدينة كادوقلي؛ ومع ذلك، فإن نقص البيانات يمنع تصنيف الوضع في المنطقة بشكل دقيق.

وأقر التقرير بأن الشكوك بشأن تطور النزاع المسلح في السودان يزيد من خطر حدوث مجاعة، خاصة في 20 منطقة من المتوقع أن تستقبل سكانًا نازحين في شمال، جنوب، وشرق دارفور، بالإضافة إلى غرب وجنوب كردفان.

وأضافت مصفوفة التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي أن شهر سبتمبر 2025، وفي ذروة موسم الجوع، وصلت تقديرات الأشخاص الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 3 من التصنيف) إلى حوالي 21,2 مليون شخص — أي 45% من السكان — بينما وصل عدد الأشخاص المصنفين في المرحلة 5 (الكارثة) إلى حوالي 375،000 شخص، و6,3 مليون شخص في المرحلة 4 (طوارئ).

وتوقعت المصفوفة أن تتحسن ظروف الأمن الغذائي بعد موسم الحصاد، مما يؤدي إلى انخفاض عدد الأشخاص في المرحلة 3 أو أعلى إلى 19,2 مليون شخص بين أكتوبر 2025 ويناير 2026. لكنها عدت ونوهت إلى أن شمال دارفور وجبال النوبة الغربية، لن تشهد تحسناً ملموساً بسبب الصراع وانعدام الأمن.

وخلال الفترة بعد الحصاد وفترة ما قبل الموسم الجفاف (فبراير - مايو 2026)، توقع التقرير أن يتدهور انعدام الأمن الغذائي الحاد مع استمرار حوالي 19,1 مليون شخص (41%) في مواجهة ظروف المرحلة 3 من تصنيف IPC للأمن الغذائي، أو ما هو أسوأ. وعزا التقرير هذا الانخفاض الظاهر في الأرقام بشكل رئيسي إلى عدم القدرة على تصنيف عدة مناطق ذات قلق عالٍ.

# تلويح أميركي بإمكانية إدراج الدعم السريع ضمن لوائح الإرهاب

عواصم: (ديسمبر)

دعا وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو مساء أمس الأربعاء إلى تحرك دولي لقطع إمدادات الأسلحة عن قوات الدعم السريع التي حملها مسؤولية التصعيد الدامي للنزاع في السودان، ملوحاً بإمكانية اللجوء لخيار تصنيف الدعم السريع كمجموعة إرهابية إذا ما كان ذلك يساعد في حل الأزمة طبقاً لقوله.

وقال روبيو للصحافيين أثناء مغادرته اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع في كندا «أعتقد أنه يجب القيام بشيء ما لقطع إمدادات الأسلحة والدعم الذي تتلقاه قوات الدعم السريع مع تواصل تحقيقها تقدما».

ونقل عن روبيرو قوله بأنه المشكلة الجوهرية تتمثل في «موافقة الدعم السريع على أمور دون الالتزام بها أبداً ولا تستطيع تنفيذها ... بالتالي، نجد أنفسنا اليوم أمام كارثة حقيقية.. لا بدّ من اتخاذ خطوات لوقف

وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو

تدفّق الأسلحة والدعم الذي تتلقّاه قوات الدعم السريع، فيما تواصل تقدّمها على الأرض ... قوات الدعم السريع لا تنوي الالتزام بالهدنة رغم أنها أعلنت الموافقة عليها ... إذا ساعد إدراج الدعم السريع على لوائح الإرهاب على حل الأزمة فنحن مستعدون لفعل ذلك».

وأضاف:»منذ يوليو وأغسطس ونحن نراقب ملف السودان ضمن الرباعية لأن هناك دولاً متورّطة في دعم هذه العناصر المقاتلة على الأرض، ونشارك كثيراً من المخاوف التي يعبّر عنها الآخرون بشأن كيف يمكن أن يتحوّل ذلك إلى بؤرة لنشاط الجهاديين والإرهابيين».

وأردف:» نحن نعرف الأطراف المتورّطة... ولهذا السبب هي جزء من الرباعية إلى جانب دول أخرى. ويمكنني أن أؤكد أنه على أعلى مستويات حكومتنا يتم طرح هذا الملف وممارسة الضغط على الأطراف المعنيّة، لا أرغب في توجيه أصابع الاتهام أو تسمية أي جهة خلال مؤتمر صحافي اليوم، لأن ما نريده هو الوصول إلى نتيجة جيدة. يجب أن يتوقّف هذا. فمن الواضح أنهم يتلقّون دعماً من الخارج» طبقاً لقوله.

# مراقبون: خطط تيار الحرب ببورتسودان ستصاب بنكسة كبيرة بعد تصريحات بولس

عواصم: (بورتسودان)

صعَّد التيار المناوئ لمساعي وقف الحرب وإبرام هدنة إنسانية عبر مسار الرباعية، خلال الأسبوع الماضي، تحركاته وأنشطته وتصريحاته التي تمسك فيها بالتصعيد إعلامياً وعسكرياً، بهدف تقويض مسار ومساعي الآلية الرباعية لتوصل طرفي الحرب لهدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر تسمح بإدخال المساعدات الإنسانية، وفقاً لخارطة طريق الرباعية المحددة في بيانها في 12 سبتمبر الماضي.

أصيبت تلك المساعي التصعيدية بنكسة كبيرة غير متوقعة مساء أمس الأربعاء بعد التصريحات الحاسمة الصادرة عن مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والإفريقية مسعد بولس، والتي أعلن فيها عن عرض مسودة قوية لهدنة فورية، ومطالبته للطرفين بالموافقة عليها وتنفيذها بشكل فوري، معتبراً أن الوقت للعمل، وما عاد الشعب السوداني قادراً على تحمل مزيد من الآلام وكوارث ومآسي الحرب المستمرة لأكثر من عامين ونصف منذ أبريل 2023م.

وشرعت الأطراف المناوئة للسلام التي تضم حزب المؤتمر الوطني المحلول وتنظيم الحركة الإسلامية التابعة لها، المعروفة بمجموعة أحمد هارون/ على كرتي، المتحالفة مع قيادات عسكرية على رأسهم مساعدا قائد الجيش الفريقين أول ياسر العطا وإبراهيم جابر مع حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي ووزير المالية والاقتصاد دكتور جبريل إبراهيم، في التعبئة والتحشيد العسكري والإعلامي لتقويض أي جهود تهدف لوقف الحرب وتعطيل مسار ومحاولات الوصول لهدنة بوساطة الآلية الرباعية.

وعاد مساعد قائد الجيش ياسر العطا للمسرح مجدداً في الأسبوعين الماضيين، بعد صمت امتد لعدة شهور، لمهاجمة دولة الإمارات ورئيسها والتأكيد، في كلمة له بسلاح المدرعات بالخرطوم، على الاستمرار في الحرب «برباعية حربية شعارها بل بس حتى النهاية».

من جانبه أعلن حاكم دارفور مني أركو مناوي عن تكليفه من قبل قائد الجيش بالإشراف على إدارة المعارك العسكرية في دارفور، مؤكداً خوضهم المعركة حتى تحرير كامل الأرض مما أطلق عليها «المليشيا الإرهابية».

وفي ذات السياق أدلى وزير المالية ورئيس حركة العدل والمساواة دكتور جبريل إبراهيم بتصريحات أعلن فيها عدم وجود أي هدنة أو التوقيع عليها بوصف ذلك خيار وقرار الشعب السوداني، مؤكداً استمرارهم في خوض الحرب حتى «تحرير كل الأرض»، طبقاً لقوله.

وأدلى وزير خارجية سلطة بورتسودان السفير محيي الدين سالم بتصريحات مساء الثلاثاء الماضي، عقب الاجتماع المشترك الذي ضمه مع نظيره المصري بدر عبدالعاطي ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية السيد توم فليتشر، أن السودان لا يعترف بالرباعية، وأنه سيتعامل مع دولها الثلاث ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ومصر بشكل ثنائي. وجاءت هذه التصريحات تنفيذاً لآراء اقترحها نافذون سابقون في النظام البائد أبرزهما وزير الخارجية السابق دكتور مصطفى عثمان إسماعيل وعضو الوفد المفاوض خلال مباحثات نيفاشا سيد الخطيب، واللذان طالبا بعدم التعامل مع الرباعية، دون اكتراث لما قد يترتب على هذه الخطوات من تداعيات سلبية.

واعتبر مراقبون أن تنفيذ سالم لوصفة «مصطفى/ الخطيب» تأكيد على تحكم الحزب المحلول وعناصره في تصريف الأمور ببورتسودان، وأبدوا استغرابهم من حديث الرجلين عن نجاح النظام البائد في الصمود أمام المقاطعة الخارجية رغم انخراطهما الشخصي في مساعي التطبيع الإقليمي والدولي لرفع العقوبات طيلة سنوات وجودهما بمراكز اتخاذ القرار في الحزب المحلول ومؤسسات الدولة.

وأشار أولئك المراقبون في حديثهم لـ(ديسمبر) إلى أن تصريحات بولس مساء أمس الأربعاء، حول إلزام الطرفين بالهدنة بشكل فوري وحازم وفق الصيغة المقدمة، يمثل ضغطاً أكبر على قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان وقطع طريق المناورات الذي يمارسه بتحديد موقف واضح وقاطع «إما بالموافقة على الهدنة أو ربط مصيره بمجموعة الحزب المحلول وحركته الإسلامية والمجموعات المتحالفة معه».

وطبقاً لأولئك المراقبين فإن الخاسر الأكبر من هذه التطورات هو الحزب المحلول وحركته الإسلامية، اللذان يصران على فرض نفسيهما على المعادلة إقليمياً ودولياً بشتى السبل، معتبرين المرحلة الحالية مفصلية في طريق ومسار الوقف النهائي للحرب بإثبات جدية مساعي وتحركات الرباعية، منوهين إلى أن حدوث اختراق بإقرار هدنة بوقف إطلاق النار سيحدث ذات أثر التوقيع على بروتوكول مشاكوس بين وفدي الحكومة والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في يوليو 2002م بوصفه الإطار الذي فتح طريق المفاوضات التي انتهت بوقف الحرب بالتوقيع على الاتفاق النهائي في يناير 2005م.

## لـ«ديسمبر» كلمة

### لا بديل عن خيار الهدنة

بإعلان الدعم السريع موافقته على مقترح الرباعية بشأن الهدنة الإنسانية، أصبحت الكرة الآن في ملعب حكومة بورتسودان التي ما تزال تحيط موقفها النهائي من المقترح بالكثير من الضبابية والمواقف الملتبسة.

تبني حكومة بورتسودان إستراتيجيتها في التعامل مع مقترح الهدنة على عدد من المحاور. أولها، أنها لا ترفض التعامل مع الجهود الدولية لإحلال السلام في السودان، لكنها وكما قال وزير خارجيتها، محيي الدين سالم، بوضوح ترفض صيغة الرباعية لأنها تضم دولة الإمارات، وأنهم على استعداد للتعامل مع الأعضاء الثلاثة الآخرين على أسس ثنائية. وهنا يتجاهل وزير خارجية الأمر الواقع حقيقتين أولاهما أنه شخصياً التقى بوزير الدولة بوزارة الخارجية الإماراتية، الشيخ شخبوط، في واشنطن وقد أكد الفريق عبد الفتاح البرهان حقيقة اللقاء في حديثه مع حسن إسماعيل. كما أنه يتجاهل حقيقة أن مقترح الهدنة قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تتفاوض عليه مباشرة مع طرفي الحرب، وأن أبوظبي ليست طرفاً مباشراً في هذه المفاوضات.

ثاني هذه المحاور، هو أن حكومة بورتسودان مستعدة لمناقشة مقترح الهدنة في حال وافقت الوساطة على شروطها، والتي حددها قائد الجيش في خطابه إلى الأمين العام للأمم المتحدة في شهر مارس الماضي. وقد كان رد الوسطاء على لسان وزارة الخارجية السعودية واضحاً في هذا الجانب أنه يمكن الحديث عن كل التفاصيل بعد إعلان الموافقة على الالتزام بالهدنة الإنسانية التي تمثل نقطة البداية لأي مفاوضات. ومن المؤكد أن الوسطاء واعون إلى استحالة تحقيق شروط القوات المسلحة التي تسعى للوصول عبر التفاوض إلى ما عجزت عن تحقيقه عبر العمليات العسكرية. ولن تساعد مناورة إبداء انفتاح «شكلي» فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية في تغيير أولويات المجتمع الدولي المتمثلة في الموافقة على الهدنة.

المحور الثالث، إطلاق حملات التعبئة والاستنفار والحملات الإعلامية المنظَّمة بغرض حشد الرأي العام السوداني ضد مقترح الهدنة، وإجبار أي أصوات داخل معسكر الحرب قد تراودها فكرة قبول الهدنة بالتراجع الفوري عنها عبر حملات التخوين. لكن من الواضح أن حملات الاستنفار والحشد العسكري لم تَعُدْ تجد نفس الحماس السابق لعاملين؛ أولهما استطالة أمد الحرب ما يدفع الكثيرين للتشكيك في جدوى الحل العسكري خصوصاً بعد ما حدث في الفاشر وبارا، وما قد يحدث في بابنوسة. والعامل الثاني الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعيشها حكومة بورتسودان وتحد من قدرتها على تمويل هذه الحملات. كما تعرضت الحملات الإعلامية لانتكاسات كبيرة خلال الأسابيع الماضي بعد أن أصبح خيار السلام هو الأول بالنسبة لكثير من السودانيين.

تزايد الضغوط الداخلية من أجل القبول بخيار الهدنة يضع حكومة بورتسودان أمام خيارات محدودة، خصوصاً أن قَبول قوات الدعم السريع بمقترح الهدنة. وبغضِّ النظر عن التشكيك المفهوم في نواياها الحقيقية، سيضع كل ضغوط المجتمع الدولي على كاهل قيادة القوات المسلحة. كما أن مقترح توسيع الرباعية لتضم أطرافاً مثل قطر سيحول هاتين الدولتين من داعم بغير شروط للجيش إلى طرف ضاغط لتحقيق السلام، ولعل في تجربة غزة مثالاً حياً.

لم يعُد أمام الفريق عبدالفتاح البرهان من خيارات سوى التقدم على طريق السلام عبر القبول بمقترح الهدنة، لأن رفضها يعني إدخال البلاد في نفق مظلم جديد من الضغوط والعقوبات التي يدفع ثمنها شعب السودان الذي يدفع ثمن الحرب. ولكنه يعني أيضاً دخول الحرب مرحلة جديدة أكثر عنفاً وبطشاً بالمدنيين، وفتح البلاد أمام المزيد من التدخلات الأجنبية، وتحولها لبؤرة توتر قد تقود إلى اشتعال كل الإقليم.

لا للحرب.

الأستاذة سامية الهاشمي مع عدد من المشاركين في احتفال تسليمها للجائزة امس الأربعاء بالقاهرة

# فوز سامية الهاشمي بجائزة (فرانكو جيرمان) لحقوق الإنسان

القاهرة: (ديسمبر)

تسلمت المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان السودانية سامية الهاشمي يوم أمس الأربعاء بالعاصمة القاهرة جائزة (فرانكو جيرمان لحقوق الإنسان وسيادة حكم القانون، للعام 2024، وسط حضور كبير من القانونيين والإعلاميين السودانيين.

وقالت لجنة الجائزة بأنها مُنحت للهاشمي ضمن الفائزين الآخرين تقديراً لدورها وجهودها في الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون منذ العام 1995م في بلادها السودان، وما أبدته من التزام استثنائي تجاه الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون ومناصرة النساء.

وأطلقت الجائزة في العام 2016م بشراكة بين فرنسا وألمانيا، وتهدف لتكريم الأفراد الذين يسعون بمثابرة وشجاعة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم وفي بلادهم، وتسليط الضوء عليهم لتحليهم بالشجاعة في الظروف الصعبة. وتمنح هذه الجائزة سنوياً لخمسة عشر فرداً على مستوى العالم.

# وزير بسلطة بورتسودان يعترف بارتفاع نسبة الفقر بسبب الحرب

بورتسودان: (ديسمبر)

أقر وزير الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية بحكومة سلطة بورتسودان والقيادي بحركة العدل والمساواة معتصم أحمد صالح بارتفاع نسبة الفقر في السودان من 21% إلى 71% بسبب استمرار الحرب منذ أبريل 2023م. وقال صالح إن نحو 23 مليون مواطن سوداني يعيشون حالياً تحت خط الفقر نتيجة الحرب الدائرة وما تبعها من أزمات اقتصادية خانقة، مشيراً إلى أن هذه الأوضاع انعكست بشكل مباشر على معيشة الأسر السودانية وسبل حصولها على الغذاء والخدمات الأساسية.

في سياق متصل أعلن بنك السودان المركزي التابع لسلطة بورتسودان طباعة فئات جديدة من العملة من بينها فئة جديدة للخمسمائة جنيه بالإضافة لطباعة فئة جديدة لأول مرة بقيمة ألفي جنيه، مع الإقرار العلني لأول مرة بوجود نسبة كبيرة غير مضبوطة أو محددة من العملة الورقية المزورة من فئة الخمسمائة جنيه يتم تداولها.

وعزا مراقبون اللجوء لطباعة فئة ألفي جنيه بسبب التضخم غير المسبوقة التي جعلت من الفئات النقدية على قلتها غير مفيدة أو عملية، إذ ذكرت مصادر تحدثت لـ(ديسمبر) أن فئة الألف جنيه التي كانت تعادل قبل الحرب ما يقارب الدولارين وباتت حالياً تعادل ثلث دولار تكفي حالياً لشراء 4 قطع خبز ببعض المدن السودانية.

وأشار أولئك المتابعون أن غياب الكتلة النقدية والتضخم الكبير جعل الوسيلة الأفضل للتعامل والبيع والشراء حتى في الاحتياجات البسيطة كدفع ثمن الشاي أو القهوة أو حتى

نموذج لفئة الألفين الف جنيه التي اعلن البنك المركزي لبورتسودان العمل بها

المواصلات العامة يتم عن طريق التطبيقات البنكية.

وحذر متابعون من مخاطر وتداعيات استمرار إصدار عملات جديدة بفئات أعلى، حيث سيقود هذا الأمر العملة من التعامل بالآلاف التي تماثل الملايين إلى التعاطي بالملايين التي تماثل المليارات، وهو ما سيترتب عليه إفقاد العملة الوطنية مزيداً من قيمتها ويفضي لارتفاع التضخم لمستويات قياسية غير مسبوقة.

وأشاروا في ذات الوقت إلى أن أحد أسباب التضخم والتدهور الاقتصادي مرتبطة بشكل أساسي باقتصاد الحرب الفاسد المعبر عن مجموعات كبيرة تستغل موارد البلاد لمنافعها الشخصية والذاتية بالاستئثار الكامل بكل موارد البلاد من الذهب في صفقات وعمولات وأنشطة تجارية، وتوظيف تلك الأموال في الصرف على مجموعات وغرف إعلامية بمنحها الفتات بغرض تقديم خطاب تحريضي يعزز ويضمن استمرار الحرب لأطول مدى ممكن يمكنهم من جني أكبر عوائد من موارد البلاد خاصة صادرات الذهب لصالح المنافع الشخصية لتلك المجموعات الفاسدة، طبقاً لقولهم.

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
13 نوفمبر 2025م
تقارير
https://decembernews.com

# معاش مدير بنك النيلين السابق يثير جدلاً قانونياً واتهامات لمجلس الإدارة بالضلوع في الأزمة

**طالب المدير السابق لبنك النيلين للتنمية الصناعية، عثمان آدم كوكو بالحصول على معاش دائم نظير خدمته في البنك. جاءت المطالبة على مرحلتين؛ الأولى في 2021، ورفضت من الإدارة القانونية، وجددها مرة أخرى في مايو 2025، وأوصى المستشار القانوني بمنحه استحقاقات المعاش على الرغم من عدم استيفائه الشروط.**

**قالت مصادر إن الفتوى الثانية قامت على معلومات مضللة، واعتبرت الأموال التي يحصل عليها آدم منفعة بغير وجه حق، إذ يواجه البنك تعثراً كبيراً جراء سياسات المدير السابق. كما حمَّل عاملون في بنك مجلس الإدارة المسؤولية في تراجع الأداء المصرفي، ووجهت نقابة العاملين انتقادات لرئيسة مجلس الإدارة حميدة محمد صالح متهمين إياها بتجاهل مطالبهم النقابية.**

خاص – (ديسمبر)

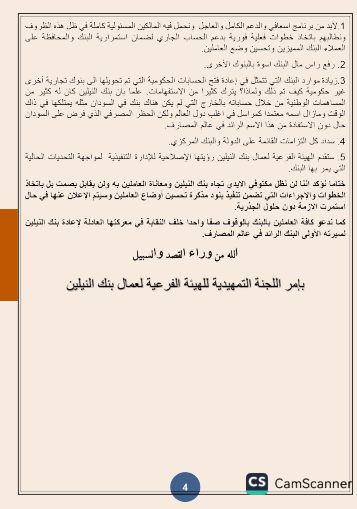


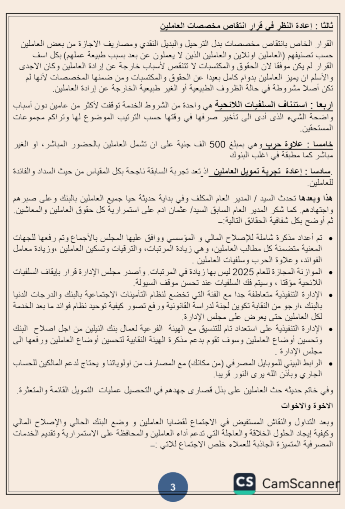








**بيان نقابة بنك النيلين**

## الفتوى الأولى

كان المدير العام السابق عثمان آدم، موظفاً في بنك النيلين، ثم تقدم باستقالته وغادر إلى بنك التنمية التعاوني في 2002، ثم عاد مديراً لبنك النيلين في 2020، وبمجرد أن تولى زمام الأمور 2021 تقدم بطلب أن يمنح استحقاق المعاش متى ترك منصب المدير العام، وهذا يعني أن يكون المعاش بأثر رجعي، أو كأن خدمة عثمان آدم كانت متصلة. بعد مراجعة الطلب أصدرت الإدارة القانونية فتوى بأن منحه المعاش غير قانوني، لأن خدمة عثمان لم تبلغ (25) عاماً، ولأنه لم يتقاعد في الأصل بل تقدم باستقالة وتمت تسوية استحقاقاته وفقاً للائحة 1992. غير أن عثمان لم يقبل بالفتوى التي صدرت عن مستشارة عامة في وزارة العدل منتدبة للبنك، وتقدم بالطلب مرة أخرى في مايو 2025 إلى مدير الإدارة القانونية المستشار العام التجاني الشريف هارون.

## الفتوى الثانية: تضليل وتجاوزات

جاءت التوصية في الفتوى الثانية أن يمنح عثمان آدم معاشاً، ونص الفتوى «وبناءً على ما تقدم أجد نفسي متفقاً مع طلب المذكور، لذا أنصح بالآتي: منحه احتياجات العلاج ومصاريف الإجازة للأسباب المشار إليها في هذه المذكرة». والناصح هنا هو مدير الإدارة القانونية بالبنك المستشار العام التجاني الشريف هارون. والمفارقة أن التجاني اطلع على الفتوى الأولى والموقعة من نائبته في ذات الإدارة.

وبحسب مصادر مطلعة، استندت فتوى التجاني على معلومات مضللة. أول هذه المعلومات أن عثمان آدم تم تعيينه في البنك عام 1980، وفي الحقيقة أن العام المذكور هو عام تخرجه من الجامعة، والتحق بالبنك في 1983، وتم هذا التعديل في تاريخ بداية الخدمة حتى يكسب سنوات إضافية.

المعلومة المضللة الثانية أن عثمان تقاعد وفق لائحة 1984، وفي الحقيقة هو تقدم باستقالته وتمت تسوية حقوقه وفقاً للائحة 1992. وقال المصدر: «حاول استغلال ظروف الحرب وغياب بنك السودان وتماهى مجلس الإدارة معه ليحصل على أموال ضخمة بحجة المعاش». وأشارت مصادر أن مدير الإدارة القانونية تجاوز لائحة بنك السودان المطابقة لقانون العمل، والتي لا تجيز أن يتمتع العامل بمعاشين من جهتين مختلفتين، وعثمان آدم بعد مغادرته البنك كان يتمتع باستحقاقات العمل في بنك التنمية التعاوني.

وقال عدد من المقربين من المستشار القانوني التجاني شريف إنه صرح بأنه لم يطالع ملف عثمان آدم، ولم يتحقق ما إن كان تعيينه في 1980 أو في 1983، وأن المعلومة الأولى حصل عليها شفاهة من مديرة الموارد البشرية في بنك النيلين ومن المدير العام المكلف الفاتح محمد حامد. وتظل الفتوى الأولى وتجاهلها من قبل التجاني الشريف هارون خطأً قانونياً لجهة إلغائها دون التقيد بالضوابط القانونية، وما جرى ربما يثير حفيظة وزير العدل.

**مدير بنك النيلين «حاول استغلال ظروف الحرب وغياب بنك السودان وتماهى مجلس الإدارة معه ليحصل على أموال ضخمة بحجة المعاش».**

## تعثر وفساد

ربما تكون أزمة بنك النيلين أعمق من معاش عثمان آدم، وفي ذات الوقت هو نفسه كان أحد أسبابها، مستفيداً من تواطؤ مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية. وقد نشرت (ديسمبر) في أعداد سابقة مستندات تكشف حصول أعضاء مجلس الإدارة على أموال بغير وجه حق، ورصدت (ديسمبر) بدعة تخصيص رواتب شهرية لأعضاء المجلس، إضافة إلى حوافز كبيرة مقابل اجتماعات المجلس، إلى جانب بدلات السفر والإقامة، إذ صرف في اجتماع مجلس الإدارة الذي أقيم في أبوظبي أكثر من (400) ألف درهم، وفي اجتماع المجلس في بورتسودان صرف أكثر من (70) مليون جنيه. كما نشرت (ديسمبر) في أعداد سابقة حصول رئيسة مجلس الإدارة حميدة محمد صالح على أكثر من (20) مليون جنيه، عبارة عن حوافز وبدلات مجلس الإدارة.

غير أن الأزمة التي تنتظر البنك تتمثل في التعثر وتآكل رأسماله وتجاوزه الاحتياطي القانوني.

وكشف مصدر في البنك أن تجاوزات كبيرة رصدت في استثمارات البنك، من بينها حصول عملاء على مرابحات وعمليات استثمار دون ضمانات كافية، من بينها شهادات تأمين، انتهت مدد بعضها. وقال المصدر: «مدير بنك السودان السابق برعي الصديق ورئيسة مجلس الإدارة حميدة لم يطبقا اللوائح المحاسبية مراعاة لمصالحهم مع عثمان آدم».

**تجاوزات كبيرة رصدت في استثمارات البنك، من بينها حصول عملاء على مرابحات وعمليات استثمار دون ضمانات كافية، ومن بينها شهادات تأمين، انتهت مدد بعضها.**

## تعيين مدير إدارة التقنية: أزمة في الطريق

القضية المتداولة هذه الأيام في دهاليز البنك وفي مجموعات الواتساب هي تعيين مدير جديد لإدارة التقنية، حيث يتردد اسم (ح. م). وأول مخالفة في تعيين مدير إدارة التقنية الجديد أنه مخالف للقرار الصادر من مجلس الوزراء المتعلق بإيقاف التعيينات، تحسباً لظروف الحرب، وأن إجراءات التعيين- بحسب كثيرين- لم تتبع فيها المعايير بشكل صارم، كما أن المدير الجديد غادر أحد البنوك التجارية بمخالفة تسببت في أزمة كبيرة أطاحت بنائب مدير الفرع، وظلت إدارة التقنية في البنك من الإدارات التي ارتكبت فيها مخالفات عديدة الفترة السابقة، خاصة فترة التعاقد مع شركة (خطوات) وإسناد الإدارة إلى المهندس محمد الأبكم، ومنذ مغادرته لم يعين مدير للإدارة. إن المخالفات التي اعتورت إدارة التقنية تستحق أن يفرد لها تحقيق منفصل، إذ حصلت شركات وأفراد على أموال بطرق غير سليمة مستفيدين من تلاعب إدارة التقنية التي استغلت ظروف الحرب وغياب الرقابة والمحاسبة من بنك السودان.

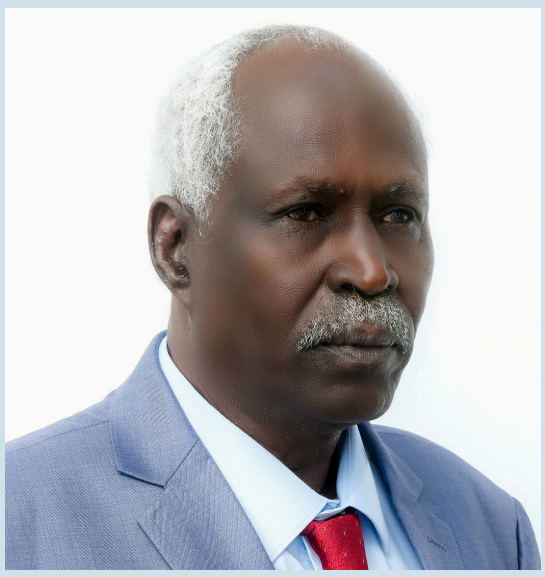

عثمان آدم، المدير السابق لبنك النيلين

**المخازن هي جزء من حصائل الصادر وشراكات مع عملاء مع قسم الاستثمار، تم نقل البضائع والمحاصيل منها دون أن يحصل البنك على نصيبه بعد انتهاء فترة الشراكة والاستثمار، وهذا التلاعب الذي انتهى بنقل موظفين يتحمل عثمان آدم وحميدة محمد صالح وبرعي الصديق فيه المسؤولية الكبرى**

## المخازن المنهوبة: هل تعلم آمنة؟

هذه الأزمة لم تظهر في السطح بعد، وإن كانت إجراءات اتخذت بشأنها، وهي أزمة المخازن التي وجد بعضها خاوياً، والبعض الآخر تم التصرف فيه بطرق ملتوية، والإجراء الذي اتخذ هو نقل موظفين من إدارة الاستثمار إلى أقسام الحسابات في فرع الخرطوم الرئيسي وفروع أخرى. والتوجيه بالنقل لا بالفصل جاء بناء على قرار من بنك السودان صدر في 2025/10/29، وقرار الفاتح حامد صدر في 2025/11/4، والمخازن هي جزء من حصائل الصادر وشراكات مع عملاء مع قسم الاستثمار، إذ تم نقل البضائع والمحاصيل منها دون أن يحصل البنك على نصيبه بعد انتهاء فترة الشراكة والاستثمار. هذا التلاعب الذي انتهى بنقل موظفين يتحمل عثمان آدم وحميدة محمد صالح وبرعي الصديق فيه المسؤولية الكبرى.

## تحسين أوضاع العاملين: الإدارة تتجاهلنا

مستفيدة من قرار مسجل تنظيمات العمل، بإعادة النقابات منذ عهد النظام البائد، عادت نقابة العاملين الفرعية ببنك النيلين، ومنذ عودتها في 2025/9/11، تبنت مطالب العاملين السابقة، أو المذكرة المتعلقة بتحسين أوضاع العاملين وإصلاح البنك، وظلت النقابة تطلب اجتماعاً مع إدارة البنك. في 2025/10/2 رفعت مذكرة للإدارة متضمنة مطالب العاملين، ولكن الإدارة تجاهلت مذكرة النقابة، وفي 2025/10/22 قدمت النقابة طلب استعجال، وأخيراً استطاعت النقابة مقابلة المدير العام المكلف، ورفعت له المطالب. لكن حتى هذه اللحظة لم يتخذ قرار فعلي، أما الاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة فلم يتم فعلياً رغم طلب النقابة المتكرر الاجتماع المباشر بدلاً من الاجتماع الإسفيري، ولكن اعتذر المجلس بأن الأعضاء خارج بورتسودان.

## تفاصيل اللحظات الأخيرة لنظام عبود وانتصار ثورة أكتوبر (3-3)

# الوقائع والمشاهد كما وردت بمذكرات اللواء عوض عبدالرحمن صغير

تلخيص: ماهر أبو جوخ

تناولنا في خاتمة الحلقة الثانية من هذه السلسلة تفاصيل النقاشات التي شهدها الاجتماع المشترك بين ممثلي القوات المسلحة والجبهة القومية، والوصول لاتفاق حول قائمة المرشحين لتولي المناصب الوزارية، واكتمال الاتفاق حول هذا الأمر في حوالي الساعة الثانية صباحاً يوم الجمعة الحادي والثلاثين من أكتوبر، حيث انتقلت النقاشات بعدها للاتفاق على رئيس الوزراء.

أشارت مذكرات اللواء متقاعد عوض عبدالرحمن صغير إلى أن المجتمعين، وبعد فراغهم من الاتفاق على تسمية أعضاء الحكومة، شرعوا في اختيار رئيس الوزراء، حيث رشحت جبهة الهيئات نقيب نقابة المحامين عابدين إسماعيل المحامي لهذا المنصب، رغم اعتراض لجنة الطعون. وطبقاً لما ورد في تلك المذكرات «جرى نقاش طويل أغضب السيد عابدين ودفعه للانسحاب من الوزارة والاجتماع معاً»، وحينها تدخل اللواء صغير مستغلاً العلاقة التي تجمعه بعابدين فترجاه أن يسحب قراره فاستجاب للطلب لكن أقسم ألا يقبل منصب رئيس الوزراء.

### مزيد من الاعتذارات

قدمت جبهة الهيئات مولانا بابكر عوض الله لرئاسة الحكومة، وجاء في تلك المذكرات: «لم يبدأ النقاش حول الاقتراح حتى أقسم السيد بابكر أن لا يقبل المنصب»، ونزل المجتمعون على قسمه.

أشارت المذكرات إلى أن الاجتماع ساده «صمت شديد» لم يقطعه إلا استيقاظ رئيس اتحاد مزارعي مشروع الجزيرة الأمين محمد الأمين، الذي أفاق من إغفاءته وناشد الاجتماع أن يحسم الأمر لأنه يخشى في حالة عدم حسمه «أن يقوم المزارعون في مشروع الجزيرة بإحراق القطن إذا لم يتم إعلان تكوين الحكومة»... حينها ضجت القاعة بضحك الحضور والمشاركين، ووجه اللواء صغير حديثه للمجتمعين قائلاً: «أصعُب عليكم أن تعثروا على رجل يصلح لرئاسة الحكومة في داخل السودان أو خارجه؟!» ودخل بعدها المجتمعون في صمت جديد.

خلال ذلك الصمت تحدث الدكتور طه بعشر همساً مع كل من مولانا بابكر عوض الله وعابدين إسماعيل وأحمد سليمان المحامي، واقترح أحد الحاضرين اسم الدكتور مبارك الفاضل شداد لرئاسة الحكومة، وتمت الموافقة من قبل الحضور وتم الاتصال به هاتفياً في منزله، لكنه اعتذر عن قبول المنصب لأسباب أبداها.

بعد اعتذار شداد تقدم دكتور طه بعشر بمقترح أن يترأس الحكومة سرالختم الخليفة، وأوردت المذكرات نصاً: «وبدت على وجوه ممثلي جبهة الهيئات أمارات الموفقة»، وحينها سأل اللواء صغير المجتمعين إذا ما كانوا يوافقون على ترشيح الخليفة لرئاسة مجلس الوزراء وأجاب اغلبهم بالموافقة.

### تحفظ للمهدي ثم سحبه

طلب السيد الصادق المهدي فرصة للحديث، وقال إن المجتمعين يعرفون السيد سرالختم الخليفة بثقافته العالية ومركزه المرموق في وزارة التربية والتعليم، إلا أنه يعتقد بأنه ليس صالحاً لرئاسة الحكومة لكون هذا المنصب يحتاج إلى خبرة سياسية طويلة ليست متوفرة في الخليفة، وأضاف: «باستثناء هذا فإن السيد سرالختم الخليفة رجل قوي الشخصية رحب الصدر عميق الثقافة».

تولى عدد من أعضاء جبهة الهيئات التعقيب على اعتراض الصادق، وتركز جله في الإشارة إلى أن مهمة رئيس الوزراء لن تكون شاقة، وأن المسؤولية في مجلس الوزراء تضامنية ووظيفة الحكومة في المقام الأول هي إجراء الانتخابات في فترة لا تتجاوز الحادي والثلاثين من مارس 1965م، وحينها وافقت الأغلبية على اختيار الخليفة لرئاسة الوزراء. طلب بعدها السيد الصادق المهدي الفرصة قائلاً بأنه يسحب اعتراضه بعد موافقة الأغلبية على اختيار الخليفة رئيساً للوزراء.

من المحرر: كانت هذه النقاشات تدور في يوم 31 أكتوبر 1964م، وهذا يعني إقامة وتنظيم الانتخابات بعد خمسة أشهر من تلك الأيام.

### مهمة الاقناع

بناء على موافقة الأغلبية وبعدما تجاوزت الساعة الثالثة صباحاً، طُلب من القائمقام حسن إبراهيم الفحل من رئاسة القوات المسلحة أن يتصل بالأستاذ سرالختم الخليفة ويبلغه بطلب المفاوضين حضوره لأمر مهم، كما طُلب أيضاً من الفحل التوجه لمنزل الخليفة وإحضاره لمقر الاجتماع بسبب علاقة الصداقة التي تجمع بينهما.

وصل سرالختم الخليفة لمكان الاجتماع في رئاسة القوات المسلحة، والتقى بعد وصوله بكل من اللواء صغير والأميرالاي محمد إدريس عبدالله والقائمقام حسن الفحل. وبعد التحية بادر بسؤال اللواء صغير: «ماذا هناك؟ هل قررتم اعتقالي؟!» وتمت إجابته بالنفي من قبل اللواء صغير، الذي شرح له ما دار في الاجتماع وهنا أجابه الخليفة بأنه «لا علم له على الإطلاق بمسألة ترشيحه لموقع وزاري»، واعتذر عن قبول أي موقع وزاري، وطلب قبول اعتذاره والسماح له بالرجوع إلى منزله.

الفريق عبود يذيع بيان تنحيه في نوفمبر 1964م - صورة ارشيفية

**نهار يوم الاثنين 16 نوفمبر 1964م رن الهاتف السري بمكتب اللواء عوض صغير برئاسة الجيش وكان المتصل على الخط الثاني هو الفريق ابراهيم عبود الذي قال له: «خلاص أنا انتهيت»، وأبلغه بأنه تنازل عن الحكم**

يقول اللواء صغير في مذكراته: «حدثته بأنه يستطيع أن يرجع إلى داره حين يتحدث إلى الاجتماع»، كما أوضح له أن غيره من المرشحين اعتذروا، وبإمكانه أن يفعل مثلهم بالاعتذار، فوافق على الدخول لمكان الاجتماع والتحدث للمجتمعين.

التقى الخليفة في طريقه لمكان الاجتماع بكل من بمولانا بابكر عوض الله وعابدين إسماعيل ودكتور طه بعشر وأحمد سليمان المحامي، والذين تحدثوا إليه قليلاً قبل أن يدخل لقاعة الاجتماع.

أشارت المذكرات إلى أن الخليفة وبعد دخوله لمكان الاجتماع جلس بين عابدين إسماعيل ودكتور طه بعشر، وقام دكتور حسن الترابي بإعطائه محضراً وملخصاً لما دار من نقاش، فقرأه وسكت فترة ثم تحدث مع من كانوا يجلسون حوله. حينها سأله اللواء صغير عن رأيه، فأعرب الخليفة عن موافقته على قبول المنصب، وكانت الساعة وقتها قد بلغت الساعة الخامسة والنصف صباحاً من يوم الجمعة 31 أكتوبر 1964م.

بعد هذه الموافقة تبودلت الكلمات الطيبة من المجتمعين من جانب القوات المسلحة والجبهة القومية، وكلف الاجتماع كلاً من أحمد متولي العتباني وحسن الترابي والقائمقام مزمل سليمان غندور بالاتصال بالنائب العام لصياغة الدستور المعدل المتفق عليه بين ممثلي القوات المسلحة والجبهة القومية الموحدة، كما تم الاتفاق على أن أداء القسم لمجلس الوزراء سيكون في الساعة العاشرة من صباح السبت الأول من نوفمبر 1964م.



اللواء عوض عبدالرحمن صغير

### انقلاب نميري

سردت الحلقات التي نشرها اللواء صغير تفاصيل أزمات دارت بين العسكريين والحكومة الانتقالية، على رأسها الاتهامات الخاصة بالانقلابات والتحركات العسكرية، والتي كان أبرزها انقلابان؛ أولهما بقيادة صغار الضباط بقيادة البكباشي جعفر نميري - لاحقاً قاد انقلاب 25 مايو 1969م وترقى لرتبة المشير وظل رئيساً للبلاد حتى أطاحت به انتفاضة مارس/أبريل 1985م- وآخرين، والذين صدر قرار باعتقالهم.

أما الانقلاب الثاني فتم اتهام عناصر عسكرية مقربة لنائب القائد العام السابق اللواء حسن بشير نصر بتدبيره، وهو ما ترتبت عليه الدعوة إلى «ليلة المتاريس» في التاسع من نوفمبر 1964م.

تعود الوقائع المتعلقة بالانقلاب الأول، الذي اتهم جعفر نميري بقيادته، والذي سرد صغير جزءاً كبيراً من تفاصيله بقوله إن مساعد مدير العمليات القائمقام محمد الباقر أحمد -وصل حتى رتبة اللواء وشغل موقع النائب الأول لرئيس الجمهورية حينها جعفر نميري قبل أن يتقاعد- اتصل به منتصف ليل الخميس الخامس من نوفمبر 1964م وأبلغه بوجود معلومات مهمة وأنه حاول الاتصال بالأميرالاي محمد إدريس عبدالله في منزله لكن لم يجده.

وطبقاً لتلك المعلومات المتوفرة لفرع العمليات والأمن فإن هناك محاولة انقلابية قوامها الحامية وبعض العناصر في سلاح الدبابات يقودها البكباشي جعفر نميري، ومن بين المشاركين فيها ضباط برتبة الصاغ وهم «محمد عبدالحليم، توفيق نورالدين، فيصل حماد توفيق، ماهر فريد»، وضباط برتبة اليوزباشي وأبرزهم «الرشيد نورالدين وفاروق حمد الله»، بجانب ضباط صغار من سلاح الدبابات.

وهنا استفسر صغير الباقر حول الإجراءات التي قام بها، فأوضح له أنه أرسل القائمقام الطيب المرضي وأحد ضباط الأمن من الرئاسة لمراقبة الموقف، بجانب اتخاذ إجراءات أخرى لإخماد التحرك. وبمجرد انتهاء هذه المحادثة ارتدى اللواء صغير ملابسه للتوجه إلى رئاسة القوات المسلحة.

وقبل خروجه من المنزل اتصل به الباقر وأبلغه بأن المرضي عاد وأبلغه بعدم وجود ما يدل على وجود تحرك، وأنه ترك ضابط الأمن للمراقبة وإبلاغه بالتطورات في حال حدوثها. ثم طلب منه -أي الباقر- أن يمكث في منزله وأنه سيحضر إليه، حيث وصل إليه الباقر والمرضي وشرحا له الموقف، ومكثا معه بالمنزل حتى أشرقت الشمس، وتم الاتصال برئاسة القوات المسلحة التي أبلغتهم بهدوء الأحوال، ثم طلب منهما -أي الباقر والمرضي- التوجه إلى الرئاسة لمتابعة الموقف.

قام صغير بالاتصال بالأميرالاي محمد إدريس عبدالله بمنزله وطلب منه الحضور لمنزله. وبعد وصوله شرح له الموقف واتفقا على تشديد المراقبة، وفي ضرورة الحصول على معلومات أكثر، وافترقا على هذا الاتفاق.

يشير صغير لتلقيه اتصالاً في اليوم التالي السبت السابع من نوفمبر من الفريق إبراهيم عبود بالتلفون السري، وبادر بسؤاله عن الأحوال فأجابه بأنها هادئة في جميع القيادات والوحدات. طلب منه والأميرالاي محمد إدريس الحضور لمقابلته، وخلالها كرر سؤاله عن الأوضاع فقام صغير بإجابته بأنها هادئة. ثم سألهما عبود عن المعلومات عن وجود حركة انقلابية فحدثه صغير عن وجود إشاعات كثيرة، ثم شرح ما حدث ليل الخميس وما تم اتخاذه من تدابير، بجانب طلبه تقارير من فرع العمليات وقائد الحامية والأورطة

**قام البكباشي مبارك عثمان والصاغ علاء الدين محمد عثمان بتقديم عريضة لوزير الدفاع قالا إنها تمثل جميع الضباط بالمدن الثلاثة، واتضح لاحقاً أن الضباط الذين أبعدتهم الحكومة وردت أسماؤهم ضمن تلك المذكرة**

المشير جعفر نميري

اللواء محمد الباقر أحمد

السيد الصادق المهدي

وقائد الآلاي المدرع -اسم سلاح الدبابات والمدرعات في ذلك الوقت- وضباط الأمن ليكون على بينة من الموقف إذا ما ثبت إدانة أي شخص ووضعه في الحبس المقفول للتحقيق معه.

أشارت المذكرات إلى أن عبود عاب على صغير هذا الإجراء، وذكر له أن الواجب يقتضي اعتقال كل من ورد اسمه ضمن تقرير الرئاسة ووضعه في الحبس لحين تجميع المعلومات عنه. وهنا أبلغه صغير بإدراكه لهذا الأمر جيداً ولكن نسبة للظروف في تلك الفترة ولكثرة المغرضين فقد رأى الاكتفاء بهذا الإجراء.

علق عبود على الأمر بقوله إن الإجراءات التي اتخذها صغير غير كافية. ثم أصدر أمراً بوضع الضباط الذين وردت أسماؤهم في التقرير بالحبس لحين وصول تقرير من قادة الحامية. هنا كتب صغير في مذكراته: «نسبة إلى أن أمر القائد العام نهائي، فقد عدت إلى الرئاسة وأحضرت الأميرالاي أحمد الشريف، مدير إدارة القوات المسلحة، وشرحت له الموقف وأمرته بتوقيف الضباط الذين وردت أسماؤهم في التقرير. وبالفعل تم اعتقالهم في الساعة الخامسة والنصف مساء يوم السبت 7 نوفمبر 1964م».

## ليلة المتاريس

كشفت المذكرات عن اجتماع عقده رئيس الوزراء وزير الدفاع سرالختم الخليفة مع اللواء صغير برئاسة القوات المسلحة، أبلغه فيه بوجود مخاوف ومعلومات لمجلس الوزراء تشير لتحركات يقوم بها اللواء حسن بشير نصر عبر حامية الخرطوم، التي يوجد فيها الأميرالاي عمر محمد إبراهيم، وسلاح الخدمة الذي يقوده القائمقام بشير حسن بشير، وطالب بإحالتهما للتقاعد.

قدم صغير تطمينات لسرالختم، مبيناً أن الأول يعمل بشكل متجاوب حيث تم تعيين الأميرالاي أحمد الشريف قائداً للحامية في مكانه بغرض التطمين، مشيراً إلى أن سلوك إبراهيم متجاوب بشكل كامل مع زملائه في القوات المسلحة، وذات الأمر ينطبق على زميله نصر.

وخلص النقاش بعد رفض صغير لطلب إحالة الضابطين المذكورين للمعاش ولإزالة مخاوف مجلس الوزراء بنقل القائمقام بشير حسن بشير للرئاسة مع إبلاغه بأسباب نقله، حيث وافق وزير الدفاع سرالختم الخليفة على هذا الأمر، وتم استدعاء نصر للرئاسة وإرسال البكباشي بابكر التجاني إلى سلاح الخدمة والقائمقام عثمان نصر لسلاح الدبابات لكونه على معرفة كاملة به منذ إنشائه، وبات تحت قيادة الأميرالاي أحمد الشريف الذي يتولى قيادة الحامية.

تقدم الأميرالاي عمر محمد إبراهيم والقائمقام بشير حسن بشير بطلب الإحالة للمعاش بموجب قانون القوات المسلحة، حيث عبرا عن عميق أسفهما على ما وُجِّه إليهما من اتهامات باطلة، وما لحقهما من قذف وأذى من المواطنين. ورغم إبلاغهما بأن رئاسة القوات المسلحة تثق فيهما، وأن ما تم في حقهما من تنقلات كان لإسكات الشائعات وطُلب منهما الاستمرار في عملهما ريثما يتم بحث الأمر مع وزير الدفاع، والذي طلب عند الاتصال به أن يتريث الضابطان قليلاً، وكان ذلك يوم الأحد 8 نوفمبر 1964م.

تصاعدت وتيرة الأحداث بشكل دراماتيكي، فمساء يوم الاثنين 9 نوفمبر أطلق عضو جبهة الهيئات فاروق أبوعيسى، ومن الإذاعة نداءً طالب فيه الجماهير للخروج إلى الشوارع للدفاع عن ثورة أكتوبر ومجابهة مخطط يهدف للانقلاب عليها وتقويضها وحماية الإذاعة. حيث خرجت الجماهير للشوارع والطرقات وقامت بإغلاقها في تلك الليلة التي عُرفت تاريخياً باسم «ليلة المتاريس».

أورد صغير في مذكراته بأنه استمع لهذه الأنباء حينما كان بمنزل أحد الأصدقاء بحي الملازمين في أم درمان، فقام بالاتصال فوراً بالرئاسة ليتعرف على حقيقة الأمر، فحدثه الضابط العظيم المشرف على الوردية خلال تلك الليلة بأن الأوضاع هادئة ولا يوجد تحرك في الرئاسة، ولا يوجد تحرك في أي وحدة من وحدات الجيش. ثم قام اللواء صغير بالاتصال بحاميات أم درمان والخرطوم الذين كرروا على مسامعه ذات ما قاله الضابط المناوب في الرئاسة.

قرر اللواء صغير بعدها التحرك من أم درمان نحو الخرطوم، فلم يستطيع الوصول للخرطوم إلا في الساعة الخامسة صباحاً. توجه بعدها لرئاسة القوات المسلحة حيث لم يلحظ أي تحركات، مبيناً أن بعض قيادات الأحزاب والمواطنين والصحفيين وصلوا إلى الرئاسة ورأوا بأعينهم الدبابات والعربات هناك، فاقتنعوا بعدم صحة تلك المعلومات.

**اعتبر عبود الإجراءات المتخذة في مواجهة الانقلاب الذي اتهم البكباشي جعفر نميري بالتخطيط له بوضع أولئك الضباط تحت الرقابة غير كافٍ، ووجّه بوصفه القائد العام بوقف كل الضباط الذين وردت أسماؤهم والذين تم اعتقالهم مساء السبت 7 نوفمبر 1964**

السيد سرالختم الخليفة

حضر رئيس الوزراء وزير الدفاع سرالختم الخليفة لمقر الرئاسة، ودار نقاش بينه وبين اللواء صغير. وخلال ذلك اللقاء استفسر الخليفة عن مكان شخصيتين عسكريتين هما الأميرالاي حسين علي كرار -وهو عضو بالمجلس العسكري الأول منذ نوفمبر 1958م وحتى مارس 1959م- والذي كان مكلفاً خلال فترة الحكم العسكري بمهام الحاكم العسكري للنيل الأزرق. أما الشخصية الثانية فهي الأميرالاي زين العابدين حسن الطيب، خاصة بعدما أعرب وزير الداخلية حينها كلمنت أمبورو -الذي كان نائباً لمحافظ دارفور قبل تعيينه وزيراً بالحكومة- عن مخاوفه من وجوده على رأس قيادة الغربية بالفاشر.

قال صغير إن كرار في طريقه للخرطوم بعد تسليمه لعهدته للمحافظ، وأشار في هذا السياق إلى وصول تظاهرة من مدني خلال الاجتماع قوامها أكثر من مائتي سيارة تطالب بإبعاده من موقعه، وهو ما دفعه لاستفسار وزير الدفاع حول هذه التظاهرات في ذلك التوقيت تحديداً، خاصة أن كرار قد غادر موقعه ووصل إلى الخرطوم بالفعل بمعية قواته القادمة معه من مدني ووصلت إلى أم درمان في طريقها إلى رئاستها بالفاشر، مشيراً إلى أن الأميرالاي زين العابدين حسن الطيب وبعد وصوله من الفاشر التقى وزير الدفاع ونفى كل ما ذكره وزير الداخلية عنه، حيث وافق وزير الدفاع على سفره إلى جوبا.

**تحفظ السيد الصادق المهدي على ترشيح سرالختم الخليفة لرئاسة الوزارة باعتبار أن هذا المنصب يحتاج لخبرة سياسية طويلة ليست متوفرة فيه. لكنه لاحقاً وبعد موافقة أغلبية حضور الاجتماع على الترشيح قام بسحب هذا التحفظ**

## طلب الاستقالة

تصاعدت الأحداث وتطورت بشكل متصاعد خلال الفترة من العاشر وحتى الرابع عشر من نوفمبر 1964م. حيث شهدت تلقي وزير الدفاع مذكرة قام بإعدادها عدد من الضباط تطالب بإبعاد بعض الضباط والعسكريين من الجيش، قام بصياغة المذكرة ضابطان برتبة القائمقام هما مزمل غندور وعثمان الحسين ووقع عليها عدد من الضباط.

خلال تلك الفترة عُقد اجتماع بالقصر الجمهوري مع الفريق إبراهيم عبود تم فيه نقاش حول اعتقال الضباط الموقوفين بقرار صادر عنه على رأسهم البكباشي جعفر نميري، وصدر قرار عن ذلك الاجتماع بإطلاق سراحهم، حيث التقاهم اللواء صغير برئاسة القوات المسلحة وإبلاغ كل واحد منهم بالموقف وأمر بإطلاق سراحهم.

طبقاً لصغير، فإن رئيس الوزراء وزير الدفاع، في ذات الوقت، حضر إلى رئاسة القوات المسلحة -حسب وقائع التواريخ فإن ذلك صادف يوم الجمعة 13 نوفمبر 1964م: المحرر- وأبلغهم بأنه موفد من مجلس الوزراء ليخبرهم بأنهم يتعرضون لضغوط شعبية كبيرة تطالب بتنحي عبود واستبداله بمجلس للسيادة خلال الانتقال. قال له صغير إن هذا الأمر تم نقاشه في المفاوضات، وتم الاتفاق على بقاء عبود رأساً للدولة وقائداً عاماً لحفظ كرامة القوات المسلحة وضمان سلامتها وسلامة قوات الأمن والخدمة المدنية، حيث اتفق معه سرالختم الخليفة، لكنه أشار لتزايد المطالب الشعبية، فاقترح عليه صغير أن يذهبا لمقابلة عبود بالقصر لشرح الأمر وعرضه عليه والنقاش معه.

نقل سرالختم الخليفة، خلال الاجتماع مع عبود، رأي مجلس الوزراء وحدثه عن الضغط الشعبي. بدوره تطرق اللواء صغير لموقفهم خلال المفاوضات واقتراحهم استمرار عبود رأساً للدولة وقائداً عاماً للجيش خلال فترة الانتقال.

علق عبود على ما قيل بإعلانه «عدم رغبته في البقاء في منصبه»، وطلب من سرالختم الخليفة تعيين مجلس للسيادة في الحال ليسلمه مسؤولياته. وهنا علق الخليفة بالقول بأنه حصل على موافقة مندوب القوات المسلحة وعبود، وسينقل ذلك للمواطنين عبر وسائل الإعلام. لكنه طلب مهلة ريثما يتم الاتفاق على تكوين مجلس السيادة، حيث تقترح جبهة الهيئات تكوينه من ثلاثة أشخاص، وترى الأحزاب تكوينه من خمس شخصيات.

قبل أن يغادر الخليفة مقر الاجتماع تقدم عبود بطلب وحيد مفاده السماح له بالبقاء في منزله الحالي بالقصر الجمهوري حتى يتم إكمال إنشاء منزله، نظراً لعدم امتلاكه منزلاً، ورد الثاني قائلاً بأنه أمر يسير يمكن تسويته لاحقاً، واعداً بأن يوليه عناية خاصة.

طبقاً لتلك المذكرات فإن وزير الدفاع التقى في اليوم التالي – أي السبت 14 نوفمبر 1964م: المحرر- في تمام الساعة الخامسة والنصف عصراً بنادي الضباط بالخرطوم للقاء الضباط، وخلاله قام الضابطان البكباشي مبارك عثمان والصاغ علاء الدين محمد عثمان بتقديم عريضة لوزير الدفاع قالا إنها تمثل جميع الضباط بالمدن الثلاث، وهو أمر استهجنه صغير باعتباره «سلوكاً مشيناً بالضباط لا يساير مقتضيات حسن النظام العسكر، بل يشكل جريمة عسكرية يعاقب عليها القانون». وأضاف في موضع آخر: «كانت هذه العريضة تحتوي على أسماء جميع الضباط الذين أبعدتهم حكومة سرالختم الحليفة فيما بعد، وهكذا استجابت الحكومة لرغبة فئة ضالة -طبقاً لوصفه- من الضباط على حساب النظام في الجيش».

تطرقت المذكرات لحدثين شهدهما اليوم التالي -أي الأحد 15 نوفمبر 1964م: المحرر- أولهما عقد اجتماع في رئاسة الجيش لمناقشة ما حدث في نادي الضباط وتسليم مذكرة لوزير الدفاع، وثانيهما اجتماع جمع وزير الدفاع مع اللواء صغير برئاسة القوات المسلحة، وتطرقا فيه لعدة قضايا كان من بنيها سؤال من الثاني للأول حول ما تم بشأن تكوين مجلس للسيادة، وهنا أبلغه الأول «بعدم حدوث توافق بين مقترحي جبهة الهيئات والأحزاب حول عدد أعضاء مجلس السيادة»، مبيناً أنه سيبلغهم بأي مستجدات حول الأمر فور الوصول لاتفاق.

## إسدال ستار النهاية

أشار صغير في مذكراته إلى أنه في صباح اليوم التالي 16 نوفمبر 1964م حضره لمكتبه في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً القائمقام محمد الباقر أحمد وأبلغه بمعلومات تشير لاجتماع لكل مجلس الوزراء بالقصر مع عبود، وهنا سأله صغير: «وما علاقتي بهذا الأمر؟!» فرد عليه الثاني: «ظننت أن لديك معلومات عن ذلك الاجتماع أو مجلس السيادة»، فأجابه بعدم توفر أي معلومات لديه والنقاش الذي دار بينه وبين وزير الدفاع.

قام بعدها اللواء صغير بالاتصال بعبود تلفونياً لاستيضاح الأمر وما يدور، وسأله عن الاجتماع المنعقد بالقصر فرد عليه الثاني بشكل مقتضب «بأنه سيتصل به فيما بعد». بعدها انصرف الباقر قبل أن يعود إليه لاحقاً حاملاً مذياعاً في يده وهو بمعية مساعده القائمقام الطيب المرضي، حيث استمعا عبره لنبأ استقالة عبود والبيان الذي ألقاه عبر المذياع.

خلال الاستماع لهذا البيان رن الهاتف السري، وكان المتحدث من الخط الثاني هو الفريق إبراهيم عبود والذي كلّم اللواء صغير قائلاً: «خلاص أنا انتهيت»، وقال له إنه تنازل عن الحكم. وهنا سأله الثاني: «هل تم تشكيل مجلس للسيادة؟!» فأجاب بالنفي، ثم سأله عن الضمانات التي يلزم توفرها لأفراد القوات المسلحة والبوليس والخدمة المدنية، هنا طلب منه عبود «أن يسأل سرالختم الخليفة عن ذلك».

أشار اللواء صغير في مذكراته بأن رئيس الوزراء وزير الدفاع وصل لرئاسة القوات المسلحة في حوالي الساعة الثانية من بعد الظهر وطلب مقابلته، فذهب إليه بمعية الأميرالاي محمد إدريس عبدالله وأخبرهما أن مجلس الوزراء بسبب الضغط الشعبي عليه قرر أن يذهب لعبود ويطلب منه أن يتنازل عن منصبه كرأس للدولة، وإبلاغه بأن مجلس الوزراء سوف يمارس مهام وسلطات رأس الدولة لحين الاتفاق بين جبهة الهيئات والأحزاب على عدد وتكوين مجلس السيادة.

بنهاية هذا اليوم 16 نوفمبر 1964م أسدل الستار فعلياً على آخر مظاهر انقلاب 17 نوفمبر بإعلان عبود استقالته وموافقته على تخليه عن موقعه كرأس للدولة وقائداً عاماً للجيش، وهي اللحظة التي مثلت لحظة الانتقال من ذاك الزمان وتلك الحقبة إلى حقبة جديدة سطرت الأسطر التي كتبها اللواء عوض عبدالرحمن صغير جانباً من تفاصيلها كشاهد عيان على تلك الوقائع وذلك العصر.

**(انتهى تلخيص هذه المذكرات).**

## هامش من المحرر

تماثل رتبة الأميرالاي: «العميد»، القائمقام: «العقيد»، البكباشي: «المقدم»، الصاغ: «الرائد»، اليوزباشي: «النقيب».

# منظمة «وعي»..

# صوت الشباب والمجتمع المدني في زمن الحرب

وسط التحولات السياسية والاجتماعية التي يعيشها السودان بعد اندلاع الحرب، تبرز منظمات المجتمع المدني كأحد الأعمدة التي تسعى للحفاظ على نسيج البلاد الاجتماعي، ومساندة الفئات المتأثرة بالأزمات. ومن بين هذه المنظمات، تتقدم منظمة «وعي» بوصفها واحدة من التجارب الشبابية الملهمة التي نشأت من رحم المبادرات الإنسانية، لتتحول إلى كيان فاعل يمتد أثره داخل السودان وخارجه.

في هذا الحوار، نتحدث إلى زياد فضل السيد، مدير الإعلام والعلاقات العامة بالمنظمة، لنتعرف على بدايات «وعي»، وأهدافها، ومجالات عملها قبل الحرب وبعدها، والتحديات التي تواجهها، ودورها في دعم خطاب السلام ومحاربة خطاب الكراهية.

حوار: (ديسمبر)

زياد فضل السيد

## بداية التأسيس والرؤية

**(ديسمبر): بدايةً، حدثنا عن نفسك ودورك داخل المنظمة؟**

أنا زياد فضل السيد، أعمل مديرًا للإعلام والعلاقات العامة في منظمة «وعي». أُشرف على الخطط الإعلامية للمنظمة، وإدارة العلاقات مع الشركاء والجهات الصحفية والإعلامية، بجانب المساهمة في تطوير البرامج التي تهدف إلى نشر ثقافة السلام والوعي المجتمعي.

**(ديسمبر): كيف بدأت فكرة تأسيس المنظمة، وما هي أهدافها الأساسية؟**

فكرة منظمة «وعي» بدأت عام 2016 عقب ورشة لتقوية قدرات المتطوعين في مبادرة «شارع الحوادث». خلال تلك الورشة، طرح الشباب التحديات التي تواجههم في العمل الطوعي والمبادرات الإنسانية، خاصة غياب الدعم من المجتمع المدني. ومن هنا جاء السؤال: لماذا لا يقف المجتمع المدني إلى جانب هذه المبادرات ويدعمها؟

من هذا التساؤل وُلدت «وعي» كفكرة، ثم تحولت إلى منظمة تسعى لتمكين الشباب ودعم المبادرات التطوعية، وخلق بيئة تعزز من قيم الوعي، والمسؤولية، والعمل الجماعي لخدمة المجتمعات المحلية.

**(ديسمبر): ما هي وسائل العمل التي تعتمدون عليها لتحقيق أهدافكم؟**

نعمل عبر مشاريع ومنصات متعددة، من أبرزها منصة الركيزة التي تُعنى بفتح النقاش حول القضايا المجتمعية الحساسة مثل العنف القائم على النوع، والعنصرية، وخطاب الكراهية. كما نركز على التدريب، وتمكين المبادرات، وبناء الشراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية.

## أنشطة «وعي» قبل الحرب وتأثير النزاع

**(ديسمبر): ما أبرز الأنشطة التي كانت تنفذها «وعي» داخل السودان قبل الحرب؟**

قبل اندلاع الحرب، كانت «وعي» تعمل في أكثر من 17 ولاية داخل السودان، عبر ثلاثة مكاتب رئيسية: في الخرطوم، والأبيض بشمال كردفان، والجنينة بغرب دارفور.

من خلال هذه المكاتب، نفذنا أنشطة متنوعة ركزت على الحوار المجتمعي، حقوق الإنسان، والمشاركة الشبابية، إضافة إلى برامج التوعية ضد العنف والعنصرية، وكان حضورنا مميزًا في الميدان والمجتمعات المحلية.

**ديسمبر: كيف أثرت الحرب على أنشطتكم؟**

الحرب كانت صدمة كبيرة لنا كما لكل منظمات المجتمع المدني. فقدنا مكاتبنا الثلاثة وكل المستندات، ولكننا لم نتوقف. من اليوم الأول بدأنا العمل عبر وسائل الإعلام الرقمية، حيث ركزنا على إرشادات السلامة، وكيفية تعامل المواطنين مع مخاطر الرصاص والانفجارات، وحماية أنفسهم وأطفالهم نفسيًا وجسديًا.

كما دعمنا غرف الطوارئ مثل غرفة طوارئ مستشفى النو ومستشفى شندي، وواصلنا من خلال منصات «الركيزة» تقديم الدعم المجتمعي في ولايات غرب دارفور وشمال كردفان وسنار. لاحقًا انتقلنا للعمل من الخارج بعد تسجيل المنظمة في مصر وأوغندا، وباشرنا نشاطنا من هناك.

**(ديسمبر): وماذا عن مجالات عملكم بعد الحرب؟**

بعد الحرب، اتجهنا بقوة إلى محاربة خطاب الكراهية الذي انتشر بصورة كبيرة. أطلقنا مشاريع في مصر وأوغندا لرصد الخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي، وأصدرنا تقارير أسبوعية ترصد مدى انتشاره وتحولاته.

كان لدينا أكثر من ثلاثين شريكًا في المشروع، إضافة إلى حملات توعية رقمية مثل «باكر ضواي» التي ساهمت في نشر رسائل إيجابية حول السلام. كما أسسنا مجتمعات وعي في معسكر كرياندنقو في بيالي، ومجتمعات وعي الشبابية في كمبالا ونيروبي، إضافة إلى مواصلة مشاريع الحوار والتعافي الاجتماعي من خلال مشروع «أصوات السلام» بالشراكة مع مؤسسة سلاميديا.

**وُلدت «وعي» كفكرة، ثم تحولت إلى منظمة تسعى لتمكين الشباب ودعم المبادرات التطوعية، وخلق بيئة تعزز من قيم الوعي، والمسؤولية، والعمل الجماعي لخدمة المجتمعات المحلية**

## التحديات، الدعم النفسي، والإعلام من أجل السلام

**(ديسمبر): ما أبرز التحديات التي تواجه منظمة «وعي» اليوم؟**

أكبر تحدٍ هو الحرب نفسها، وما تبعها من انقسام داخل المجتمع المدني. كما نواجه صعوبات في الوضع القانوني والتسجيل، خاصة في مصر، إلى جانب تحديات التمويل التي تأثرت بها معظم المنظمات.

هناك أيضًا تحديات تتعلق بالحالة النفسية للمجتمعات التي نعمل معها، والوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيق استمرار المبادرات الصغيرة.

**(ديسمبر): كيف ترى دور المجتمع المدني في وقف الحرب، ودور «وعي» في هذا الجانب؟**

المجتمع المدني هو صوت الناس، وهو الجسر بين المواطن والأمل. نؤمن في «وعي» أن الحرب لا تتوقف فقط بإطلاق النار، بل عندما يتوقف خطاب الكراهية والعنف ويبدأ الناس في الحديث عن السلام.

نعمل على دعم المبادرات وغرف الطوارئ داخل السودان ومعسكرات اللجوء لتقليل آثار الحرب، ونرى أن منظمات المجتمع المدني هي «السلاح النبيل» الذي يمكنه أن يعيد للبلاد توازنها الاجتماعي.

**(ديسمبر): حدثنا عن أنشطة الدعم النفسي التي تنفذونها؟**

كل مجموعة نعمل معها تتلقى تدريبًا في مجال الدعم النفسي والاجتماعي، بمشاركة أطباء نفسيين مختصين. كما أن مشروع «أصوات السلام» يتضمن مكونًا خاصًا بالدعم النفسي، يهدف إلى مساعدة الأفراد على تجاوز الصدمات الناتجة عن الحرب.

**دعمنا غرف الطوارئ مثل غرفة طوارئ مستشفى النو ومستشفى شندي، وواصلنا من خلال منصات الركيزة تقديم الدعم المجتمعي في ولايات غرب دارفور وشمال كردفان وسنار**

**(ديسمبر): وماذا عن دوركم في معسكر كرياندونقو في بيالي؟**

لدينا مجموعتان هناك: مجتمع وعي النسائي ومجتمع وعي الشبابي. ندعم أنشطتهم فنيًا وماديًا، بناءً على تقاريرهم وحاجاتهم الواقعية. هذه المجموعات تمثل امتدادًا طبيعيًا لرسالة «وعي» في تمكين المجتمع المحلي وتحفيزه على إدارة قضاياه بنفسه، من خلال مبادرات صغيرة يقودها الناس أنفسهم.

**(ديسمبر): وهل لدى «وعي» مشاريع تدعم الصحفيين والإعلاميين؟**

بالتأكيد، فالجانب الإعلامي يمثل ركيزة أساسية في عملنا. ننتج بودكاستات للتوعية بأهداف المنظمة، وأقمنا شراكات مع قنوات مثل «سودان بكرة» و«نادوس».

كما بدأنا في إعداد منهج للإعلام من أجل السلام، ليكون إطارًا لتدريب الصحفيين على التناول المسؤول للقضايا الحساسة، والابتعاد عن الخطاب التحريضي.

**(ديسمبر): أخيرًا، كيف تصفون دوركم في محاربة خطاب الكراهية؟**

هو أحد أهم محاور عملنا منذ اندلاع الحرب. نحن نركز على المواد الإعلامية التي تكرّس لنبذ الكراهية، وتعزيز قبول الآخر. نؤمن أن التغيير يبدأ من الخطاب، لذلك نعمل باستمرار على تدريب الناشطين والإعلاميين، ودعم الحملات التي تروج لثقافة التعايش والسلام.

**منصة الركيزة تُعنى بفتح النقاش حول القضايا المجتمعية الحساسة مثل العنف القائم على النوع، والعنصرية، وخطاب الكراهية**

## وعي من أجل المستقبل

في ختام الحوار، يؤكد زياد فضل السيد أن «وعي» ستظل تعمل مهما كانت التحديات، لأن رسالتها لا تتوقف على ظرف أو مكان.

«نحن نؤمن بأن بناء السلام يبدأ من الوعي، ومن محاربة الجهل والكراهية. لذلك سنواصل دعم المجتمعات المحلية، وتمكين الشباب، والعمل من أجل سودان أكثر سلامًا وإنسانية».

بهذه الروح، تواصل «وعي» مسيرتها، متكئة على إيمانها العميق بقوة المجتمع، وقدرته على التعافي والنهوض من الركام.

ديسمبر 08
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
13 نوفمبر 2025م
نداء سلام السودان
https://decembernews.com

# نداء سلام السودان:

# مبادرة وطنية شعبية لوقف الحرب واستعادة صوت الوطن

**وُلد نداء سلام السودان – ليس كبيانٍ سياسي، بل كصرخة وعيٍ تسعى إلى إيقاظ الضمير الجمعي، وإعادة تعريف معنى السلام والكرامة في وطنٍ أنهكته الحروب**

## لماذا لم تتوقف الحرب؟

رغم مرور أكثر من عامٍ على اندلاع الحرب في السودان، ما زال الوطن غارقًا في واحدة من أكثر المراحل قسوة في تاريخه الحديث. فالحرب لم تُبقِ على مؤسسات الدولة، ولم تُمهل المجتمع لالتقاط أنفاسه، بل حوّلت المدن إلى أنقاض، ودفعت الملايين إلى النزوح، وتركت خلفها أجيالًا من الأطفال بلا مدارس، وأسرًا بلا مأوى، ومستشفيات بلا دواء. لكن خلف هذا الدمار المادي يقف انهيارٌ أعمق: انهيار المعنى، وتآكل الضمير الجمعي، وضياع الإحساس بوحدة المصير. لقد فقدت الحرب أي مبرر وطني، وتحولت إلى صراعٍ على سلطةٍ بلا دولة، ونفوذٍ بلا مسؤولية.

تعدّدت محاولات وقف إطلاق النار، وتوالت الاتفاقات المعلَنة ومحاولات الوساطة الإقليمية والدولية، لكن لم يدخل أيّ وقفٍ لإطلاق النار حيّز التنفيذ على الأرض؛ بقيت التعهّدات حبرًا على ورق، وتعذّر تحويلها إلى واقع تحت ضغط السلاح وتشابك المصالح الضيّقة. فالمشكلة في جوهرها ليست في غياب المبادرات، بل في غياب الإرادة والضمير الوطني الجامع القادرين على كبح استمرار الحرب أيًا كانت الذرائع.

لقد أدرك كثير من السودانيين أن هذه الحرب لم تعد حربًا بين جيشين أو فصيلين، بل حرب ضد الوطن نفسه، ضد نسيجه الاجتماعي وحق أبنائه في الحياة الكريمة. ومن بين هذا الإدراك العميق بدأت ترتفع أصوات تدعو إلى تجاوز الحسابات العسكرية والسياسية، والبحث عن سلامٍ مختلفٍ في جوهره، سلامٍ يولد من الداخل، من ضمير الشعب السوداني نفسه.

ومن هذا المنطلق، وُلد نداء سلام السودان — ليس كبيانٍ سياسي، بل كصرخة وعيٍ تسعى إلى إيقاظ الضمير الجمعي، وإعادة تعريف معنى السلام والكرامة في وطنٍ أنهكته الحروب.

## كيف بدأ نداء سلام السودان؟

لم يكن نداء سلام السودان مجرّد فكرة وُلدت من ردّة فعل على حرب طاحنة، بل ثمرة مسار فكري وعمل دؤوب طويل، اجتمع فيه عدد من المفكرين والباحثين والنّاشطين السودانيين حول سؤالٍ جوهري: كيف يمكن للسودان أن يتكلم بصوت أبنائه، لا أن يُتكلَّم باسمه؟

كان الشعور العام أنّ الحرب لم تُعرّ فقط هشاشة الدولة، بل كشفت أيضًا فراغ الضمير العام، وأن الطريق إلى السلام لا يبدأ في قاعات التفاوض، بل في إحياء وعيٍ جمعيٍّ يعيد تعريف معنى الوطن والمواطنة والمسؤولية الوطنية الأخلاقية.

في تلك اللقاءات التأسيسية، برزت رؤيةٌ مشتركة مفادها أن الحل لا يكمن في تسويةٍ سياسية، بل في تحوّلٍ وطنيٍّ وعي. كانت البداية من رسالةٍ مفتوحة وجّهها الدكتور فرانسيس دينق إلى ضمير الشعب السوداني؛ فكانت الشرارة التي أطلقت النقاش ووضعت الجميع أمام مرآة الحقيقة الأخلاقية:

«لا يمكن أن يتحقق سلامٌ حقيقي ما لم يكن نابعًا من ضمير السودانيين أنفسهم، من إحساسهم المشترك بالكرامة، ومن إدراكهم أنّ استمرار الحرب هو إنكارٌ لجوهر إنسانيتهم».

كان وقع الرسالة عميقًا على السودانيين، لأنها لم تتحدث بلغة السياسة، بل بلغة الضمير الجمعي. ومن هنا، بدأ التحوّل من نداءٍ فردي إلى مبادرةٍ جماعية، حملت الفكرة نفسها ووسّعتها لتشمل كل من آمن أن السودان لا يمكن إنقاذه إلا إذا نهض الشعب بوعيه قبل سلاحه.

في نصّه، لم يكن د.فرانسيس دينق يكتب عن حربٍ بمعناها العسكري فحسب، بل عن أزمةٍ في الضمير والهوية، وعن واجبٍ أخلاقي تجاه الوطن، فقال:

«ما يجري في السودان ليس حربًا على السلطة وحدها، بل حربٌ على الضمير، على إنسانيتنا المشتركة التي تجمعنا رغم اختلافاتنا. إذا لم نسمع صرخة ضميرنا الآن، فلن يكون هناك وطنٌ لنختلف حوله غدًا.»

ثم يضيف د.فرانسيس دينق: «السلام الحقيقي لا يُوقّع في القاعات المغلقة، بل يولد في القلوب المفتوحة حين يدرك الناس أن دماء الأبرياء لا يمكن أن تكون طريقًا إلى الحرية، ولا جسورًا إلى العدالة.»

ويختم نداءه بتذكير أخلاقي بليغ: «واجبنا الأخلاقي يبدأ بالاعتراف بآلام بعضنا البعض، ثم بتحويل هذا الاعتراف إلى فعلٍ مشتركٍ يحمي الحياة ويصون الكرامة ويؤسس لصفحةٍ وطنيةٍ جديدة.»

## استنهاض المجتمع السوداني

هذه العبارات شكّلت الأساس الأخلاقي الذي انطلقت منه الحوارات الفكرية، حيث رأى المشاركون أن الرسالة لا تُخاطب نخبةً محدودة، بل تستنهض المجتمع السوداني كله ليستعيد مسؤوليته عن مصيره ويُعيد بناء إنسانيته.

في المداولات التي تلت الرسالة، تبلورت أفكارٌ جوهرية أعادت رسم معالم المبادرة، وأكّدت أن نداء سلام السودان ليس إطارًا تفاوضيًا، بل مشروعَ وعيٍ وطنيٍّ جامع. وقد لخّص البروفيسور عبد الله النعيم هذا الاتجاه الفكري بقوله:

«لا يمكن لأي عملية سياسية أن تنجح ما لم تُبنَ على وعي أخلاقي جماعي. الضمير الشعبي هو المصدر الوحيد للشرعية، وهو الذي يحوّل الألم إلى طاقةٍ للمصالحة والعدل، لا للانتقام والانقسام.»

وفي السياق نفسه، شدّد الدكتور إبراهيم البدوي قائلًا: «لن يصمد السلام إن بقي حبيس الشعارات؛ إنه مسارٌ سياسي، اقتصادي، اجتماعي يقتضي معالجة جذور التهميش، وإعادة توزيع الموارد والفرص على أسس العدالة. فلا دولة عادلة بلا تنمية متوازنة، ولا مواطنة متساوية بلا عدالة اجتماعية.»

وأشار أحد المشاركين في إحدى الجلسات إلى أن جوهر المبادرة هو ردم الفجوة بين النخبة والمجتمعات القاعدية؛ فالحرب لم تدمّر المدن فحسب، بل قطعت الحوار بين الدولة ومواطنيها، وبين المدنيين والعسكر، وبين المركز والهامش. ومن هنا جاء التأكيد على أنّ أولى خطوات السلام هي استعادة لغة الحوار بين السودانيين أنفسهم، خارج ضجيج السلاح وتدخلات الخارج.

## ملامح نداء السودان

لم تكن هذه النقاشات تفاعلًا فكريًا مع رسالةٍ أخلاقية فحسب، بل تحوّلت إلى عملية تفكير جماعي عميقة أفضت إلى جملةٍ من القناعات والرؤى العملية التي صاغت ملامح نداء سلام السودان.

فقد برز أولًا الاقتناع بأن وقف الحرب ليس نهاية المسار، بل بدايته الحقيقية، وأن أي عملية سلام ذات مصداقية لا يمكن أن تُبنى دون إشراك المجتمعات المحلية والاستماع إلى من يعيشون المأساة في تفاصيلها اليومية. واتفق المشاركون على أن الحل لا يُنتج دفعةً واحدة، بل عبر مسار مرحلي متكامل يبدأ بتعبئة المجتمع، مرورًا بتطوير سردية وطنية بديلة للسلام، وصولًا إلى منصةٍ وطنيةٍ مستقلةٍ للحوار تُبنى على الثقة والتراكم. وأجمعوا كذلك على ضرورة خلق صوتٍ مدني ثالث يتجاوز ثنائية الجيش والمليشيا، ويقدّم بديلًا وطنيًا جامعًا يعبّر عن تطلعات السودانيين في الداخل والشتات. كما أكّد النقاش على أهمية تطوير نموذج حوار سودانيٍّ مدعوم إقليميًا ودوليًا دون وصايةٍ أو تبعية، يقوم على قيادةٍ مدنيةٍ داخلية، وعلى توسيع دائرة المشاركة بين القوى الفكرية والسياسية والمهنية.

وهكذا تحوّل نداء سلام السودان من رسالةٍ فرديةٍ صادقة إلى إطارٍ وطنيٍّ جامع، تتكامل فيه المعرفة الفكرية مع التجربة الشعبية، ليصبح صوته أقرب إلى ضميرٍ جماعيٍّ جديد يعيد تعريف معنى السلام في السودان، لا كاتفاقٍ سياسيّ، بل كفعلٍ وطنيٍّ أخلاقيٍّ يعيد للبلاد إنسانيّتها المفقودة.

## السلام معياراً للشرعية

في جوهره، لا يقدّم نداء سلام السودان مشروعًا سياسيًا، ولا مبادرة تفاوضية، بل إطارًا فكريًا وأخلاقيًا يعيد تعريف السلام بوصفه شرطًا وجوديًا لا خيارًا تكتيكيًا. فالنداء لا يبدأ من قاعات التفاوض، بل من وعي السودانيين بأنفسهم وبوطنهم، ومن إدراكهم أن الحرب لم تدمّر المباني فقط، بل قوّضت القيم التي تحفظ معنى الحياة المشتركة. إنه دعوة إلى تحويل فكرة السلام من مطلب سياسي إلى عقد اجتماعي جديد يعيد الاعتبار للإنسان السوداني وللضمير الجمعي بوصفه المرجعية الأولى لأي مشروع وطني.

ويستند النداء إلى مرجعية مبدئية صريحة: المواطنة الشاملة الكاملة لجميع السودانيين من غير أي تمييز على أساس الدين، أو المعتقد، أو الجنس، أو العِرق، أو الانتماء الجهوي. ويعتمد على تجارب وحكمة أهل السودان المعاشة يوميًا والمكتسبة عبر القرون، ملتزمًا التزامًا صارمًا بهذه المبادئ والقيم في جميع الرؤى والأقوال والأعمال. وفي سبيل إنفاذ هذا الالتزام، يحرص النداء على التعلم من جميع قطاعات السودانيين، في الأرياف والبوادي والقرى والمدن، وفي شتى سُبل كسب العيش. كما يعمل على ترسيخ الشفافية والمساءلة، تعزيزًا لبناء مواطنة شاملة ومسؤولة بين مختلف القطاعات؛ فالمواطنة الشاملة حق وواجب يتحققان بالممارسة اليومية الميدانية، وهي

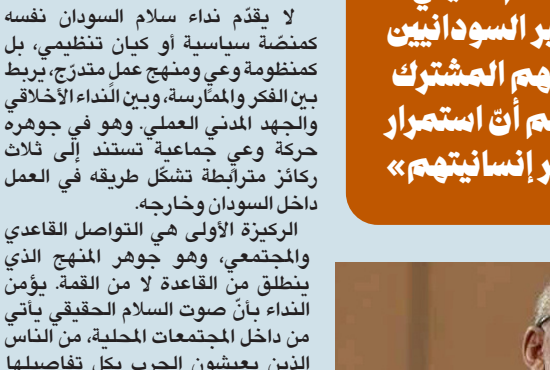

د. فرانسيس دينق

في جوهرها دعوة صادقة لكل السودانيين والسودانيات لوقف الحرب وبناء سلام عادل ومستدام بأيديهم ومن إرادتهم الحرة.

ومن هذا المنطلق، يقدّم نداء سلام السودان سردية وطنية جامعة تواجه سرديات الحرب والكراهية، وتسعى إلى تحويل الغضب إلى وعي، والانقسام إلى حوار. لا يتحدث النداء باسم فئة أو حزب، بل باسم الضمير السوداني بكل تنوعاته، واضعًا العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية في قلب رؤيته. وهو يرى السلام عملية تحوّل مجتمعي تعيد توزيع الأدوار بين الدولة والمجتمع، وبين النخب والمواطنين، بحيث يصبح كل سوداني شريكًا في تقرير مصير وطنه.

لذلك لا يسعى النداء إلى مزاحمة القوى القائمة، بل إلى فتح فضاء وطني جديد يعلو فوق الاصطفافات السياسية والعسكرية، ويمنح القيادة المدنية معناها العملي عبر الحوار والتشاور وإحياء الفضاء العام. وكما لخّص أحد المشاركين روح الفكرة:

«لن يستعيد السودان معناه إلا إذا استعاد الناس ثقتهم في أنفسهم، حين يتكلمون لا بلغة السلاح، بل بلغة العدل والرحمة والمواطنة.»

**«لا يمكن أن يتحقق سلامٌ حقيقي ما لم يكن نابعًا من ضمير السودانيين أنفسهم، من إحساسهم المشترك بالكرامة، ومن إدراكهم أنّ استمرار الحرب هو إنكارٌ لجوهر إنسانيتهم»**

## ربط الفكر بالممارسة

لا يقدّم نداء سلام السودان نفسه كمنصّة سياسية أو كيان تنظيمي، بل كمنظومة وعي ومنهج عمل متدرّج، يربط بين الفكر والممارسة، وبين النّداء الأخلاقي والجهد المدني العملي. وهو في جوهره حركة وعي جماعية تستند إلى ثلاث ركائز مترابطة تشكّل طريقه في العمل داخل السودان وخارجه.

الركيزة الأولى هي التواصل القاعدي والمجتمعي، وهو جوهر المنهج الذي ينطلق من القاعدة لا من القمة. يؤمن النداء بأنّ صوت السلام الحقيقي يأتي من داخل المجتمعات المحلية، من الناس الذين يعيشون الحرب بكل تفاصيلها اليومية. لذلك يعمل على بناء شبكات تواصل إنسانية ومدنية مع القيادات الأهلية، والناشطين المحليين، والفاعلين القاعديين، ليكونوا الجسر بين القرى والمدن، وبين الداخل والخارج. هذه المقاربة لا تقوم على التعبئة، بل على الإصغاء — الإصغاء إلى تجارب الناس، وآلامهم، وأفكارهم حول معنى السلام. فالمعرفة الحقيقية، كما جاء في الرؤية الاستراتيجية، لا تُنتَج في المؤتمرات، بل في حياة الناس اليومية، في أسواقهم وحقولهم ومجالسهم. ومن هنا يتكوّن وعي جديد يربط السلام بالحياة اليومية، لا بالشعارات السياسية.

د. إبرهيم البدوي

أما الركيزة الثانية فهي السردية الوطنية للسلام، وهي قلب المشروع الفكري للنداء. يسعى النداء إلى مواجهة سرديات الحرب التي تُغذّي الكراهية والانقسام، عبر بناء خطاب وطنيٍّ جديد يُعيد تعريف معنى الانتماء للسودان، لا كهوية مغلقة، بل كفضاء جامع للتنوّع. هذه السردية لا تُكتب بلغة الشعارات، بل بلغة القصص والتجارب الحية — من خلال الإعلام، والمحتوى الثقافي، والحوارات العامة التي تكرّس ثقافة الحياة بدل ثقافة الموت.

يعمل النداء على تطوير أدوات تواصل قادرة على كسر احتكار الخطاب المسلح، ويقدّم رواية بديلة تقوم على العدالة، والكرامة، والمسؤولية الجماعية. فالسلام في هذا المعنى ليس صمت البنادق، بل تحوّلٌ في الوعي الجمعي يجعل الحرب غير قابلة للتبرير، والإنسانية هي المعيار الأعلى لكل فعلٍ سياسي أو اجتماعي.

الركيزة الثالثة هي الحوار والتشاور وردم الفجوة بين القاعدة والنخب. لقد كشفت الحرب مدى عمق الشرخ بين المجتمع المدني والنخب السياسية، بين الداخل والشتات، وبين من يعيشون الحرب ومن يتحدثون عنها. من هنا جاء حرص النداء على بناء منصّات حوار مدنيٍّ متواصلة، تتيح التقاء مختلف الأطراف في مساحةٍ واحدةٍ للتفكير والتخطيط المشترك. هذا الحوار لا يسعى إلى «إجماع سياسي»، بل إلى تفاهم وطنيٍّ تدريجي يعيد الثقة بين القوى المدنيّة والمجتمعات المحلية، ويؤسّس لتقاليد نقاشٍ عامٍ جديدة تعيد السياسة إلى معناها الأخلاقي.

إنّ نداء سلام السودان، في منهجيته، لا يقدّم حلولًا جاهزة ولا يبحث عن وساطةٍ خارجية، بل يزرع بذور سلام مستدام عبر تمكين الناس من المشاركة في صناعته، وإعادة بناء الثقة التي دمّرتها الحرب. بهذا المعنى، فهو ليس برنامجًا، بل مسارًا وطنيًا طويلًا يقوم على الحوار، والمشاركة، والإرادة السودانية الحرة.

وهكذا يتحوّل النداء من فكرةٍ إلى ممارسة، ومن رسالةٍ إلى حركة، ومن مبادرةٍ إلى وعي حيٍّ يتحرّك في الناس ومن خلالهم؛ في القرى والمدن، في المنابر والإعلام، في النقاشات اليومية، وفي كل فعلٍ صغيرٍ يرفض الحرب ويختار الحياة.

ومن هنا، تبدأ الخطوة التالية: كيف يتحوّل هذا الوعي الجمعي إلى قوةٍ عمليةٍ تُحدث التغيير المنشود؟ سؤالٌ سيفتح الطريق أمام النقاش القادم في الصفحات التالية من نداء سلام السودان.

د.عبدالله النعيم

**جوهر المبادرة هو ردم الفجوة بين النخبة والمجتمعات القاعدية؛ فالحرب لم تدمّر المدن فحسب، بل قطعت الحوار بين الدولة ومواطنيها، وبين المدنيين والعسكر، وبين المركز والهامش**

09 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
13 نوفمبر 2025م

## إصـــلاح مؤسســـة الشرطـــة (5-5)

# الفساد، الاختلال المؤسسي، وبيئة العمل في الشرطة

لواء شرطة (معاش)
د.عصـام عبـاس

(ديسمبر): عند الحديث عن الإصلاح الأمني وعسكري، كأحد شروط استدامة الحكم المدني الديمقراطي في السودان، يتم التركيز دائماً على القوات المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات، ويتم تجاهل قوات الشرطة بالرغم من أنها المؤسسة الأمنية الرئيسية التي يتعامل معها المواطن بشكل يومي.

وقد سعت القوى المدنية، وخصوصاً عبر الاتفاق الإطاري، إلى أن يكون إصلاح الشرطة جزءاً من إصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية عبر ورشة الإصلاح الأمني والعسكري والتي قدمت فيها ورقة رسمية من قيادة قوات الشرطة في ذلك الوقت تحمل رؤيتها للإصلاح.

واليوم فرضت الحرب واقعاً جديداً، يدفعنا للقول إن جهاز الشرطة يحتاج أولاً إلى إعادة بناء يترافق مع عمليات الإصلاح، وعلى مختلف أبعادها القانونية، عبر إصلاح الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم عمل الشرطة وعلاقاتها بمؤسسات الدولة وبالمواطن، وكذلك الإصلاح على مستوى الهياكل والموارد البشرية.

الغرض من هذا الإصلاح هو إعادة بناء جهاز شرطة مدني يخدم المواطن ويحافظ على حقوقه، ويكون أحد الأذرع الأساسية للعدالة في البلاد، جهاز يخضع للمساءلة السياسية والقانونية، وينأى بنفسه عن التجاذبات السياسية عبر تفكيك تمكين النظام السابق في هياكله والسعي لاستعادة ثقة المواطن.

صحيفة (ديسمبر) تفتح هذا الملف بسلسلة من 5 مقالات بشأن إصلاح جهاز الشرطة خطها يراع اللواء (م) د.عصام عباس، ونأمل أن تكون هذه المقالات بادرة لفتح حوار حول هذا الموضع المهم.

ينظر المجتمع الدولي إلى السودان على أنه من بين أكثر الدول فساداً. وتشير جميع البيانات والتقارير المتاحة إلى أشكال مستمرة وواسعة الانتشار ومستوطنة من الفساد، تتغلغل في جميع مستويات المجتمع. على سبيل المثال، صُنِّف السودان من بين أكثر دول العالم فساداً في مؤشر الفساد لعام 2011 (Corruption Inception Index CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، إذ جاء السودان في المرتبة 177 من أصل 183 دولة تم تقييمها بدرجة 1,6، حيث زيرو (0) تعني فاسد للغاية، و(10) تعني ممتاز جدا.

كما أن الأداء ضعيف للغاية في مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة من البنك خلال فترة الإنقاذ. حيث سجلت درجات أقل بكثير من (10) على مقياس يتراوح من صفر إلى 100 في جميع مجالات الحوكمة التي تم تقييمها، ولم تظهر أي تحسن على مر السنين. سجلت البلاد 0,9 فقط في الاستقرار السياسي، و6,2 في سيادة القانون، و7,2 في الجودة التنظيمية، و6,7 في فعالية الحكومة، و4,3 في السيطرة على الفساد.

الفساد بصورة عامة هو إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة للشخص أو المؤسسة سواء في النفوذ أو المال العام أو التغافل عن تطبيق النظام أو المحاباة، وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية، أو المؤسسية الضيقة. تتعدد أوجه الفساد في مؤسسة الشرطة لكن تندرج جميعها أو معظمها في نوعين هما: الفساد المؤسسي وفساد العقيدة.

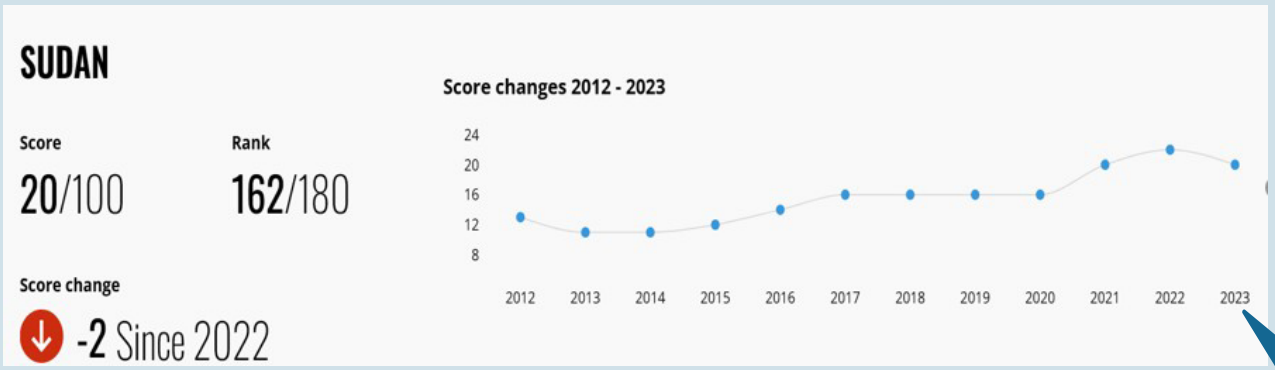


**الفساد بصورة عامة هو إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة للشخص أو المؤسسة سواء في النفوذ أو المال العام أو التغافل عن تطبيق النظام أو المحاباة وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية أو المؤسسية الضيقة**

### أولاً: الفساد المؤسسي

يشير الفساد المؤسسي في الشرطة إلى الفساد الذي يكون جزءًا من النظام والهيكل الإداري للمؤسسة الشرطية نفسها وفي أطرها القانونية التي تنظم مهامها وواجباتها وعقيدتها. ويتميز بالتالي:

1. انتشار الفساد بشكل واسع وممنهج داخل المؤسسة الشرطية، ولا يقتصر على أفراد منعزلين، بل يكون جزءًا من الثقافة والممارسات السائدة، ويتسم بالاستمرارية والتكرار على مستوى المؤسسة ككل.
2. غياب الآليات الفعالة للمساءلة والرقابة بسبب ضعف الأنظمة والإجراءات الداخلية للكشف عن الفساد والمحاسبة عليه، وعدم استقلالية الجهات الرقابية أو تعرضها للتدخل.
3. حماية وتغطية الفساد من قبل القيادات والمسؤولين من خلال تغاضي القيادات والمسؤولين عن ممارسات الفساد أو التستر عليها، أو استخدام النفوذ والسلطة لإعاقة التحقيقات في قضايا الفساد.
4. ضعف الثقافة الأخلاقية والاحترافية داخل المؤسسة بسبب غياب القيم والمعايير الأخلاقية السليمة في ممارسات الشرطة، وعدم وجود برامج فعالة للنزاهة والشفافية.

### نماذج من الفساد الإداري

1. الاستيعاب على أسس أيديولوجية أو جهوية، دونما اعتبار للكفاءة والقومية والشمول، وكذلك إنهاء الخدمة بصورة غير مؤسسية، وتعتمد على تقديرات مدير عام الشرطة شخصياً.
2. الرفض أو التلكؤ في تنفيذ قرارات القضاء الإداري لمعالجة مظالم إدارية تخص رجال الشرطة.
3. الفساد المالي مثل إساءة استخدام الموارد والتباين في المقدرات المالية بين بعض إدارات الشرطة وفساد التعاقدات المالية.
4. انعدام معايير للتدريب والتأهيل الموجّه نحو مدنية الشرطة مثل مبادئ حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى انتهاكات محتملة في التعامل مع المواطنين.

### ثانياً: فساد العقيدة

يشير فساد العقيدة إلى انحراف المبادئ والقيم التي تُفترض أن تكون أساس عمل وسلوك رجال الشرطة، ويتجلى في عدة أوجه منها:

1. انحراف عن الأهداف والأولويات بسبب التركيز على تحقيق مصالح شخصية أو مؤسسية ضيقة، بدلاً من خدمة المصلحة العامة، وإساءة استخدام السلطة والصلاحيات لتحقيق مكاسب ذاتية.
2. غياب المبادئ الأخلاقية والقيمية بسبب انتشار الممارسات الفاسدة والسلوكيات غير المهنية وانعدام الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والالتزام بواجبات الوظيفة.
3. التمييز والتحيز في تطبيق القانون من خلال محاباة بعض الفئات على حساب الآخرين أو استهداف بعض الجماعات بشكل تعسفي.
4. النزعة نحو العسكرية ومعاداة الصفة المدنية. فقد نشأت الشرطة في الأساس لخدمة المواطن، إلا أن فساد العقيدة يجعل من هذا المواطن وفي كثير الأحيان في خانة العدو بدلا عن المخدوم.

### فساد نظام التشغيل وبيئة العمل

نظام تشغيل الشرطة يقصد به مجموعة النظم والإجراءات والضوابط والموروثات التي تستخدمها الشرطة لأداء وظيفتها المنصوص عليها قانوناً. فقد نص قانون الشرطة لسنة 2008 على أن وظيفة الشرطة تشمل المحافظة على أمن الوطن والمواطن، سلامة الأنفس والأموال والأعراض، منع الجريمة واكتشاف ما يقع، ترسيخ سيادة حكم القانون، توعية الجمهور بالمعلومات التي تساعد على حفظ الأمن، الحفاظ على الآداب والأخلاق والنظام العام.

لكل وظيفة من هذه الوظائف نظم وقواعد وتقنيات تؤدي بها بما يمكّن الشرطة من القيام بها على الوجه الأكمل وبما يحقق الهدف. تتكامل مجموعة من العوامل التي تعين الشرطة على حسن أداء وظيفة بعينها، وتشمل: طبيعة الخدمة المراد تقديمها، طريقة تقديم الخدمة، وسائل وتقنيات أداء الخدمة.

يقاس الفساد في نظام التشغيل من خلال فشل الشرطة في أداء وظيفة ما مكلَّفة بها قانوناً، أو أدائها بصورة أقل بكثير من المتوقع، وغالباً ما ينتج هذا الفشل أو الأداء الضعيف لخلل في أحد عوامل تقديم الخدمة. العامل الأبرز ارتبط بالشرطي ذات نفسه، إذ نجد كثيراً من رجال الشرطة بمستويات تعليمية متدنية أو بكفاءة أقل بكثير من مطلوبات أداء وظيفة بعينها، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأداء العام. وبالإضافة لسوء اختيار العناصر يلعب ضعف التدريب وبناء القدرات وتخصيص الموارد دوراً جوهرياً في ضعف الأداء.

الخدمات المنوط بالشرطة تقديمها تتنوع ما بين خدمات أمنية، عدالة جنائية، خدمات عامة كالجوازات والسجل المدني وتنظيم المرور، خدمات الدفاع المدني، خدمات الحياة البرية، خدمات الجمارك، خدمات السجون والإصلاح وغيرها. وبرغم الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة إلا أن تقنيات ووسائل تقديم هذه الخدمات ما تزال تسودها التقليدية المصحوبة بمقاومة شرسة للحداثة.

فنجد مثلاً غياباً تاماً لتكنولوجيا المعلومات في العملية الجنائية، وإن وجدت تكون محدودة وفي جزر معزولة. كما تنعدم الوسائل التقنية الحديثة لدراسة وتحليل مسرح الجريمة. ما زال الدفاع المدني- كمثال- يعتمد على تحديد محل الحادث بطريقة تقليدية، برغم انتشار وتوفر تكنولوجيا الخرائط الرقمية، وكذلك الحال بالنسبة لإدارة الحياة البرية. أما السجون فما تزال تعاني من تقليدية الأداء، بل حتى تنعدم فيها حتى قواعد البيانات المشبكة التي تمكنهم من حسن إدارة شؤون النزلاء وتحليل البيانات بصورة علمية.

### جهوية القيادة وخلل القومية

من المواقف التي ظلت عالقة بذهني كلمة قالها لي أحد قادة الشرطة ممن عملت معهم يوماً ما. في الشرطة هناك أوقات تسري فيها تسريبات كشوفات الإحالة والترقيات، وهي فترة خصبة للتوقعات والتمنيات. كثير من التوقعات نابعة عن نزعات رغائبية، فتجد ترشيحات للمدير العام للشرطة تتفق مع أماني ورغبات المتحدث، وكذلك توقعاته لأعضاء هيئة الإدارة؛ أعلى جسم قيادي في الشرطة، لا تخرج عن أمنيات تعتمل في نفوس الضباط، حتى يأتي الأمر مخالفاً في كثير من الأحيان لكل التوقعات.

أذكر، وكنا يومها نعيش في موسم هذه التوقعات، أن التقيت أحد كبار الضباط وبادرته بالقول «أتمنى أن نراك قريباً مديراً عاماً للشرطة». وكم كانت صدمتي كبيرة حينما رد عليَّ ساخراً وصادقاً: «حصل شفت مدير عام اسمه آدم؟».

هذه العبارة ظلت راسخة في ذهني وأثارت في دواخلي تساؤلات لم تنقطع حول قومية مؤسسة الشرطة. القومية التي أعنيها هنا ليست على مستوى الصف والجنود وحتى الضباط، وإنما حول منصب مدير عام الشرطة ذاته. لماذا مدير عام الشرطة دائماً من مواطني الإقليم الشمالي أو تعود أصوله إليه. بينما حرمت أقاليم مثل دارفور، جبال النوبة، النيل الأزرق، وشرق السودان من ذلك. أقول هذا القول وأنا أنتمي للإقليم الشمالي الذي لا يتجاوز عدد سكانه 2,7% من إجمالي سكان السودان وبمساهمة لا تتعدى 6% من أجمالي الناتج القومي.

بحثت في قائمة مديري الشرطة العامين من لدن أول مدير عام المرحوم اللواء أمين أحمد حسين وحتى آخرهم، ووضعت أمامي خارطة السودان وتنوعه فكانت صادمة جداً لي. لم يخرج هذا المنصب منذ نشأته من دائرة جغرافية محددة ترتبط بشمال السودان. صحيح أن القانون نصَّ على معايير محددة لمدير عام الشرطة، ولكن هل هذه المعايير حصرية على جينات بعينها ومناطق محددة دون سواها وإثنيات خُلقت لتكون هي القيادة وما سواها لا يصلحون؟.

شهدت قيادة الشرطة السودانية منذ الاستقلال خللاً واضحاً في التوزيع الجغرافي لمديريها العامين عبر الحقب السياسية المختلفة. ففي فترة الديمقراطية الأولى (1955 - 1958) تولى المنصب مديران عامان من الإقليم الشمالي، واستمر هذا النمط خلال الديكتاتورية الأولى، أو حقبة عبود (1958 - 1964)، حيث شغل المنصب مدير واحد من الإقليم نفسه. أما خلال الديمقراطية الثانية (1964 -1969) فقد تم تعيين مدير عام واحد ولأول مرة يكون من إقليم كردفان.

خلال الديكتاتورية الثانية، أو فترة الجنرال النميري (1969 - 1985)، بلغ عدد المديرين العامين ستة، نصفهم من الإقليم الشمالي. ثم عادت الديمقراطية الثالثة (1985 - 1989) إلى النمط القديم بتعيين ثلاثة مديرين جميعهم من الإقليم الشمالي. شهدت ديكتاتورية الإسلاميين (1989 - 2019) تعيين تسعة مديرين عامين، منهم سبعة من الإقليم الشمالي، في حين أن الاثنين الآخرين من خارج الإقليم ولكن تعود أصولهما إليه.

وفي مرحلة ثورة ديسمبر (2019 -2021) برز تطور نوعي، إذ تم لأول مرة تعيين مدير عام من شرق السودان وآخر تعود أصوله إلى دارفور. غير أن الديكتاتورية الرابعة (2021 - 2025) أعادت الوضع السابق، حيث تولى المنصب ثلاثة مديرين عامين جميعهم من الإقليم الشمالي أو تعود أصولهم إليه.

في ضوء ما تقدم، يتضح أن إصلاح الشرطة السودانية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن معالجة جذور الفساد البنيوي والخلل القومي والعقائدي الذي استوطن جسد المؤسسة عبر عقود من التسييس وسوء الإدارة وغياب المهنية. إن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في محاسبة الأفراد أو تصحيح الإجراءات، بل في إعادة بناء منظومة القيم والحوكمة داخل الشرطة بما يعيد تعريف علاقتها بالمجتمع كجهاز مدني خادم للمواطن لا متسلط عليه. يتطلب ذلك مراجعة شاملة للتشريعات، وإعادة هيكلة نظم التشغيل، وتبني سياسات واضحة للتوظيف والتدريب والترقي مبنية على الكفاءة والنزاهة، إلى جانب إدماج تكنولوجيا المعلومات كأداة رئيسية للشفافية والمساءلة. إن إصلاح الشرطة هو مدخل لإصلاح الدولة نفسها، إذ لا يمكن تحقيق العدالة أو استعادة الثقة في مؤسسات الحكم دون شرطة مهنية، مدنية، خاضعة للقانون، ومؤمنة بأن الأمن الحقيقي يبدأ من احترام كرامة الإنسان.

**الاستيعاب على أسس أيديولوجية أو جهوية دونما اعتبار للكفاءة والقومية والشمول، وكذلك إنهاء الخدمة بصورة غير مؤسسية وتعتمد على تقديرات مدير عام الشرطة شخصياً، مثّل واحدة من أوجه الفساد الإداري في جهاز الشرطة**

شرطة العمليات السودانية

## الطريق إلى وقف الحرب:

# هل تكفي جهود الرباعية أم تشكل خللاً في ميزان تحالفات القوى الدولية حول الملف؟

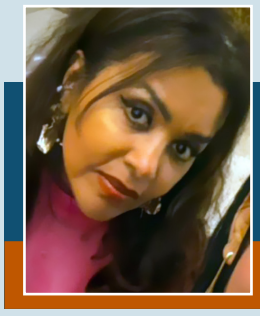

نهلة فاروق أبوعيسى

في الآونة الأخيرة، أصبح مصير الحرب في السودان مرهوناً بإرادة أربع دول أساسية تملك نفوذاً ومصالح استراتيجية عميقة في السودان، وتعتبر نفسها صاحبة القرار في تحديد مستقبل وطننا العزيز. لكن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه بقوة: هل الاكتفاء بهذه الرباعية ذات المصالح المتضاربة والسكوت عن حصر القرار بيدها، والتفرج عليها مع ضعف صوت السودانيين، هو الطريق السليم نحو حل الأزمة؟ الجواب المباشر وبدون تردد: لا.

إن تحليل مواقف هذه الدول يكشف أن مصالحها الإستراتيجية ليست متوافقة، بل تتعارض بشكل جوهري، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بأطراف النزاع، وما يترتب على ذلك من أمور على رأسها رؤيتها للحل السياسي القادم. كل دولة من هذه الرباعية تسعى لضمان نفوذها وتأمين مصالحها في السودان كأولوية، سواء عبر المشاركة العلنية في إطفاء الحرب، أو عبر تحركات خفية خلف الكواليس. والمشهد يذكرنا بالمثل القائل: «الثور كان وقع، تكتر سكاكينه». ومن الضروري التأكيد على أن تجزئة أو فصل مكونات أجندة الرباعية أمر غير قابل للتطبيق.

تجربة الرباعية ليست جديدة على الساحة الدولية؛ فقد شهد العالم تجارب مشابهة، مثل «الرباعية الدولية» حول القضية الفلسطينية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة)، والتي عانت من تباين المصالح والرؤى، ما أدى إلى تعثر الحلول وتكرار الأزمات. كذلك، نرى في الملف الليبي كيف أن اقتصار القرار على عدد محدود من الدول ذات المصالح المتنافسة أدى إلى تعقيد النزاع وإطالة أمده، بدلاً من حله.

إن تركيز ملف السودان في يد الدول الأربعة بدون تأثير أو دور إضافي خارجي بتنسيق داخلي ينتج عنه خلل في ميزان القوى المنخرطة في الوصول لإيقاف الحرب ثم الحل السياسي، ويجعل الحلول المطروحة رهينة لمصالح خاصة لا تعبر عن تطلعات الشعب السوداني. لذلك، من الضروري التفكير في إضافة دائرة مشاركة مؤثرة في معطيات الرباعية. وفي الظروف التي يعيشها السودان لا يعني ذلك زيادة عدد الدول المشاركة في الرباعية بشكل مباشر، بل فقط بتطويق الرباعية بمن يؤثر على مجريات دورها.

فمن أجل عدم تغليب المصالح الضيقة لدول الرباعية على المصلحة العامة للسودان، لابد من تأسيس تحركات سياسية متنوعة من القوى المدنية، مثل تشكيل تكتلات وتحالفات مع الدول الداعمة لمطالب الشعب السوداني، أو فتح قنوات حوار مباشرة مع كل دولة على حدة، ومع محركيها، بما يتناسب مع ديناميكيات مصالحها وتوجهاتها. إن بناء تحالفات استراتيجية واسعة يُعد من أهم الأدوات السياسية الفعالة في مثل هذه السياقات.

ولتفادي الانسياق وراء سيناريوهات سابقة أفضت إلى تعقيد الأزمات وإطالة أمدها، ينبغي على المجتمع السياسي السوداني وأيضاً الدولي التعلم من الدروس وفتح مسارات لإشراك أطراف إقليمية ودولية جديدة كمجموعات ضغط تؤثر على دول الرباعية وتزيل التحديات والخلافات بينهم وتقديم رؤى أكثر توازناً، لتأمين، بأكبر قدر ممكن، مصالح الشعب السوداني وتطلعاته.

إن الخيار الأمثل يكمن في بناء تحالفات استراتيجية أوسع، تتفاعل مع الرباعية، تضم دولاً مهتمة بالسودان وفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني المؤثرة. هذا التنوع في الأطراف سيمنح العملية السياسية زخماً جديداً، ويحد من تأثير المصالح الضيقة، ويعزز فرص الوصول إلى حل عادل ومستدام يُعيد للسودان استقراره ويفتح أمامه آفاق التنمية والسلام.

**تحليل مواقف هذه الدول يكشف أن مصالحها الإستراتيجية ليست متوافقة، بل تتعارض بشكل جوهري، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بأطراف النزاع وما يترتب على ذلك من أمور على رأسها رؤيتها للحل السياسي القادم**

**ينبغي على المجتمع السياسي السوداني والدولي التعلم من الدروس وفتح مسارات لإشراك أطراف إقليمية ودولية جديدة كمجموعات ضغط تؤثر على دول الرباعية وتزيل التحديات والخلافات بينهم وتقديم رؤى أكثر توازناً، لتأمين بأكبر قدر ممكن لمصالح الشعب السوداني وتطلعاته**

وفي هذا السياق يبرز السؤال: هل يمكن أن يسهم طرح توسيع دائرة الدول المشاركة في معالجة الملف السوداني في تخفيف حدة التنافس والتباين بين دول الرباعية ويخلق أرضية مشتركة للحل؟

إن جوهر هذا الطرح لا يكمن في تعقيد المشهد عبر التقليل من أهمية الرباعية أو التشكيك في توافق أجندتها مع تطلعاتنا كسودانيين، أو حتى في المطالبة بتوسيع تشكيلتها فحسب، بل يتمثل في ضرورة فتح باب الحوار من قبل القوى المدنية، وعدم الانغلاق لصيغة الرباعية كآلية كما هي. من المهم أيضاً ألا نتعامل مع الديناميات الداخلية بين دول الرباعية الأربع وكأنها أمر ثابت لا يمكن تغييره أو التأثير عليه، بل من المهم ابتدار أفكار وتحركات سودانية حاذقة بما يعزز مصالحنا الوطنية، خاصة في ظل التنافس والصراعات القائمة بين تلك الدول ومصالحها الخاصة.

فالحل السياسي في السودان لا يمكن عزله عن هذه التفاعلات، بل يجب إدارة هذا الواقع بمرونة وذكاء لتحقيق أولوياتنا كسودانيين.

ومن الناحية العملية، تبدأ الخطوة الأساسية، بالتوازي مع تحركات الرباعية ومجرياتها، بإطلاق حوار داخلي يهدف إلى تحقيق توازن في التأثير الدولي على ملف الحرب في السودان، وذلك من خلال إشراك دول ومؤسسات حليفة تتوافق مع آمال الشعب السوداني وتطلعاته. هذا النهج من شأنه أن يدعم جهود الرباعية ويزيد من قدرتها على معالجة الخلافات الداخلية بين أعضائها، وتعزيز فرص التوصل إلى حلول مشتركة. ويتطلب ذلك تحركاً جاداً من القوى السياسية والمدنية، حتى يخرج السودان من أزمته بما يحقق مصلحة شعبه أولاً وقبل كل شيء... وذلك بدون شك مسؤولية القوى السياسية السودانية.

---

## في ذكرى رحيل كمال الجزولي

# المثقفون بين موالفة ﴿الضل﴾ والوقوف على أرصفة ﴿الأنا﴾

## «صياغة جديدة لأمثولة قديمة»

د.محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

### كمال الجزولي المثقف وجلد الذات قبل الآخرين

في ذكرى رحيل الشاعر والمفكر السوداني كمال الجزولي لا يمكننا الاكتفاء بتعداد مناقبه أو الترحم على سيرته النضالية والفكرية؛ فالرجل لم يكن من أولئك الذين يسكنون الذاكرة لبلاغتهم أو نضالهم فقط، بل لمنهجه الصارم في نقد الذات الثقافية.

لقد ظل الجزولي طوال حياته نموذجاً للمثقف الذي يؤمن بأن المعركة الحقيقية تبدأ داخل الوعي، وأن أخطر علات النخبة ليست الجبن أمام السلطة فحسب، بل الغرور الفكري والانعزال عن الناس.

من هنا، تبدو قصيدته القصيرة (مثقف.. صياغة جديدة لأمثولة قديمة) التي يقول فيها:

قالوا له: الحريق في البلد،
هل مسَّ، قال، في شارعنا أحد؟
قالوا له: النيران في شارعكم
تلتهم الأشجار والحجارة،
أطارت، قال، منها صوب بيتنا شرارة؟
قالوا له: صار بيتكم رماداً، هذا المساء..
صاح: «غرفتي!»
وأجهش بالبكاء.

أبيات القصيدة ليست مجرد مشهد درامي، بل تجسيد شعري لمنهج الجزولي في جلد المثقف، إذ يضع في مرآة النص صورة ذلك الوعي المتعالي الذي يتحدث عن الوطن من وراء الزجاج، ولا يدرك اشتعال النار إلا حين تحرق بيته.

### من الحريق العام إلى الخطر الشخصي – التدرج الدلالي للوعي

تقوم القصيدة على بناء حوارٍي متصاعد، يرسم مسار الوعي من العام إلى الخاص. في البداية، يُنبَّه المثقف إلى أن «الحريق في البلد»، لكنّه يسأل ببرود:

هل مسَّ في شارعنا أحد؟

هنا تتجلى المسافة بين الخطاب والموقف، فالمثقف الذي يُفترض فيه حمل همّ الوطن، يحصر اهتمامه في نطاق شارعه، أي في الحيّز الذي يخصه.

يتكرر النداء في البيت التالي:

قالوا له: النيران في شارعكم
تلتهم الأشجار والحجارة

النار تقترب، لكن ردّ الفعل لا يتغير. إنها، مفارقة الوعي النخبوي، الذي يدرك الخطر ولا يتفاعل معه إلا حين يهدد مصالحه المباشرة. ثم يزداد الانكشاف في قوله:

أطارت، قال، منها صوب بيتنا شرارة؟

فالسؤال يختزل الأنانية الفكرية في أوضح صورها: الخوف لا من احتراق الوطن، بل من وصول «الشرارة» إلى البيت الشخصي.

«غرفتي!» — ذروة الانكشاف وانهيار الأقنعة

تبلغ القصيدة ذروتها في الخاتمة:

قالوا له: صار بيتكم رماداً، هذا المساء..
صاح: «غرفتي!» وأجهش بالبكاء.

هذه الصرخة تمثل لحظة السقوط الإنساني والمعرفي للمثقف الذي عاش محتمياً بعزلته الفكرية.

لم يقل «وطني» أو «بيتي»، بل قال «غرفتي»، أي المكان الذي يرمز إلى الأنا الثقافية، إلى المساحة التي كتب وتفكّر فيها، بعيداً عن الشارع والناس. فالدمع هنا ليس عاطفة فحسب، بل اعتراف متأخر بالعجز، فالوعي الذي لم يتحرك إلا حين مسته النار، ينهار أمام إدراك متأخر بأن مصيره لا ينفصل عن مصير الجماعة. هكذا تتحول الغرفة إلى رمز للاغتراب الفكري، والنار إلى رمز لعدالة الواقع التي لا تستثني أحداً.

### القصيدة بوصفها نقداً ذاتياً للخطاب الثقافي

من خلال هذا المشهد المكثّف، يواصل الجزولي تقليداً فكرياً ظل ملازماً له في مقالاته ومحاضراته: نقد الخطاب النخبوي الذي يستعلي على الناس وهو يزعم تمثيلهم. في القصيدة، لا نسمع صوت «السلطة» ولا «العدو»، بل صوت المثقف وحده، محاصراً بأسئلته ومكشوفاً أمام نيرانه الخاصة.

تتجلى هنا فلسفة الجزولي في أن التحرّر يبدأ من نقد الذات، فلا قيمة لأي خطاب طليعي أو يساري أو إنساني ما لم يبدأ صاحبه بتفكيك امتيازاته ومواقعه. النار التي تحرق «البلد» هي أيضاً النار التي تحرق الضمير المثقف حين يتواطأ بالصمت أو الغرور.

### المثقف في مرآة كمال الجزولي

في هذه القصيدة القصيرة، يقدّم كمال الجزولي "بياناً شعرياً في الأخلاق الثقافية، إنها ليست هجاءً للآخرين، بل محكمة للذات، حيث يمارس الشاعر ما دعا إليه دائماً: أن يبدأ المثقف ثورته من الداخل. لقد عاش الجزولي حياته بين المرافعة القضائية والمرافعة الشعرية، وبينهما ظل يلوّح بسوط النقد الذاتي لا لينتقم، بل ليطهّر الوعي من خدر الأنا.

وفي رحيله، تبقى هذه القصيدة شاهداً على صدقه الفكري، وعلى إيمانه بأن من لا يرى في النار إلا شرارة تخصّه، لا يستحق أن يُدعى مثقفاً.

لك الرحمة، يا كمال الجزولي، وأنت تنزل سياط نقدك الذاتي على ظهور المثقفين الذين (والفوا) الضل والوقوف على أرصفة الأنا، باسم الطليعة، والرسالية، والشعوبية.

لم يكن جلدك هذا قسوةً، بل تطهيراً، ولم يكن هجاءً، بل دعوةً إلى استعادة المعنى الأخلاقي للمثقف في زمنٍ تماهى فيه الخطاب مع الادعاء، والوعي مع الغرور.

لقد تركتَ لنا شعرك شاهداً على صدقك، لا لأنك تحدثت عن النار، بل لأنك تجرأت على وضع نفسك داخلها، مؤمناً بأن النقد الأصدق يبدأ من الذات، وأن لا إصلاح بلا اعتراف.

في رحيلك، تظلّ كلماتك سوطاً من ضمير، يجلدنا نحن الذين نكتب ونفكّر ونقف على «أرصفة الأنا»، ناسين أن النار لا تُطفأ بالشعارات، بل بالشجاعة.

سلامٌ عليك في مثواك، أيها المثقف الذي اختار أن يكون مرآةً لا منصة، وضميراً لا متفرجاً.

ستبقى قصيدتك — تلك المرثية المبكرة للمثقف الكسول — نبراساً يذكّرنا بأن الوعي مسؤولية لا لقباً، وأن المثقف الحقّ هو من يوجّه السوط إلى ذاته قبل أن يرفعه في وجه الآخرين.

**لقد ظل الجزولي طوال حياته نموذجاً للمثقف الذي يؤمن بأن المعركة الحقيقية تبدأ داخل الوعي، وأن أخطر علات النخبة ليست الجبن أمام السلطة فحسب، بل الغرور الفكري والانعزال عن الناس**

## بين الحنين والهيمنة..

# كيف أضاع السودان فرصته مع الكومنولث؟

إبراهيم برسي

في مطلع عام 1956، وقف السودان على مفترقٍ؛ بين ماضٍ بريطانيٍّ ثقيلٍ وحاضرٍ عربيٍّ واعد.. فاختار أن يغلق باب الكومنولث خلفه، دون أن يدري أنّ الأبواب كلها تؤدّي إلى الغرف نفسها ولكن بأسماءٍ مختلفة.

فعل ذلك باسم الكرامة والسيادة، لكنه لم يسأل يومها إن كان الخروج من ظلّ الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس يعني الدخول في ظلالٍ أخرى أكثر قتامة.

فالسودان، بعد أن نال استقلاله، اختار أن لا يلتحق بالكومنولث أصلًا، على خلاف الهند وماليزيا وكينيا، لأنه رأى في ذلك استمرارًا لوصاية استعمارية لا تُناسب دولة خرجت لتوّها من نير الحكم الثنائي. كان القرار تعبيرًا عن رغبة في «الانعتاق الكامل»، وإعلانًا بأن السيادة لا تُقاس بالتحالفات بل بالقدرة على الرفض.

فقد أصدرت لندن بيانًا رسميًا حثّ السودانيين على «الانضمام للكومنولث» حتى بعد إعلان الاستقلال، في وقتٍ كانت فيه مصر — التي خضعت مثل السودان للنظام الاستعماري البريطاني — تسعى لاستعادة دورها في الإقليم العربي، لا بصفتها وصية على السودان، بل شريكًا في تحالفات ما بعد الاستعمار.

ورغم أن القاهرة كانت في ذيل المشهد العربي آنذاك، فإن روايات متعدّدة تشير إلى أنها شجّعت الخرطوم على الانضمام إلى جامعة الدول العربية، أملاً في إبقاء السودان ضمن الفضاء السياسي والثقافي العربي الناشئ.

هذه الخلفية المعقّدة، التي شدّت السودان بين رغبة لندن في احتوائه ضمن الكومنولث ومساعي مصر لتوجيهه نحو العروبة، تُظهر أن القرار لم يكن بسيطًا كما يبدو، بل وليد تجاذب دوليٍّ وإقليميٍّ كثيف، اتخذ في ظله السودان قراره الأول بوصفه كيانًا مستقلًا يجرّب صياغة مكانه في العالم.

**لم يكن الانضمام إلى «الجامعة العربية» مجرد خطوة دبلوماسية، بل كان إعلان هوية. فالدولة الوليدة أرادت أن تقول إنها عربية، رغم أن جغرافيتها وحضارتها وأعراقها تفيض بأفريقيةٍ لا تخطئها العين**

في ذلك الزمن، كانت القيادة السياسية — ممثلة في إسماعيل الأزهري وحكومة الاستقلال — تنظر إلى بريطانيا بعينٍ متعبة من طول الهيمنة، وإلى مصر بعينٍ حذرة من جيرةٍ لا تُؤتمن. ومن بين هذين الإرثين اختارت الخرطوم أن تبحث عن بيتٍ ثالث.. بيتٍ يُشبه اللغة والدين والخيال الجمعي، فكانت جامعة الدول العربية التي انضم إليها السودان بعد أسبوعين فقط من استقلاله، في التاسع عشر من يناير من العام نفسه.

لم يكن الانضمام إلى «الجامعة العربية» مجرد خطوة دبلوماسية، بل كان إعلان هوية. فالدولة الوليدة أرادت أن تقول إنها عربية، رغم أن جغرافيتها وحضارتها وأعراقها تفيض بأفريقيةٍ لا تخطئها العين.. وبهذا القرار، تموضعت الخرطوم داخل الفضاء العربي الجديد الذي تشكّل بعد المدّ الناصري، فارتبط السودان قسرًا بوجدان الأمة العربية وصراعاتها الكبرى، من فلسطين إلى حرب أكتوبر، واستضاف مؤتمر الخرطوم عام 1967 بشعار «اللاءات الثلاث» الذي أصبح لاحقًا أيقونة للخطاب العربي.

لكن ما بدا يومها خيارًا للتحرّر، تحوّل مع الزمن إلى قيدٍ جديد. فقد وجد السودان نفسه أسيرًا لخطاب عربيٍّ لا يُشبهه تمامًا، ومُبْعدًا عن امتداداته الإفريقية الطبيعية. انحسر التواصل مع دول القارة، بينما تعمّق الانتماء إلى شرقٍ عربيٍّ لم يمنحه سوى وعودٍ مكرورة.. «الدعم العربي» الذي تحوّل إلى عباراتٍ في المؤتمرات، و«الأشقاء» الذين شاهدوا احتراقه ببرودٍ يشبه التواطؤ.

**السودان، بعد أن نال استقلاله، اختار أن لا يلتحق بالكومنولث أصلًا، على خلاف الهند وماليزيا وكينيا، لأنه رأى في ذلك استمرارًا لوصاية استعمارية لا تُناسب دولة خرجت لتوّها من نير الحكم الثنائي**

سياسيًا، جعل هذا الانتماء السودان جزءًا من محورٍ متقلّب، يتحرك بإيقاع الأزمات العربية لا بإيقاع حاجاته الوطنية. فحين انشغل العرب بهزائمهم أو نفطهم، بقي السودان في الهامش، بلا حلفاء حقيقيين ولا مؤسساتٍ تنقذه من الانهيار. وحين حاولت أنظمة الحكم السودانية أن تستثمر في هذا الانتماء، كان العائد أقل من المتوقع.

الجامعة العربية التي ساندته بالبيانات في كل حربٍ داخلية، لم تُقدّم يومًا ما يوقف نزيفه الحقيقي.. وظلّت «جعجعة بلا طحين».

اقتصاديًا، فتحت الهوية العربية أبواب الخليج أمام الخرطوم. أموالٌ واستثماراتٌ ومشروعاتٌ زراعية دخلت البلاد من السعودية والإمارات والكويت. لكن تلك الاستثمارات لم تُغيّر البنية الريعية للاقتصاد السوداني، بل عمّقتها. إذ تحوّل السودان إلى أرضٍ خصبةٍ لزراعة الغذاء العربي لا لغذاء أبنائه. وبقيت ثرواته تُدار من الخارج كما كان زمن الاستعمار، لكن بلغةٍ أخرى وشعارٍ جديد.

ومع أن الدعم العربي تجاوز حينها العشرين مليار دولار في بعض التقديرات، فإن أثره ظلّ هشًا، لأن البنية التي تستقبل الدعم مخرومة في جوهرها.

**الاستثمارات الخليجية لم تُغيّر البنية الريعية للاقتصاد السوداني، بل عمّقتها، إذ تحوّل السودان إلى أرضٍ خصبةٍ لزراعة الغذاء العربي لا لغذاء أبنائه. وبقيت ثرواته تُدار من الخارج كما كان زمن الاستعمار، لكن بلغةٍ أخرى وشعارٍ جديد**

أما ثقافيًا، فقد بدا الانتماء إلى الجامعة العربية محاولة لإعادة صياغة الوعي الجمعي على صورةٍ «عربية» خالصة. صارت اللغة العربية هوية أكثر من كونها وسيلة، وتراجعت اللغات المحلية والرموز الإفريقية إلى الظل. التعليم والإعلام صارا يتحدثان بلسان العروبة السياسية، حتى كاد السودان يُنسى في مرآته القديمة كأمةٍ متعددة الأوجه. ومع الزمن، تحوّل الانتماء العربي إلى مصدر انقسام داخلي، إذ رأى كثير من السودانيين أن هذا الخيار همّش ذواتهم، وأن السودان خسر ذاته الإفريقية مقابل هويةٍ لم تُنقذه من التمزّق ولا الفقر ولا الحرب.

ومع ذلك، فإن مسألة الهوية في السودان ظلّت تُقدَّم — رسميًا وثقافيًا — في صورةٍ تبسيطية تُخفي تحتها صراعًا أعقد من مجرد انتماءٍ لغوي أو ديني. فتصوير الانتماء العربي كفعل تحرّر لم يكن سوى وجهٍ واحدٍ للمعادلة، إذ تجاهل البنية المتعددة التي يتكوّن منها الجسد السوداني: عربٌ وأفارقة، مسلمون ومسيحيون، قبائل نيلية وصحراوية، لغاتٌ وأصواتٌ وأديانٌ تتقاطع وتتنافر في آنٍ واحد.

تشير دراسات وأبحاث أكاديمية إلى أن سياسات «التعريب»، التي تلت الاستقلال، لم تكن مشروع هوية بقدر ما كانت محاولة لإعادة قَوْلَبة الذات الوطنية على مقاس خطاب سياسيٍّ صاعدٍ آنذاك. هذه السياسات — في التعليم والإدارة والإعلام — لم تُنتج توحيدًا، بل كرّست الانقسام، إذ ولّدت إحساسًا متزايدًا بالتهميش لدى المجموعات غير العربية، خصوصًا في الجنوب والغرب، ودَفعت كثيرين إلى التشبث بهوياتهم الإفريقية بوصفها مقاومة رمزية للعروبة المفروضة.

في هذا المعنى، تحوّل شعار «الوحدة الثقافية» إلى أداة لطمس التعدد، وأصبحت «الهوية العربية» مظلة تُخفي تحتها صراعاتٍ صامتة حول الاعتراف والتمثيل. فحين تعلن الدولة هويةً واحدة، فإنها لا تُوحّد بالضرورة، بل قد تُقصي وتُسكت أصواتًا أخرى كانت تبحث عن مكانها في السرد الوطني.

وهكذا، فإن ما بدا خيارًا للتحرّر من الهيمنة الاستعمارية، انتهى إلى إعادة إنتاج أشكال جديدة من الخضوع، هذه المرة باسم الانتماء الثقافي لا باسم الإمبراطورية.

ولعلّ السؤال الذي يجب طرحه الآن ليس: هل كان الانضمام إلى الجامعة العربية مكسبًا أم خسارة؟ بل: لأيّ هويةٍ أراد السودان أن ينتمي؟ فبين الكومنولث والجامعة العربية ظلّ يبحث عن معنى السيادة في مرآة الآخرين. لقد كسب شرعيةً رمزية في الفضاء العربي، لكنه خسر توازنه بين شمالٍ يتكلم العربية وجنوبٍ كان يغنّي باللغات النيلية، بين هويةٍ مُعلنة وأخرى مكبوتة؛ وبين انتماءٍ سياسي لا يسنده مشروع وطني حقيقي.

من زاويةٍ أخرى، ربما كان البقاء خارج الكومنولث حريةً رمزية أكثر منه خسارة اقتصادية. فبريطانيا احتفظت بعلاقاتٍ تجارية ودبلوماسية قوية مع الخرطوم حتى بعد الاستقلال، وظلّت تراقب المشهد من بعيد. لكن السودان خسر في المقابل فرصة الانخراط في شبكاتٍ تعليمية وتكنولوجية متقدمة كان يمكن أن تمنحه أدواتٍ لبناء الدولة الحديثة.. أدواتٍ لم تعوّضها الجامعة العربية التي ما تزال حتى اليوم تشتغل على «البيان» أكثر من الفعل.

فالكومنولث لم يكن مجرد إرثٍ سياسي، بل فضاءً تعاونياً متعدد اللغات والثقافات، استطاعت دولٌ مثل الهند وماليزيا أن تحوّله إلى رافعة للتنمية، مستفيدة من برامج التعليم والتدريب والمنح التقنية التي وفّرها صندوق المعونة التابع له.

ولو بقي السودان ضمن هذا الإطار، لكان من الممكن أن يوازن بين الاستقلال والسياسة الواقعية، وأن يخلق لنفسه موقعًا وسطًا بين العروبة والإفريقية، بين الحنين والهيمنة.

وعند النظر بعمق إلى فكرة خروجه من الكومنولث، يمكن القول إنها كانت شجاعة سياسيًا، لكنها فقيرة استراتيجيًا. لقد عبّرت عن إرادة التحرر، لكنها حرمت السودان من شبكة دولية كانت قادرة على فتح أبواب التعليم، والتجارة، والاستثمار أمامه في مرحلةٍ كان فيها بأمسّ الحاجة إلى ذلك. إلا أن السودان اختار قطيعةً كاملة جعلته يفقد فرصة الانخراط في فضاءٍ متعددٍ يوازن بين الاستقلال والسياسة الواقعية.

في تلك اللحظة، انتصر الوجدان على العقل الاستراتيجي، وتقدّم الحلم على البراغماتية التي تصنع التوازن بين المثال والمصلحة.. فظلّ السودان وفيًا لذاكرته، لكنه غريبٌ عن خرائط المصالح التي صنعت العالم من حوله.

The Commonwealth

# عملية «نيون» خمسة: وثيقة المخرجات

## 31 – 10 - 2025

ورشة منظمة بروميديشن حول شرق السودان

مدينة نيون (سويسرا)

تنشر (ديسمبر) ملخصا لأبرز النقاط التي تم مناقشتها خلال الاجتماع بين ممثلي القوى السياسية والمدنية السودانية، المنعقد في إطار عملية نيون غير الرسمية في سويسرا خلال الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2025.

أعرب المشاركون عن قلقهم العميق إزاء الوضع الإنساني الكارثي الذي تسببت فيه الحرب في مختلف أنحاء السودان، وأكدوا على ضرورة الاستجابة للاحتياجات الملحّة للمواطنين السودانيين. كما أدانوا بأشد العبارات الانتهاكات التي ارتكُبت ضد المدنيين أثناء الحرب، ولا سيما الفظائع التي ارتكبتها قوات الدعم السريع بحق المدنيين في مدينة الفاشر.

وفي ظل خطورة الوضع، شدد المشاركون على الضرورة العاجلة لإنهاء الحرب والانتقال نحو حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيا.

استنادا إلى الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها في إطار مسار نيون:

● أكّد المشاركون أن الوقف الفوري لإطلاق النار يمثل أولوية إنسانية عاجلة، وضرورة لتوفير بيئة مناسبة لانطلاق العملية السياسية.

● جدّد المشاركون التأكيد على أن إنهاء الحرب بصورة مستدامة والحفاظ على وحدة الدولة السودانية يجب أن يكونا على أساس حل سياسي يتم التفاوض عليه من خلال حوار سوداني-سوداني شامل، يستند – من بين أمور أخرى – إلى «مقترح المبادئ والأسس والآليات للحل السياسي الشامل للأزمة الوطنية» الصادر في نوفمبر 2024.

● رحّب المشاركون بالزخم الإقليمي والدولي الإيجابي الرامي إلى حل الأزمة السودانية، ودعوا إلى توحيد وتنسيق هذه الجهود والمبادرات الدولية والإقليمية.

● أعرب المشاركون عن تقديرهم لحضور ومشاركة ممثلي مصر والمسار السياسي الرسمي الذي يقوده الاتحاد الأفريقي، الذين شاركوا في الاجتماع بصفة مراقبين.

وأكّد المشاركون أن بناء الثقة والتوافق بين القوى السياسية ضمن عملية نيون غير الرسمية من شأنه أن يدعم ويكمل المبادرات الرسمية، كما دعا المشاركون إلى تعزيز التعاون مع هذه المبادرات ودفع المسارات الرسمية إلى الأمام.

بالإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون العناصر الأساسية في تصميم العملية السياسية الرامية إلى إنهاء الحرب:

الفرضية الضرورية: يتم تطوير المسارات السياسية والعسكرية-الأمنية بالتوازي على أن تتقدم العملية في مسارين متوازيين يعززان بعضهما البعض.

المسار الأمني والعسكري: هذا المسار مسؤول عن قضايا وقف إطلاق النار (مؤقت أولا ثم دائم لاحقا) لضمان وصول المساعدات الإنسانية وسير العملية السياسية في مناخ ملائم، إذ يكون وقف إطلاق النار مدخل للعملية السياسية.

المسار السياسي: عمليات متعددة الخطوات والمراحل تسمح بمشاركة واسعة للقوى السياسية والمدنية.

الغاية الكلية للمسارين هو تهيئة الظروف لطي صفحة الحروب في السودان عبر توافق السودانيين على مشروع وطني وتهيئة الظروف للانتقال إلى سلطة مدنية.

المرحلة 1: التدابير التحضيرية وتدابير بناء الثقة

يتم الاتفاق على مبادئ مشتركة (مخرجات نيون في نوفمبر 2024) لضمان تقدم المسارين السياسي والعسكري (الأمني) بالتوازي والحفاظ على ترابطهما منذ البداية.

بناء الثقة أمر أساسي، بما يشمل الجهود الرامية إلى الحد من خطاب الكراهية وتعزيز التعاون بين القوى السياسية والمدنية.

يتم التنفيذ لهذه الخطوات من خلال تنظيم ورش العمل والمؤتمرات وما إلى ذلك بدعم المجتمع الدولي.

المرحلة 2: تحديد العملية السياسية

تتولى الإشراف على تصميم العملية برمتها لجنة تحضيرية، تتفق عليها الأطراف السياسية والمدنية. وتشمل المهام الرئيسية لهذه اللجنة ما يلي:

- التوصل إلى توافق في الآراء حول المبادئ التي تقوم عليها العملية السياسية.
- تحديد جدول أعمال العملية السياسية وهيكلها.
- تحديد المشاركين في الحوار وإرساء معايير واضحة للشمول والتمثيل.
- الاستشارات وتحديد أدوار الوسطاء والميسرين، بما يشمل مسائل التمويل ومكان وجدول الحوار الشامل.

المرحلة 3: الحوار السوداني-السوداني الشامل

يتوّج العمل التحضيري بحوار شامل، وسيتناول الحوار السوداني-السوداني القضايا الوطنية الجوهرية. وستعمل القوى السياسية مع بعضها البعض ومع أصحاب المصلحة الآخرين لتوطيد توافق الآراء وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ من أجل الوصول إلى تفاهمات تؤسس لمشروع وطني وعقد اجتماعي جديد.

### مقترح مبادئ وأسس وآليّات الحلّ السياسي الشّامل للأزمة الوطنية

نحن ممثّلو القوى السياسية والمدنية السودانية المجتمعين في إطار الحوار غير الرسمي المسمى بعملية نيون في سويسرا، في الفترة 25-27 نوفمبر 2024، نقرّ ونؤكد على الرؤية والمبادئ التّالية لحل شامل للأزمة الوطنية.

تمثّل هذه المقترحات وثيقة أولية في مرحلة التطوير والإضافة، وتظل مقترحات يتمّ عرضها على جميع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، بما في ذلك تلك التي لم تحضر هذا الاجتماع، للنظر فيها، وهي مفتوحة للتطوير والمساهمات من قبل الآخرين.

**1. ديباجة**

أولاً، الازمة السودانية أزمة معقدة ولها جذور تاريخية عميقة ولا يمكن أن تعالج بالحرب.

ثانياً، إن للحرب آثارا كارثية على بلادنا وشعبنا.

ثالثا، إن تقديم المساعدات الانسانية لشعبنا وحماية حقه في الحياة يجب أن يكون على رأس أولويات جميع الأطراف السودانية والإقليمية والدولية.

رابعا، إن وقف إطلاق النار الفوري (وقف الأعمال العدائية)، ضروري للأغراض الإنسانية وتوفير البيئة المواتية للعملية السياسية.

خامسا، إن وقف الحرب والحفاظ على وحدة الدولة السودانية يجب أن يستند إلى حل سياسي شامل يتم التفاوض عليه من خلال حوار سوداني-سوداني شامل.

سادسا، ان الحل السياسي الشامل يجب أن يرتكز على أُسس تُحقّق مصالح السودانيين والسودانيات لبناء مشروع وطني تتّفق عليه كل مكونات المجتمع السوداني.

**2. مبادئ الحلّ السياسي**

1. وحدة السودان وسيادته الكاملة على كافة أراضيه.

2. تأسيس دولة مدنية ديمقراطية محايدة تقف على مسافة واحدة من الأديان والهويات والثقافات، وتعترف بالتّنوع وتعبّر عن كل مكوناته بالمساواة والعدالة وفق إطار دستوري وسيادة حكم القانون.

**3. المواطنة المتساوية هي أساس الحقوق والواجبات.**

4. اعتراف الدولة السودانية بالتّنوع التاريخي والمعاصر، على أن تكون الهوية السودانية هوية شاملة لا تميّز بين السّودانيين على أساس العرق أو الدين أو اللون أو اللغة أو الجهة.

5. نحن نؤمن بجيش وطني واحد وموحّد ومهني، بمنأى عن التأثيرات السياسية والحزبية.

6. تأسيس نظام حكم فدرالي حقيقي يرتكز على الاعتراف بالحق الأصيل لكل الأقاليم في إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والثقافية.

7. إدراج قضايا المرأة في العملية السياسية وعمليات صنع السلام لضمان المشاركة العادلة للمرأة في بناء المؤسسات التي تحقق العدالة النوعية والمساواة في الحقوق والمواطنة.

8. إطلاق عملية شاملة للعدالة والعدالة الانتقالية لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة منذ انقلاب 30 يونيو 1989، بما في ذلك تسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، والجرائم المرتكبة في حرب 15 ابريل 2023، حتى تحقّق هذه العملية العدالة والانصاف للمتضرّرين وتفتح عقل البلاد وقلبها نحو المستقبل.

9. تفكيك تمكين نظام الثلاثين من يونيو لإنهاء حالة اختطاف الدولة بما في ذلك استرداد الأموال والمقدّرات العامة المنهوبة، والانتقال من دولة الحزب إلى دولة الوطن.

10. تبنّي سياسة خارجية متوازنة تقوم على المصالح الوطنية وتحقيق التعاون الإقليمي والدولي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث تقوم الدولة السودانية على مبدأ حسن الجوار في الحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود.

11. تبنّي عمليات شاملة لإعادة الإعمار والبناء والإصلاح المؤسسي لكل مؤسسات الدولة وفي مقدّمتها الجهاز العدلي والخدمة المدنية، آخذين في الاعتبار مبدأ التمييز الايجابي.

12. تعزيز مشاركة الشباب في مؤسسات الدولة وفي الحياة العامة دون تمييز.

13. تكُونُ الرّعاية الاجتماعية من ضمن مسؤوليات الدولة خصوصا فيما يتعلّق بحماية حقوق الاطفال.

14. تضمينُ حقوق الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة مشروعات الدولة وخططها التنموية وفقا للمعايير الدولية.

15. تطرحُ الدولة برامج شاملة لرتق النسيج الاجتماعي والتّعافي الوطني لمعالجة آثار الحرب الاجتماعية.

**3. تصميم العملية السياسية**

نحن نقترح الآتي:

* عملية سلام شاملة وموحدة ومتزامنة تخاطب المسارات الانسانية والعسكرية والأمنية والسياسية وغيرها.
* تشكيل هيكل تنسيقي لضمان انسجام وتناسق وفعالية جميع المسارات المختلفة.
* إنّ المسار السياسي ينبغي أن يبدأ في أقرب وقت ممكن ولا ينبغي أن يتوقّف التقدم في العملية السياسية على النتائج التي تتحقق في المسارات الأخرى.
* يجب ان يفضي الحوار السوداني-السوداني الى عملية سياسية تخاطب جذور الأزمة الوطنية، وأن يكون بإرادة سودانية ويمكن أن تتولي الجهات الاقليمية والدولية دور المسهل والميسّر.

**4. دور القوى السياسية:**

ستعمل القوي السياسية والمدنية على تحقيق ما يلي:

**1. التنسيق بين القوى السياسية لقيام مؤتمر المائدة المستديرة لإدارة العملية السياسية**

* جمعُ القوى السياسية والمدنية في جبهة عريضة تعمل على وضع نهاية للحرب تحت رؤية موحدة وأن تتحدث بصوت واحد فيما يتعلق بالمسار السياسي.
* تشكيل لجنة مشتركة من قيادات القوى السياسية والمدنية لإجراء المشاورات مع القوى السياسية والتحضير لمؤتمر رسمي للقوى السياسية بهدف إقرار/اعتماد إعلان مبادئ وتبنّي اطروحات مشتركة لعملية السلام الشامل.
* تُجري اللجنة مشاورات واسعة وتعمل على خلق روابط مع المبادرات الأخرى التي تسعى الى الوصول الى المؤتمر الموسّع، ويشمل هذا الطريق الامثل لضمان تحقّق الارادة السودانية والمشاركة الشاملة للاتفاق على الاجندة ودور الاطراف الخارجية.

**2. المشاركة في المساعدات الإنسانية**

* حثّ المجتمع الاقليمي والدولي على تقديم المساعدات الإنسانية والمساعدة للوصول الى وقف إطلاق النار.
* مطالبة أطراف الصراع بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، وزيادة المساعدات الإنسانية ووصولها إلى السودانيين المتضررين من الحرب في كل مكان، ولا ينبغي أن يعتمد تسليم المساعدات الإنسانية على وقف إطلاق النار.

**3. الاسهام في وقف إطلاق النار**

* تسعى كافة الأطراف السياسية والمدنية وفق آلية يُتّفق عليها إلى حثّ الأطراف المتحاربة ودفعها إلى استئناف المحادثات بسرعة والتّوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار (وقف الأعمال العدائية) وتنفيذ الالتزامات التي تمّ التوصل إليها في جدة.
* تدعو الآلية كل الدول إلى الامتناع عن أي عمل يُسهم في إطالة أمد الحرب.
* تقوم الآلية بلعب دور فعّال في المراقبة والرّصد والإبلاغ ودعم التّرتيبات الرّسمية لوقف إطلاق النار.

**4. اعتماد ميثاق شرف للعمل المشترك**

* تعتمدُ القوى السياسية والمدنية ميثاق شرف لإدارة حواراتها بهدف تجنّب الاستقطاب والانقسامات وتعزيز ثقافة السلام والتّسامح بين ابناء الشعب السوداني.
* تلتزم القوى السياسية والمدنية بالامتناع عن استخدام اي لغة تحريضية واستقطابية وتُدين خطاب الكراهية الذي يفرّق الشعب السوداني.
* تجنّب الاستهداف الشخصي وشخصنة القضايا العامة والدعوة الى الاستخدام المسؤول لوسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي على أن يتمّ السعي إلى الترويج المشترك لثقافة السلام بين السودانيين بدلاً من ذلك.

FDFA
Swiss Ministry
of Foreign Affairs

Promediation

# تطورات الحرب في السودان ومهددات الأمن القومي المصري

القاهرة: (ديسمبر)

تجاوزت الأزمة السودانية حدودها الجغرافية لتلقي بظلالها السالبة على الإقليم ككل، نظراً للعمق الإستراتيجي للسودان وتأثيره الكبير على الأمن الإقليمي لا سيما مصر الجارة الشمالية للسودان.

تطورات الميدان التي أعقبت سقوط الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، رسمت أبعاداً ومؤشرات خطيرة في موازين الحرب وما ينجم عنها من أزمة إنسانية وموجة نزوح كبيرة تجاوزت حدود السودان، بل بات سقوط مدينة الفاشر، عاصمة إقليم دارفور وآخر المدن التي كانت تحت سيطرة الجيش السوداني، يهدد وجود الدولة السودانية وينذر بتفككها واتساع رقعة الفوضى، مع تزايد المخاوف من اقترابها من الحدود المصرية.

في هذا السياق، نظم الحزب الاشتراكي المصري ندوة سياسية، السبت الثامن من نوفمبر الجاري بمقر الحزب بالقاهرة، تحت عنوان «تطورات الأوضاع في السودان وانعكاسها على الأمن القومي المصري»، تحدث فيها وحضرها عدد من السياسيين والصحفيين من الجانبين.

**«حل الدولتين»**

وفي مداخلته، أكد رئيس حزب الأمة مبارك الفاضل أن الصراع بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع تسبب في موجة نزوح ومجاعة لما يقرب من نصف سكان السودان، لافتاً إلى أن الدولة السودانية أصبحت شبه غائبة عن سيطرتها على الأمور في البلاد.

وحذر الكاتب الصحفي السوداني عثمان ميرغني من استمرار الصراع، خاصة مع بروز ملامح تشكل الدولتين، ولم يستبعد ولادة دولة ثالثة في ظل هذا الصراع المحتدم واستمرار الوضع على ما هو عليه ليصبح الحل في إطار «حل الدولتين» كما يحدث في غزة. وقال ميرغني «إن لم يستشعر الجميع

عامل الزمن وخطورة الوضع والتحرك في المساحة الضيقة سيصبح من الصعوبة بمكان إيجاد حل للأزمة السودانية»، مؤكداً أن المفاوضات والحلول يجب أن تبحث مع القوى السياسية لا العسكرية، باعتبار أن الخلاف خلاف سياسي بين القوى السياسية منذ انقلاب 25 أكتوبر.

**مسار الاستئثار بالسلطة**

من جانبه، أرجع خبير العلاقات الدولية والكاتب الصحفي المصري، نبيل نجم الدين، جذور الأزمة السودانية إلى انقلاب يونيو 1989 الذي نفذه نظام الإخوان المسلمين في السودان، حين استولت الجبهة الإسلامية على السلطة وأطاحت حكومة الصادق المهدي المنتخبة، ليفتح الباب أمام مسار الاستئثار بالسلطة وتفكيك مؤسسات الدولة.

وأشار نجم الدين إلى أن أخطر ما أفرزه هذا المسار هو منح الشرعية لقوات الدعم السريع عبر تشريع خاص، أتاح لقائدها محمد حمدان دقلو (حميدتي) موقعاً موازياً للمؤسسة العسكرية الرسمية.

وأضاف أن ثورة ديسمبر 2018 جاءت لإسقاط النظام بكل مكوناته، إلا أن قائد قوات الدعم السريع (حميدتي)، الذي تخلى عن «البشير» في ذلك الوقت، سرعان ما أصبح جزءاً من السلطة الانتقالية نائباً لرئيس المجلس السيادي، قبل أن تتفجر الخلافات مجدداً وتدخل البلاد في أتون الحرب.

وشبه نجم الدين الوضع في السودان بالسفينة التي تغرق وركابها يتنازعون داخلها، مشيراً إلى أن سيادة السودان الوطنية باتت مهددة، وأن الحل الوحيد لإنهاء الأزمة يكمن في العودة إلى طاولة الحوار، بعد أن فشل الحسم العسكري رغم مرور أكثر من عامين على اندلاع الحرب.

**توحيد الكتلة السياسية الحية**

فيما قال رئيس الحزب الناصري السوداني ساطع الحاج، إن أسباب المشكلة في السودان ليست وليدة حرب 15 إبريل 2023، بل تعود إلى العام 1884 عندما بدأ المشروع الليبرالي في سد الفجوة بين رؤيته الاستراتيجية والإمكانيات المتاحة عبر نهب ثروات الشرق الأوسط، ويأتي تفتيت السودان وإدخاله في حروب ممتدة تعبيراً لرؤية هذا النظام، مؤكداً دعمهم لجهود مصر في اللجنة الرباعية لحل الأزمة السودانية، ولعب دور إيجابي في ذلك حفاظاً على مصالحها الأمنية والمصالح المرتبطة بالسودان، نظراً للتحديات الكبرى التي تواجهها في أمنها المائي وحدودها البرية، مشيراً إلى أن غياب المشروع القومي المتفق عليه بين القوى السياسية هو ما أوصل السودان إلى هذه المرحلة التي لا يمكن تجاوزها إلا بتوحد الكتلة السياسية الحية.

# أصوات سودانية مصرية تدعو لتوحيد القوى المدنية ووقف الحرب

القاهرة: (ديسمبر)

عقدت «مؤسسة عافر للتنمية والحوار والتدريب والأبحاث» يوم الخميس الماضي 6 نوفمبر، ندوة بشأن «الوضع الراهن في السودان وآفاق وقف الحرب»، وذلك بالمشاركة مع حزبي الكرامة المصري والوحدوي الناصري السوداني، ترأستها الأستاذة انتصار العقلي. قدمت الدكتورة أماني الطويل، رئيس مجلس أمناء مؤسسة عافر، ورقة بشأن فرص وقف الحرب، بمشاركة ممثلين لبعض القوى السياسية السودانية، هيئة محامي دارفور، الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني النسائية.

**لا انتصار عسكرياً في الأفق**

بدأت الدكتورة أماني الطويل الندوة بدعوة الحضور للوقوف دقيقة حداد على شهداء الفاشر وتوجيه الشكر لحزب الكرامة لاستضافته الفعالية، مشيدة بدوره في دعم الحوار السوداني. وقدمت الطويل ورقة بحثية تحليلية تناولت مآلات الأزمة السودانية وسبل الخروج منها، مشيرة إلى أن السودان يشهد أزمة مركبة تتمثل في وجود «سلطة سيئة وتمرد عميل»، وسط تحديات أمنية واقتصادية وسياسية معقدة تتطلب توافقاً وطنياً عاجلاً.

مؤكدة أن الحل العسكري غير ممكن، وأن استمرار الحرب يهدد أمن السودان والإقليم بأسره. ولفتت إلى أن الدعم السريع فقد السيطرة على نصف قواته على الأقل، بينما يواجه الجيش صعوبات داخلية ومعوقات سياسية من حلفائه.

وشددت على أن الحل يكمن في إطلاق عملية إصلاح أمني وسياسي شاملة، فضلاً عن توافق القوى المدنية الوطنية على برنامج زمني محدد لوقف الحرب، بما في ذلك تنفيذ عملية نزع السلاح وإعادة الدمج. وقالت: «إذا تشكلت كتلة مدنية متوافقة على رؤية وطنية، سيتعامل معها المجتمع الدولي بجدية، لأن السودان الآن بلا مخاطب مدني موحد»، محذرة في ذات الوقت من استمرار الحرب الذي يهدد تفكيك السودان إلى كانتونات مسلحة وفقدان السيطرة المركزية على الموارد، مؤكدة أن إضعاف السودان يعني إضعافاً لمصر لخدمة أهداف الأمن الإسرائيلي.

**دعوات لتوحيد القوى السياسية**

شهدت الجلسة نقاشات موسعة شارك فيها عدد من الشخصيات السياسية والمدنية السودانية، قدموا رؤى مختلفة حول مستقبل الأزمة، منها أن تتولى مصر مبادرة لتوحيد القوى السياسية السودانية، وأن تتبنى دول عربية كبرى مثل مصر والسعودية ملف السودان على غرار مؤتمر الطائف للبنان، معتبرين أن ترك القضية للمنظمات الدولية «إهانة للشعب السوداني». ودعوا لدعم جهود الرباعية والتوافق المدني حول رؤية وطنية توقف الحرب وتمهد لتحول ديمقراطي حقيقي، مع ضرورة المحاسبة على كل الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت في حق الانسان.

وأكدت الأستاذة انتصار العقلي أن اجتياح الفاشر مثّل مأساة إنسانية كبرى، خلّفت انتهاكات وتهجيراً واسعاً، مشيرة إلى أن الحرب لا يمكن أن تكون طريقًا للحل، وأن السبيل الوحيد هو التوافق الوطني والحوار. وقالت إن السودان لا يُبنى بالبندقية، بل بالتوافق حول مشروع وطني يحفظ وحدة الأرض والشعب. فيما اعتبر الأستاذ يوسف المحامي من هيئة محامي دارفور، أن الوضع الراهن «غير شرعي»، مشددًا على ضرورة العودة إلى «دستور التأسيس»، وإعادة الشرعية عبر تنظيم انتخابات نزيهة. وأكد المشاركون على أن المخرج الوحيد من الأزمة السودانية هو توافق وطني مدني شامل يضع حداً للحروب في السودان ويمهد لتحول ديمقراطي حقيقي، وضرورة الدور المصري العربي الفاعل في رعاية التوافق الذي يحقق وحدة وحماية واستقرار السودان.

# «للشمس النايرة قطعنا بحور».. عام على رحيل هاشم صديق

القاهرة: (ديسمبر)

احتفى عدد من محبي الأستاذ المسرحي والشاعر الكبير الراحل هاشم صديق بدار تجمع الفنانين السودانيين بمصر بذكرى رحيله الأولى التي جاءت تحت عنوان «في محبة هاشم صديق»، وسط أجواء ذات طابع ثوري حكى فيها الجميع ملحمة «قصة ثورة».

ومن أعمال الشاعر الكبير الراحل هاشم صديق، قدّم الموسيقار الأستاذ علي الزين بمشاركة عدد من الفنانين الشباب، أغنية من أغنيات مسرحية «أحلام الزمان»، والتي لحنها في العام 1973 الدكتور أنس العاقب وأخرجها صلاح تريكاب، والتي أعاد أخرجها مرة أخرى بروفيسور سعد يوسف العبيد في العام 1993.

كما تم تقديم مشهد مسرحي من قصيدة «المغارب»، عمل على تلحينها الفنان هشام كمال، وأداء ومشاركة الفنانة الشابة وعد عادل، وقام

بالأداء التمثيلي كل من الفنانة والنجمة انتصار محجوب وأعدها وأشرف على إخراجها محمد عليش.

وانطلقت فعاليات الاحتفال بشاعر الملحمة الراحل هاشم صديق يوم الاثنين الماضي من أمام منزله بحي بانت بأم درمان، ويتزامن ذلك مع فعاليات واحتفالات في عدد من مدن العالم المختلفة.

ولد هاشم صديق في حي بانت بمدينة أم درمان، وتتلمذ على يد أساتذة في مجال المسرح والتمثيل أمثال إسماعيل خورشيد والسر أحمد قدور والفاضل سعيد ومحمود سراج والطاهر شبيكة. أول عمل شعري كبير وناجح ظهر به هاشم صديق وذاع صيته فيه هو «ملحمة الثورة» أو «قصة ثورة»، وقد كتبها وهو لا يزال شاباً لم يتجاوز العشرين، وتعد الملحمة التي قام بتلحينها الفنان محمد الأمين أول تجربة ناجحة في فن الغناء الموسيقي الكورالي. توفي هاشم صديق بدولة الإمارات في التاسع من نوفمبر 2024م.

# هل يمكن لوطنٍ مثقل بالجراح أن يتصالح مع نفسه؟

بقلم: صفاء الزين

منذ أن رفرفت راية الاستقلال عام 1956، لم يعرف السودان يومًا سلامًا طويلًا.

كل مرحلة سياسية وُلدت على أنقاض مرحلة سابقة، وكل حلمٍ بالحرية تبعته عاصفة من الدم والانقسام.

لكن السؤال العميق الذي يواجه السودان اليوم لم يعد فقط: كيف نوقف الحرب؟

بل أصبح: كيف نتصالح مع أنفسنا كشعب واحد له ذاكرة مشتركة ومستقبل واحد؟

**أولًا: السلام الذي لم يكتمل**

توقّف إطلاق النار لا يعني سلامًا، والمصافحات أمام الكاميرات لا تصنع وطنًا. جرّب السودان كل أشكال «اتفاقيات السلام» من نيفاشا إلى جوبا، لكن أغلبها كان سلامًا فوق الورق — سلامًا سياسيًا دون مصالحة اجتماعية حقيقية.

النتيجة أن الحرب كانت دائمًا تتغير وجوهها فقط، بينما يبقى جوهرها نفسه: شعورٌ بالظلم وتهميش وانعدام للثقة بين المركز والأطراف.

وفي عام 2025، مع استمرار النزاع في الفاشر ونزوح الملايين، تبقى الجراح مفتوحة، والذاكرة مثقلة بما لم يُعالج بعد

**ثانيًا: ذاكرة الدم**

كيف يمكن لبلدٍ أن يصنع سلامًا حقيقيًا بينما جراحه لم تُضمد بعد؟

في السودان، لا تزال ذاكرة الحروب الأهلية والإبادة في دارفور والانقلابات العسكرية حاضرة في الوجدان الشعبي.

لا يمكن بناء مستقبل دون مصالحة مع الماضي — مصالحة تقوم على الاعتراف والمحاسبة والعدالة لا على النسيان.

فالأمم لا تُشفى بالصمت، بل حين تواجه الحقيقة وتتعلم منها.

**ثالثًا: أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع**

من أكبر معوقات السلام في السودان أن الدولة بالنسبة لكثير من المواطنين ليست بيتًا آمنًا، بل سلطة متقلبة.

فقدت الحكومات المتعاقبة مصداقيتها، وتحولت مؤسسات الدولة إلى أدوات للسيطرة بدل أن تكون ضمانة للعدالة.

لذلك، فإن أي مصالحة وطنية لن تُبنى على توقيع النخب، وإنما على إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة — من القرية الصغيرة إلى قصر الحكم.

**رابعًا: المصالحة تبدأ من المجتمع لا من القصر**

الخطأ الذي تكرر كثيرًا أن محاولات السلام بدأت من القمة إلى القاعدة.

لكن السودان بلد واسع ومعقد، لا يمكن إصلاحه بمرسوم واحد.

المصالحة الحقيقية تبدأ من الناس أنفسهم: من لجان القرى، ومن المبادرات الأهلية، ومن النساء اللواتي يجمعن بين أبناء القبائل المتنازعة، ومن الشباب الذين يرفضون لغة السلاح.

وحين تصمت البنادق في الشارع، سيضطر السياسيون إلى أن يصمتوا معها.

ومن الممكن أن تتجسد هذه الرؤية في إنشاء لجان حقيقة ومصالحة على غرار تجربة جنوب أفريقيا، مع تكييفها للسياق السوداني وإشراك القبائل والسلطات التقليدية في قيادة الحوار والمحاسبة المجتمعية.

**خامسًا: السلام ليس غياب الحرب وإنما حضور العدالة**

كثيرون يتحدثون عن «السلام» وكأنه مجرد نقيض للحرب، لكنه في الحقيقة أعمق بكثير.

السلام هو أن يجد المواطن طعامه وكرامته وأمانه دون أن يمدّ يده إلى السلاح. هو أن تُدار الثروة بعدل، وأن تُوزّع السلطة بشفافية، وأن تُحترم الكلمة الحرة دون خوف.

السلام في السودان لن يولد من اتفاق عسكري، إنما من عدالة اجتماعية وسياسية تُعيد للناس إحساسهم بالانتماء.

كما يمكن ربط المساعدات الدولية بالإصلاحات الشفافة، وتفعيل دور الإعلام والتعليم في محو «ذاكرة الدم» السلبية وتعزيز ثقافة التعايش.

في الختام

**السودان اليوم أمام مفترق طرق:**

إما أن يكتب تاريخه من جديد بإرادة الصلح والوعي،

أو يترك الآخرين يكتبونه بالحروب والوصاية.

لكن ما يبعث الأمل أن روح السودان لم تمت بعد.. فكل مرة ينهار فيها الجدار، يظهر في الشارع صوت يقول: «لسه ممكن نعيش مع بعض».

المصالحة الوطنية ليست نهاية الطريق، بل بدايته الحقيقية.

فحين يتصالح السودان مع نفسه.. سيتصالح معه العالم.

# ديسمبر
حرية.. سلام .. وعدالة

الخميس
13 نوفمبر 2025م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
december.info25@gmail.com

الأخيرة

## أفق بعيد

فيصل محمد صالح

احتفل أصدقاء ومحبو الشاعر الكبير هاشم صديق من السودانيين في مختلف دول العالم بالذكرى الأولى لرحيله في ليالٍ فنية وإبداعية طافت كل قارات العالم ومدنه الكبيرة، قدمت فيها نماذج من أشعاره وأغانيه وأعماله الدرامية، وقطوف من سيرته الذاتية، مع دراسات وقراءات شعرية في أعماله.

جاءت المبادرة من أصدقاء وصديقات مقربين من هاشم صديق ومجايلين لتجربته، ثم اتسعت دائرتها لتشمل محبيه ومعجبيه من كل الأجيال. كانت هذه البرامج، ولا يزال بعضها مستمراً، تحمل رسالة تقول إنه ورغم الظلام الذي يحيط ببلادنا، إلا أن السودانيين لم يستسلموا له، وأنهم، أينما حلوا، يحملون في قلوبهم محبة لوطنهم ولمبدعيه.

كان هاشم صديق مبدعاً في كل المجالات، شاعراً وكاتباً درامياً وأستاذاً جامعياً، لم يتوقف إبداعه في مجال واحد. ولي معه تجارب تعكس روحه الإنسانية المبدعة والعامرة بالتقدير، وحتى المجاملة.

كنت صحفياً تحت التدريب، لم يتم تعييني بعد، جئت متحمساً للعمل الصحفي أنقل الأخبار وأجري التحقيقات وأكتب في الفن الرياضة والشؤون العالمية... شاهدت مسلسلاً تلفزيونياً سودانياً نال الاهتمام والمتابعة، فكتبت عنه عموداً نقدياً. فوجئت بعد يومين باتصال من شخص في تلفزيون السودان يطلبني للمشاركة في برنامج يناقش المسلسل. اعتذرت للرجل وقلت له إنني صحفي صغير تحت التمرين ولست ناقداً فنياً، ولست مؤهلاً لأشارك في برنامج كهذا. جادلني الرجل بأن ما كتبته جيد ويستحق المناقشة، ثم أضاف أن لا مشكلة في كوني لست ناقداً مؤهلاً فهناك مشاركون آخرون في البرنامج منهم الأستاذ هاشم صديق. وجدتني أرد عليه بحدة «وعايزني أقعد مع هاشم صديق وأتكلم في النقد والدراما..؟» وأغلقت الخط.

جاءني بعدها الأستاذ طلحة الشفيع ليقول لي أن اذهب، وأنه

## في تذكر هاشم صديق

شخصياً سيكون موجوداً، ثم أضاف إن هاشم صديق هو من رشّحني بعد أن قرأ ما كتبت.

في أستديو التلفزيون تلاطف معي الأستاذ هاشم، ثم سألني إن كنت من كتبت عن عروض التخريج لدبلوم معهد الموسيقى والمسرح، وكنت فعلاً قد فعلت بعد أن سحرتني مسرحية «مأساة يرول»، فأجبته بنعم، فقال لي إنه قرأ ذلك العمود وأعجبه. ثم في المناقشة داخل البرنامج قال مرة: «وأنا أتفق مع الأستاذ فيصل»، فكدت أطير خارج الأستديو.

لا أعرف كيف خرجت ذلك اليوم من التلفزيون وكيف مشيت في الشارع من الفرح والزهو. رويت له تلك الحادثة بعد سنوات فلامني على أني توقفت عن الكتابة عن المسرح والدراما، وقال إن كتابة الرأي والانطباعات من غير المتخصصين مهمة لأنهم يمثلون رأي المتلقي، وبها تكمل زوايا الرؤية للعمل الإبداعي.

شكراً للمبدعين الذين ساهموا بأن تبقى كلمة هاشم صديق حية.

## مسألة

دكتور مرتضى الغالي

### مفزوعون من الهدنة..!

لن نترك أقلام الضلال بالخارج، وأقلام الداخل المأجورة، تكذب على الناس وتمارس البلبلة وتمويه الحقائق، عبر حملات محددة الأدوار (مدفوعة الثمن)، تخرج (من مصدر واحد)، ويتم توزيع الأوامر والتعليمات على بعض الصحفيين والإعلاميين من عشاق المظاريف المنتفخة ومشتركي حسابات (بنكك)..!

يتم ذلك في وقت يموت فيه الناس كل يوم بواسطة جهلة يمسكون بالسلاح ويسفكون الدماء على أنغام هذه الأبواق التي تنشر الزيف والتزييف والتضليل.. وتواصل التحريض على استمرار الحرب والخراب..!

وليس أدل على هذه الحملات المنظّمة المأجورة من الحملة القائمة الآن ضد إعلامي قناة الجزيرة (أحمد طه) واتهامه بعدم العدالة بين مندوبي الكيزان والبرهان، وبين الأحرار المناهضين للحرب..! فهل من باب المصادفة أن تتفق عبارات زيد وعبيد والذباب الإلكتروني، إلى حد المطابقة وفي توقيت واحد، في مهاجمة أحمد طه.. ثم في الدفاع عن إبراهيم الأمين الذي أصبح بين عشية وضحاها من بين أبواق مواصلة الحرب...؟!

كل شخص يريد أن يعرف موقفه بين الحق والباطل عليه أن (يتحسّس رأسه) عندما يدافع عنه إعلام الكيزان..!

إذا لم يخدم إبراهيم الأمين بموقفه هذا الكيزان لما هلّلوا له.. ولو جاء على (صهوة فرس أبلق)..!

من بين هذه الأبواق كاتب صحيفة (الشرق الأوسط)؛ عثمان ميرغني، الذي أعلن عن معارضته للهدنة في آخر مقال له، رصف فيه جملة من الأكاذيب والمعلومات المغلوطة والمُغرضة.. وكثير منها وليدة جهله بأحوال وأوضاع السودان.. وهو معروف بمناصرته لانقلاب البرهان ولحرب الكيزان..!

و(لو تصدّق) كان مقاله الأخير عن (محاذير الهدنة)...!!

انظر: الرجل لا يتحدث عن (محاذير الحرب) بل عن (محاذير الهدنة)..! فهو من بين الخائفين من إقرار الهدنة ومن إنهاء الحرب..!

وقد صدق مع نفسه.. فهو (ومعه صحفيون من شاكلته) يتخوّفون من وقف الحرب إلى درجة الرعب..! ماذا يفعلون بالسلام مع (انقطاع الوارد وجفاف الموارد وانكماش العوائد وتقليص الفوائد وغياب عطارد)..؟!

خرج هذا الرجل من غرفته بالخارج للتباكي على الفاشر.. وعلمه بها لا يزيد عن معرفة رعاة الإسكيمو باللغة الهيروغليفية..!

عاد لاكتشافه الخطير وخلاصته (تحديد الشروط والأهداف يجب أن يتم قبل وقف الحرب وليس العكس).. يقول: «السودان لا يحتمل تكرار تجارب المفاوضات والاتفاقات التي تعيد ظاهرة الجيوش الرديفة وإنتاج الميليشيات من خلال المكافآت بالمناصب والمكاسب»!.

بالله عليك ألا ينطبق هذا الكلام عن توليد المليشيات حرفياً على سلطة البرهان؟! هذا هو الصديق الجاهل: يريد إعانة صاحبه.. فإذا به يكشف عورته..!

الله لا كسّبكم..!

# (مكي بابا): فنان حمل النوبة في صوته وفي معجمه

أماني أبو سليم


مكي علي إدريس، أو مكي بابا (بابا هو تدليل اسم فاطمة، يدعى الناس في النوبة بأسماء أمهاتهم)، فنان النوبة الذي جعل من فنه ذاكرةً ومقاومة. امتزج فنه بالوجع، فجاء صوته يحمل الهم النوبي والوطني، فكان إضافةً مميزة وإثراءً للصوت النوبي والذي افتقده برحيله في يوليو 2025.

بين ميلاد مكي وبداية إغراق مدينة حلفا، بفعل السد العالي، عشر سنوات. وعى الفتى اليافع على هذا الوجع الوطني والنوبي؛ غرق المدينة والقرى المجاورة، وتهجير أهلها، والذي أصبح زاده في فنه ووطنيته وإحساسه بالمسؤولية تجاه الوطن عموماً، والوطن النوبي بشكل خاص.

جاء مكي في زمن يعاني فيه الفنان المؤمن بدور الفن أدواته في التغيير للأفضل، في زمن الوجع النوبي بضياع الأرض والإرث بإغراقها. في ذلك الوقت كان الفنان يعتبر فاقداً للأهلية الاجتماعية، وقد تأثر بابتعاد بعض الفنانين عن الفن تحت الضغوط الاجتماعية، ولكنه قبل التحدي، وقد كان تحديه أكبر لأنه في الأصل معلم، وأصّر على توظيف إمكانياته من أجل أثر إيجابي على الفن في المنطقة وأهلها والبلاد في العموم.

عبرت أعماله عموماً، والكبيرة بشكل خاص، عن إحساسه بمسؤولية الفنان بالتعبير الموضوعي عن الناس والأرض والبلد، وهو الشعور الذي تنامى منذ صباه وشهادته إغراق الأراضي النوبية ووجعه الذي زوده بالقوة ليقف في وجه محاولة تكرار الأمر بعد سنوات.

يذكر مكي في سيرته الذاتية أن الفن النوبي عانى لقرنين في موضوعيته وتطور أصالته بأثر تحريم الغناء في عهد المهدية. فكان الفن يقدم على استحياء، وبإضافة مقدمات دينية ليُقبل مثل: (يا شباب الله ليل لي ليل)، (حارس الله على النبي)، وظل على حال من التدهور حتى جاء محمد وردي بالتجديد.

أول أعمال مكي بلونه الخاص كانت أغنية (مادلي حنينة مادلي)، والتي أسماها الفنان محمد وردي (مكية)، أسوة بـ(دهبية) التي تنسب لرائد الفن في الخمسينيات بمنطقة السكوت دهب خليل. أعدها مكي إضافة وإثراء لإمكانيات الطنبور، إذ إنها جاءت بدوزنة مختلفة.

في شبابه الباكر، في العام 1973، تغنى مكي بأغنيته (عديلة)، والتي صاغها بكلمات بسيطة، معبراً عن لحظات الوداع، بكلمة تقال للمسافر عند المتحدثين بالنوبية والعربية، مما جعلها سهلة وخفيفة على كل الألسنة، فانتشرت حتى في المجتمعات غير النوبية، ويظن كثيرون أنها تراث. ويذكر مكي أن يوسف الموصلي أهداه شريط كاسيت أنتجه في الثمانينات لهادية طلسم به أغنية (عديلة)، ليعرف حينها فقط أنها ليست من التراث.

في منتصف التسعينيات حين قررت حكومة الإنقاذ بناء سدَي كجبار ودال بمنطقة النوبة، واللذين كانا سيغرقان ما تبقى من أرضها وتراث حضارتها التاريخية. حينها أخرج مكي زاده الذي عجن فنه وخبرته ليستخدمه في مقاومة إنشاء مزيد من السدود ومزيد من الضياع للإرث والحضارة والأرض النوبية. عندها كان الفتى اليافع الموجوع بإغراق حلفا وآثار الحضارة النوبية قد صار قوياً، وله الحصيلة الفنية والخبرة الاجتماعية للمساهمة في المقاومة التي نجحت في إيقاف تنفيذ السدين.

كتب ولحّن وغنّى ملحمة كجبار والتي صارت طقساً في حد ذاتها، كما وصفها هو نفسه، سارت الأغنية بين سكان المناطق النوبية لتكون سلاحاً في أيدي النوبيين هزموا به تكرار إغراق أرضهم.

قبل ذلك وفي الثمانينيات كان قد ألّف ملحمته (إيسب وهيلا). (إيسب) تعني يوسف بالنوبية، و(هيلا) الفتاة المشرقة. وهي محطة مهمة في تاريخه الفني وفي الفن النوبي عموماً، يشبِّهها كثيرون بالمعلقات في الشعر العربي.

في هذا العمل، يظهر مكي بوجوه متعددة من الإبداع، كشاعر، ومغنٍ، وباحث، ومُؤثر في الوعي الثقافي للنوبة والسودان عموماً.

تعد (إيسب وهيلا) من أجمل القصائد التي كُتبت في الأدب النوبي، وهي غنية بعمق اجتماعي وتراثي. تحكي عن الشاب (إيسب) الذي أحب ابنة عمه (هيلا)، ومن خلالهما يأخذنا للتعرف على المجتمع النوبي وتقاليده الاجتماعية في التعاون بين الأهالي، بنقد اجتماعي للفقر، والعمل الشاق، والاستغلال، وفقدان الأرض، وصراع السلطة.

توّج مكي عطاءه، بإعداده (معجم اللغة النوبية) في العام 2019 بمشاركة الأستاذ خليل عيسى خليل. وهو ليس مجرد قوائم كلمات، وإنما به شرح وصور. تم إعداده للمساعدة في تدريس اللغة النوبية، ولدعم الباحثين والمهتمين بالثقافة النوبية.

تنوعت إسهامات مكي بين الغناء والشعر والرسم والبحث، وكلها تشترك في خيطٍ واحد هو الإخلاص للهوية والإنسان. لم يرَ النوبة مجرد جغرافيا، بل روحًا وجزءًا من السودان الكبير. اجتهد ليؤدي مسؤوليته الثقافية بإخلاصٍ وصدقٍ نادرين، فاستحق أن يُعدّ أحد أعمدة الفن والوعي النوبي الحديث. وبهذا الإخلاص، ظل مكي بابا لا يغني فقط للنوبة، بل يغني بها ومن خلالها لكل السودان والإنسان.

مكي علي إدريس